Save the Children

قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة المرأة والأسرة والطفولة

خطة عربية شاملة لضمان حقوق الأطفال في حالات الكوارث الطبيعية

قائمة المحتويات

المصطلحات ٨

الملخص التنفيذي ١٢

١المقدمة ١٥

١,١ الخلفية ١٥

١,٢ التقدم الإقليمي في الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال ١٦

١,٣الأهداف ١٧

١,٤ المنهجية ١٧

١.٥الإطار والتصميم ١٨

١,٥,١ إطار الإرشادات ١٨

١,٥,٢التعاريف الأساسية ١٩

٣,١,٥. التصميم ٢٠

١,٦ التحديات ٢٠

٢إطار العمل المرجعي للحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال في المنطقة العربية ٢١

٢,١ المقدمة ٢١

٢,٢ الأهداف الإنمائية للألفية ٢١

٢,٢,١تعريف الأهداف الإنمائية للألفية ٢١

٢,٢,٢العوامل التي تؤثر على التقدم ٢٥

٢,٢,٣تقدم دول الأعضاء في جامعة الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٦

٢,٢,٤مراجعة الجمعيات غير الحكومية العربية للتقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ٢٨

٢,٣ إطار عمل هيوجو ٢٨

٢,٣,١ المقدمة ٢٨

٢,٣,٢ التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تنفيذ إطار عمل هيوغو ٣٠
٢,٣,٣التكيف مع مخاطر تغير المناخ ٣١
٢,٣,٤ التفاعل بين التنمية و الحد من مخاطر الكوارث ٣٢
٢,٣,٥ ميثاق الأطفال للحد من مخاطر الكوارث ٣٥
٢,٤ اتفاقية حقوق الطفل ٣٦
٢,٤,١ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحقة بها ٣٦
٢,٤,٢الأمور البارزة في اتفاقية حقوق الطفل ٣٧
٢,٥مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال ٣٨
٢,٥,١تعريف ٣٨
٢,٥,٢نظرية التغيير في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الطفل ٣٩
٢,٥,٣دور الأطفال و الشباب في تنفيذ أهداف إطار عمل هيوغو ٤١
٢,٥,٤ الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل على مستوى المجتمع المحلي ٤١
٢,٦ مراجعة المبادرات العالمية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٤٢
٢,٦,١إطار عمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لرعاية وحماية ومشاركة الأطفال في الحد من الكوارث ٤٢
٢,٦,٢إجراءات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لدعم قدرة الأطفال و الشباب على المجابهة – دليل للحكومات ٤٣
٢,٧التفاعل بين الأهداف والتحديات في مجال التنمية، حقوق الأطفال والحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٤٤
٢,٨خلاصة التحديات ٤٥
٢,٩خلاصةالفرص ٤٥

٣تحليل قطاعات مختارة ضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٤٧
٣,١ المقدمة ٤٧
٣,٢قطاع التعليم ٤٧
٣,٢,١التقدم و التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم ٤٧
٣,٢,٢التقدم والتحديات في تحقيق أهداف إطار عمل هيوغو المرتبطة بالتعليم ٤٨

٣,٢,٣التقدم و التحديات في تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل المرتبطة بالتعليم ٥٢
٣,٢,٤ العوامل المساهمة في قابلية التضرر في القطاع التعليمي ٥٣
٣,٣ القطاع الصحي ٥٥
٣,٣,١التقدم والتحديات في تحقيق أهداف الإنمائية الألفية المرتبطة بالصحة ٥٥
٣,٣,٢التقدم و التحديات في تحقيق أولويات إطار عمل هيوغو المرتبطة بالصحة ٥٨
٣,٣,٣التقدم والتحديات في تحقيق الأهداف الصحية المرتبطة باتفاقية حقوق الطفل ٦٢
٣,٣,٤العوامل المساهمة في قابلية التضرر في القطاع الصحي ٦٤
٣,٤حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم ٦٦
٣,٤,١ التقدم و التحديات في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ٦٦
٣,٤,٢العوامل التي تسهم في قابلية تضرر قطاع حماية الطفل ٦٨

٤المحاور الأساسية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٧١
٤,١ المقدمة ٧١
٤,٢ محاور التدخل الأساسية ٧٢
٤,٣تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث ٧٥
٤,٤إطار العمل المؤسساتي، الإداري، و القانوني للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٧٥
٤,٥تطوير و تحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية، تعليم وصحة الأطفال ٧٦
٤,٦قوانين البناء، مخططات استخدام الأراضي، والتنظيم العمراني المراعية لحاجات، قدرات و قابلية تضرر الأطفال ٧٧
٤,٧تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال، مع التركيز على المجتمعات الأكثر قابلية للتضرر ٧٧
٤,٨التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٧٨
٤,٩بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ٧٩
٤,١٠تطويرخطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال ٧٩

٤,١١وضع خطط التعافي وإعادة الإعمار التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات، قدرات، وقابلية تضرر الأطفال ٨٠
٤,١٢تعميم مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة الهادفة إلى الحد من المخاطر ٨١
٤,١٣اعتماد أطر عمل لحوكمة المخاطر تنطبق على جميع أعمال الحد من مخاطر الكوارث المتمحور الأطفال ٨١
٤,١٤ تعزيز (وحماية) حقوق الطفل ٨٢
٤,١٥تطويرآليات لحماية الأطفال قبل، أثناء وبعد حالات الطوارئ ٨٣
٤,١٦توصيات عملية حول التنفيذ ٨٣
٤,١٦,١تسلسل التنفيذ ٨٣
٤,١٦,٢ دراسة حالات مختارة ٨٦

٥الانشطة المقترحة لتعزيز قدرة الأطفال على مجابهة الكوارث ٩٠
٥,١ المقدمة ٩٠
٥,٢أهمية اعتماد الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر ٩١
٥,٣الفوائدالمتوقعة من تطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ٩٢
٥,٤التعليم ٩٢
٥,٥الصحة ١٠٠
٥,٦حماية حقوق الطفل وحماية الأطفال ١٠٧

المراجع ١١٦

قائمة الجداول

الجدول ١ الأهداف الإنمائية للألفية ومقاييس الأداء المرتبطة بها ٢٢

الجدول ٢ أولويات إطار عمل هيوغو والمؤشرات الأساسية المرتبطة به ٢٩

الجدول ٣الاستنتاجات البارزة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أولويات إطار عمل هيوغو ٣١

الجدول ٤ نشاطات الحد من الكوارث كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٣٣

الجدول ٥:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع التعليمي ٥٤

الجدول ٦:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع الصحي ٦٤

الجدول ٧:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في قطاع الحماية ٦٨

الجدول ٨:التفاعل بين المجالات الأساسية للتدخل والمبادرات الدولية ٧٢

الجدول ٩ تسلسل التنفيذ ٨٤

الجدول ١٠نشاطات لبناء قدرة المجابهة في القطاع التعليمي ٩٤

الجدول ١١نشاطات لبناء قدرة المجابهة في القطاع الصحي ١٠١

الجدول ١٢ نشاطات لبناء قدرة المجابهة في قطاع الحماية ١٠٨

شكر وتقدير

تم تمويل هذه الدراسة من قبل منظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) مع جامعة الدول العربية كمستفيد رئيسي. تتوجه المؤسسة وفريق عملها بجزيل الشكر للكاتب الرئيسي لهذه الورقة، الدكتور فادي حمدان، وتقدر له عمله كمستشار في هذا المجال ولما أدرجه في الورقة من طرح واضح وعلمي، سيمهد بدوره لعمل المؤسسة المستقبلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث والإسهام مع فريق جامعة الدول العربية في وضع هذا النهج قيد التطبيق. كما وتتوجه المؤسسة بجزيل الامتنان والتقدير للدكتور إيلي مخائيل لإضافاته القيمة في مجال حقوق الطفل ومراجعته المتعمقة للورقة.

هذا ولابد من شكر كوادر و استشاريي منظمة إنقاذ الطفل،العاملين في مجال الحد من مخاطر الكوارث في المنظمة على ما قدموه من مساهمة تقنية و علمية لهذه الدراسة وهم: اليكس غراي، دانيال ديتريشت، نيك هال، روز كيتنغ، صبا المبسلط، و سوسو بجشفلي.

كما ونتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكادر جامعة الدول العربية- إدارة المرأة والأسرة والطفولة.

تعريف المصطلحات

التعابير المستعملة بشكل متكرر في هذا التقرير بحسب التسلسل الأبجدي، بناءً على تعريف المصطلحات الذي قامت بتطويره إستراتيجية الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR)وغيرها من المنظمات الدولية.

كودات البناء (Building Codes)

مجموعة من القوانين و الأحكام، وما يتبعها من مواصفات. تهدف إلى التحكم بالمنشآت فيما يخص التصميم والبناء ومواد البناء وإشغال المباني وتعديلها. وذلك لتحقيق سلامة ورفاه الإنسان. كما تشمل مقاومة المنشآت للتضرر والانهيار.

تنمية القدرات (Capacity Development)

العملية المنهجية التي تقوم بواسطتها الشعوب والمنظمات والمجتمعات باستنهاض وتطوير قدرتها مع مرور الوقت. وذلك من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. بما في ذلك تحسين المستوى المعرفي والمهارات والنظم والمؤسسات.

الأطفال

المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن الطفل هو كل شخص دون سن ال-١٨ إلا إذا خضع لقانون آخر حيث يعتبر راشد قبل سن ال-١٨. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف نمو الطفل بحسب ثلاث فئة عمرية:

- الطفولة المبكرة (من الولادة إلى سن السادسة).
- الطفولة المتوسطة (سن السادسة إلى ال-١٢).
- سن المراهقة (الطفولة المتأخرة ومرحلة الرشد المبكرة، تقريباً من سن ال-١٢ إلى سن ال-١٨).

التمرين في مواقع الخدمة (Control Post Exercise)

اختبار ترتيبات الاتصالات و تدفق المعلومات بين المسؤولين المختلفين ضمن فرق الاستجابة. هذه التمارين غير مكلفة وفعالة في اختبار الخطط، الإجراءات والأفراد.

قدرة التعامل (Coping Capacity)

مقدرة الأفراد والمنظمات والأنظمة على مواجهة وإدارة الظروف السلبية التي قد تؤدي إلى حالات طارئة أو إلى كارثة باستخدام الموارد والمهارات المتاحة.

الإدارة التصحيحية لمخاطر الكوارث (Corrective DisasterRisk Management)

الأنشطة الإدارية التي تعنى بالتقليل من أو معالجة المخاطر القائمة.

المرافق الحساسة (Critical Facilities)

المنشآت الرئيسية والمرافق الفنية والأنظمة ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية والعملية اللازمة للأداء الوظيفي للمجتمعات أو التجمعات. سواء في الأحوال العادية أو في حالة الطوارئ.

مخاطر الكوارث (Disaster Risk)

الخسائر المحتملة في الأرواح والوضع الصحي وسبل المعيشة والممتلكات والخدمات التي يمكن أن تصيب مجتمع أو تجمع ما بسبب الكوارث، في فترة زمنية مستقبلية محددة.

مخاطر الكوارث= (خطر X قابلية التضرر) ÷ قدرة التعامل

إدارة مخاطر الكوارث (Disaster Risk Management)

العملية النمطية باستخدام التوجيهات الإدارية والمنظمات والمهارات والقدرات العملية اللازمة لتطبيق الاستراتيجيات والسياسات والقدرات المحسنة للمواجهة. وذلك من أجل تخفيف الآثار السلبية للمخاطر واحتمالات وقوع الكوارث.

مخاطر ممتدة (Extensive risk)

المخاطر الواسعة الانتشار المصاحبة لتعرض تجمعات سكانية متناثرة لأخطار متدنية أو متوسطة الشدة. تحدث بشكل متكرر أو دائما لحدوث. وتكون هذه الأخطار عادةً محلية في طبيعتها. والتي يمكن أن تؤدي إلى كارثة ذات تأثيرات متراكمة مدمرة.

تمارين ميدانية (Field Simulation)

التمارين الحية التي تؤمن أفضل الطرق لتأكيد سلامة أنظمة ووسائل الاتصال خلال الطوارئ، كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتجربة ترتيبات التعامل مع وسائل الإعلام خلال الطوارئ. التمارين الميدانية يجب ان تتم بعد الإتمام الناجح لتمارين حول الطاولة والتمارين في مواقع الخدمة.

خطر (Hazard)

ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو اصابات أو أثار صحية أخرى أو ضرر بالممتلكات أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات أو خلل إقتصادي أو إجتماعي أو ضرر بيئي.

مخاطر حادة (Intensive Risk)

المخاطر المصاحبة لتعرض تجمعات مكتظة بالسكان والأنشطة الاقتصادية لأخطار شديدة، يمكن أن تؤدي لكوارث مأسوية تنتج عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات.

إدارة المخاطر المرتقبة للكوارث (Prospective Disaster Risk Management)

الأنشطة الإدارية التي تتعامل مع وتحاول تجنب نشوء مخاطر جديدة للكوارث أو زيادتها.

القدرة على المجابهة (Resilience)

قدرة المنظومة أو التجمع العمراني أو المجتمع المعرض للخطر على المقاومة والامتصاص والاستيعاب والتعافي من أثر الخطر بالوقت المناسب والأسلوب الفعال، بما في ذلك من خلال الحفاظ على وترميم منشآته الأساسية والخدماتية.

مخاطرة (وجمعها مخاطر) (Risk)

حصيلة احتمال وقوع الحدث والعواقب السلبية المصاحبة له.

حوكمة المخاطر (Risk Governance)

تطبيق مبادئ الحكم الصالح لتحديد، تقييم وإدارة المخاطر –وتبادل المعلومات حولها. حوكمة المخاطر تشمل دمج واستخدام معايير المحاسبة، المشاركة و الشفافية ضمن الإجراءات والهيكليات التي تحكم عملية أخذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

تحويل المخاطر (Risk Transfer)

عملية انتقال التبعات المالية المترتبة على مخاطر معينة بطريقة رسمية أو غير رسمية من طرف إلى آخر حيث تتمكن العائلة أو المجتمع أو الشركة أو الهيئة الحكومية من الحصول على الموارد من طرف آخر بعد التعرض لكارثة مقابل التعويضات الاجتماعية أو المالية الممنوحة لهذا الطرف.

تمرين حول الطاولة (Table Top Exercise)

تأمين فرصة لأجهزة وفرق الاستجابة الأساسية للتفاعل وفهم أدوار ومسؤوليات كافة أجهزة الاستجابة. من خلال هذه التمارين، سيتعرف المشاركين على الإجراءات العملاتية / العملياتية للاستجابة كما سيتعرفون على الأفراد الذين سوف يعملون معهم في حالات الطوارئ. يجب الاعتراف أن الأفراد الذين تمرنوا سوياً يؤمنون استجابة أكثر فعالية، مقارنة مع أولئك الذين يجتمعوا للمرة الأولى حين وقوع الكارثة.

قابلية التضرر (Vulnerability)

سمات وظروف المجتمع أو المنظومة أو الممتلكات التي تجعلها سهلة التأثر بالأخطار.

الملخص التنفيذي

فيما تسعى مختلف دول العالم الثالث ذات الدخل المنخفض والمتوسط لإحراز أهداف التنمية، وتأمين أبسط حقوق الإنسان للمواطنين والأطفال (كما وردت في اتفاقية حقوق الطفل)، يصبح من الضروري فهم الأسلوب المتعدد الأوجه لتفاعل مخاطر الكوارث والتغير المناخي مع عملية التنمية و الذي من الممكن أن يحمي حقوق الأطفال أو يعرضها للخطر. من ناحية أولى، يمكن إيعاز خسائر الكوارث المتصاعدة إلى أسباب مختلفة منها التنمية غير المدروسة،التدهور البيئي، التوسع المدني والعمراني السريع، ضعف الحوكمة والفقر. ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الخسائر بدورها إلى فشل عملية التنمية نفسها. من المتوقع أن ترتفع حدة هذه الظاهرة بسبب ارتفاع درجة التعرض (من ناحية التجمعات السكنية والحركة الاقتصادية) وقابلية تضرر المجتمعات، وخصوصاً النساء والأطفال، بسبب مجموعة عوامل اجتماعية، اقتصادية، فيزيائية، مؤسساتية وطبيعية/بيئية.

كما في مناطق أخرى من العالم، يمكن الاستخلاص أن خسائر مخاطر الكوارث و غياب الممارسات الفعالة لإدارة مخاطر الكوارث في المنطقة العربية، هي جزئياً مسؤولة عن عدم إحراز دول المنطقة للأهداف الإنمائية للألفية، أولويات إطار عمل هيوغو، إطار عمل التكيف مع التغير المناخي واتفاقية حقوق الطفل. هذه التحديات تم لحظها في الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث للعام ٢٠٢٠، والتي قدمت مراجعة لخسائر الكوارث التي واجهت المنطقة خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية، وهي ٢٧٦ كارثة، قتلت نحو ١٠٠،٠٠٠ شخص، أثرت على عشرة ملايين شخص وشردت مليون ونصف شخص، من دون أخذ الخسائر الاقتصادية، و خسائر النزاعات، بعين الاعتبار. وأكثر من ذلك، هناك مؤشرات في المدن العربية بأن المخاطر الممتدة بسبب العواصف والفيضانات تؤثر على البنية التحتية في الأحياء الفقيرة والمكتظة، وترفع من قابلية تضررها بسبب المخاطر الحادة مثل الهزات الأرضية والتسونامي. وأيضاً الصراعات، الموجودة في بلدان عدة ، تؤثر بشكل غير متناسب على الأحياء الفقيرة والمكتظة، التي هي ذات قابلية تضرر مرتفعة أصلاً بسبب المخاطر الممتدة، وبهذا الشكل تؤدي إلى زيادة قابلية التضرر من المخاطر الحادة. أن تحليل خسائر الكوارث يبين بشكل واضح أن الأطفال هم الأكثر عرضة للتضرر، متأثرين بعدة نواحي، ومنها: ١ الوفيات والإصابات كنتيجة مباشرة للكارثة. ٢ التغذية والصحة و التعليم المعرضة للانتهاكات. ٣ فشل آليات حماية الأطفال.٤. حقوق الأطفال عامة.

تبعاً لهذه الخلفية، قامت منظمة إنقاذ الطفل بتفويض الكاتب لتطوير "خطة عربية شاملة لضمان حقوق الأطفال في حالات الكوارث الطبيعية"، والتي أدت إلى تحديد ثلاثة عشرة محور أساسي للتدخل مع نشاطات محددة لقطاعات التعليم، الصحة والحماية في كل محور من هذه المحاور. والمحاور الثلاثة عشر الأساسية هي كالتالي: ١. تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث.٢. اطر العمل المؤسساتية، الإدارية والقانونية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال. ٣. تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية التي تؤثر على سلامة، تعليم وصحة الأطفال. ٤. وضع قوانين بناء، مخططات لاستخدام الأراضي و للتنظيم العمراني تراعي حاجات الأطفال، قدراتهم و قابلية تضررهم .٥. بناء وتحسين قدرات مجابهة البنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على الأطفال. ٦. رفع مستوى التوعية بشأن الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال. ٧. بناء القدرات بشأن الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال. ٨. تطوير خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي حاجات، قدرات، وقابلية تضرر الأطفال. ٩. تطوير خطط التعافي وإعادة الإعمار التي تراعي حاجات، قدرات، و قابلية تضرر الأطفال. ١٠. تعميم مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة المناسبة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. .١١. تبني إطار عمل لحوكمة المخاطر يطبق على جميع الاستراتيجيات، السياسات، وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال. .١٢مراجعة القوانين المعنية بتعزيز وحماية حقوق الأطفال. .١٣ تطوير آليات حماية الأطفال.

تم اقتراح نشاطات ضمن محاور التدخل الأساسية المذكورة أعلاه، لتطبيقها في المراحل المختلفة لدورة حياة الكوارث المؤلفة من الوقاية، التخفيف، الاستعداد، الاستجابة، والتعافي. كما تم التركيز على النشاطات التصحيحية لإدارة المخاطر ، لأنها الوحيدة القادرة على تخفيف المخاطر المتراكمة بسبب عقود من عملية التنمية والاستثمار التي لم تراعي اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على حوكمة المخاطر،بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار المرتبطة بإدارة المخاطر، بما أن الدلائل العالمية تشير بأن الحوكمة الضعيفة للمخاطر هي أحد الأسباب الأساسية لفشل جهود إدارة المخاطر.

إن تطبيق النشاطات المقترحة في إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال سيؤدي إلى التغيرات الايجابية التالية في الدول العربية المشاركة و في المنطقة ككل:١.تعزيز

جهود حماية الأطفال ما قبل، خلال وما بعد الكارثة. ٢. تحسين قدرة المجابهة لدى القطاع التعليمي، و منها المدارس، من مخاطر الكوارث.٣. تطوير قدرة المجابهة لقطاع الصحة، ومنها المستشفات، من مخاطر الكوارث. ٤. الحد من خسائر الكوارث لناحية الوفيات، ومنها وفيات الأطفال، الإصابات، خسائر الممتلكات وسبل المعيشة. ٥.تحسين التنمية وتحصين مكتسباتها. ٦. الحد من التفاوت وعدم المساواة في المنطقة. ٧. تحسين الحوكمة والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، وخصوصاً للمجتمعات والمجموعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، ومنها الأطفال. ٨. تحسين قدرات الاستجابة للكوارث والتعافي من أثارها. ٩. تطوير قدرات التكيف مع التغير المناخي. ١٠. تحقيق تقدم في تطبيق المبادرات الدولية ومنها إطار عمل هيوغو، الأهداف الإنمائية للألفية، اتفاقية حقوق الطفل. ١١. تربية جيل من الأطفال يدخلون إلى سن الرشد مدركين للتفاعل بين التنمية، مخاطر الكوارث، حقوق وحماية الطفل، والفرص والتحديات المرتبطة بها.

١ المقدمة

١.١الخلفية

المنطقة العربية تواجه عدة أخطار طبيعية ومنها الهزات الأرضية والتسونامي، والتي هي بالتحديد خطر على المجمعات المدنية والمدن الساحلية. وفي الآونة الأخيرة، تعرضت عدة دول في المنطقة إلى آثار سلبية جراء التغير المناخي، ومنها هطول الأمطار الغزيرة في غير موسمها، دورات الجفاف الزائدة والمتكررة وارتفاع مستوى البحار، مهددة المدن الساحلية. أن الجفاف و ارتفاع منسوب مياه البحار يؤثر على مصادر مياه الشفة ومياه الاستخدام المنزلي والزراعي، بسبب شح الأمطار و تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية. درجة التعرض لهذه المخاطر هي مرتفعة في المنطقة العربية التي تتميز بنسبة سكانية عالية في المناطق الحضرية، وحيث يتركز جزء كبير من النشاطات الاقتصادية وسبل المعيشة في المدن و البلدات الساحلية.

حاولت الدول العربية بناء قدرة المجابهة أمام الظواهر المذكورة أعلاه بهدف حماية مكتسبات التنمية، حقوق الإنسان (ومنها حقوق الطفل) التي أنجزت خلال العقود الفائتة، ومنها التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات العالمية ومن ضمنها إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث، إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملتحقة بها. وبالفعل، حققت الدول العربية تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تخفيف مختلف تجليات الفقر، الفقر المدقع والفقر المزمن كما سيتم عرضه في الأجزاء القادمة. ولكن مكتسبات التنمية هذه مهددة، حيث أن الاستثمارات سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، كما الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، لم تراعي اعتبارات الحد من المخاطر. وهذا بدوره أدى إلى تراكم المخاطر (والخسائر المحتملة الناجمة عن هذه المخاطر) خلال العقود الأخيرة.

تشير الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠[١] إلى أن خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية، واجهت المنطقة ٢٧٦ كارثة، أدت إلى مقتل نحو ١٠٠،٠٠٠شخص، أثّرت على ١٠ ملايين شخص، وشردت نحو مليون ونصف شخص، دون حسبان الخسائر الاقتصادية والوفيات الناجمة عن الصراعات. فمثلاً، الهزة الأرضية الجزائرية في عام ٢٠٠٣, خلفت وراءها أكثر من ٣٠٠٠ قتيل وتسببت بأضرار اقتصادية قيمتها أكثر من ٥ مليار دولار[١]. أما الفيضانات الحديثة في اليمن والسعودية في ٢٠٠٨-٢٠١٠, أدت إلى أضرار بقيمة ١,٧ مليار دولار في السعودية كما أدت إلى ارتفاع معدل الفقر في اليمن من ٣٨٪ إلى ٥١٪[١].

بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المؤشرات في المدن العربية التي تدل على أن المخاطر الممتدة بسبب العواصف والفيضانات تؤثر على البنى التحتية في الأحياء الفقيرة وأحزمة البؤس، وترفع من قابليتها للتضرر بسبب المخاطر الحادة مثل الهزات الأرضية أو التسونامي. أما الصراعات، الموجودة في عدة دول، تؤثر بشكل أكبر على الأحياء الفقيرة وأحزمة البؤس، الضعيفة أصلاً بسبب المخاطر الممتدة، مما يزيد من قابلية تضررها من المخاطر الحادة.

أن تحليل خسائر الكوارث حول العالم يبين بشكل واضح أن الأطفال هم من الفئات الأكثر عرضة للتضرر من الكوارث[٢]،يتأثر ون بشكل كبير وعلى عدة أصعدة منها:١. الوفيات والإصابات الناتجة عن الكارثة ٢.حقوق التغذية، الصحة، و التعليم تصبح عرضة للخطر وللانتهاكات ٣. فشل آليات حماية الطفل ٤. حقوق الأطفال بشكل عام تصبح أكثر عرضة للخطر والانتهاك. وبحسب منظمة إنقاذ الطفل حوالي مليون طفل سيتأثرون بالكوارث بشكل سنوي بحلول العام 2015 [٣].

وفي مواجهة المستوى المرتفع لقابلية تضرر الأطفال من الكوارث، قامت بعض المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية بالتعاون في عدة مناطق من العالم في سبيل تعزيز وحماية حقوق الأطفال عبر تطوير وتطبيق اطر عمل للحد من مخاطر الكوارث متمحورة حول الأطفال. وكجزء من هذا الجهد العالمي، تعاونت منظمة إنقاذ الطفل مع إدارة المرأة والأسرة والطفل في جامعة الدول العربية بهدف تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال لتعزيز وحماية حقوق الأطفال قبل، خلال، وما بعد الكوارث، يساعد في تطوير إستراتيجية و سياسات، ويقترح نشاطات للتطبيق في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

١,٢ التقدم الإقليمي في الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

يعتبر العام 2013 نقطة تحول مهمة جداً للمنطقة العربية إذ شهد هذا العام أول مؤتمر عربي للحد من مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، قامت جامعة الدول العربية ومنظمة إنقاذ الطفل بتطوير مسودة إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال. أن هذه المبادرة هي الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي، غير أن مبادرات وطنية أخرى للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال تم تسجيلها في الصومال[٤] ، [٥] و [٦]ومبادرات أخرى في المحافظات والأقاليم كمثل المبادرة في إقليم كردستان بالتعاون مع UNICEF. كما شهدت هذه السنة أيضاً اتفاق تفاهم بين منظمة إنقاذ الطفل والاتحاد الإفريقي (الذي يشمل عدة دول أعضاء في جامعة الدول العربية) حول تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال بهدف تعزيز وحماية حقوقهم.

يقدم المشروع الذي هو موضوع هذه الورقة فرصة فريدة للبناء على التقدم المنجز ضمن مجموعة المبادرات المذكورة أعلاه لتطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال يحتوي على

عدة إجراءات للتطبيق خلال السنوات القادمة. إن تبني مبادرات كهذه سيعود على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بفوائد عدة ومنها ١.تعزيز جهود حماية الأطفال ما قبل، خلال وما بعد الكارثة. ٢. تحسين قدرة المجابهة لدى القطاع التعليمي، و منها المدارس، من مخاطر الكوارث. ٣. تطوير قدرة المجابهة لقطاع الصحة، ومنها المستشفات، من مخاطر الكوارث. ٤. الحد من خسائر الكوارث من ناحية الوفيات، ومنها وفيات الأطفال، الإصابات، خسائر الممتلكات وسبل المعيشة. ٥. تحسين التنمية وتحصين مكتسباتها. ٦. الحد من التفاوت وعدم المساواة في المنطقة. ٧. تحسين الحوكمة والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، وخصوصاً للمجتمعات والمجموعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، ومنها الأطفال. ٨. تحسين قدرات الاستجابة للكوارث والتعافي من أثارها. ٩. تطوير قدرات التكيف مع التغير المناخي. ١٠. تحقيق تقدم في تطبيق المبادرات الدولية ومنها إطار عمل هيوغو، الأهداف الإنمائية للألفية، اتفاقية حقوق الطفل. ١١. تربية جيل من الأطفال مدرك للتفاعل بين التنمية، مخاطر الكوارث، حقوق وحماية الطفل ، والفرص والتحديات المرتبطة بها.

١,٣ الأهداف

قامت منظمة إنقاذ الطفل بتكليف مركز إدارة مخاطر الكوارث تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال، يتضمن توصيات، إرشادات وخطة تنفيذية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، ومعتمدةً على المبادئ الأساسية التالية:

- اعتماد مقاربة متمحورة حول الطفل.
- دمج حقوق الأطفال في قطاعات مختلفة، وبالتحديد قطاعات التعليم، حماية الطفل، والصحة.

١,٤ المنهجية

تم الاستناد إلى الوثائق التالية خلال مرحلة تطوير ووضع مسودة اطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال:

- إجراءات رفع قدرة المجابهة للأطفال والشباب - دليل للحكومات في منطقة أمريكا اللاتينية مايو 2013 [٧].
- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، إطار عمل للرعاية والحماية ومشاركة الأطفال في الكوارث، بتيسير من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفل ، 2011 [٨].

كما تم الاستعانة بتوصيات إطار عمل هيوجو [٩]، الأهداف الإنمائية للألفية[١٠]،اتفاقية حقوق الطفل[١١] ، وميثاق الطفل للحد من مخاطر الكوارث[١٢] ، والمراجع الواردة ضمنها. عند مراجعة التقدم المحرز والتحديات التي تم مواجهتها خلال تنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، حماية الطفل ومبادرات التنمية،كما تم الاعتماد على البيانات والمعلومات الواردة في الوثائق التي أقرّتها جامعة الدول العربية أو التقارير الوطنية المرحلية التي قدمتها الدول الأعضاء في جامعة الدول إلى المنظمات الدولية.

١,٥الإطار والتصميم

١,٥,١إطار الإرشادات

تركز هذه الدراسة على تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال، بالإضافة إلى خطة تنفيذية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول العربية من حيث:

- الأخطار.
- التقدم المحرز في تنفيذ مبادرات التنمية، الحد من مخاطر الكوارث وحماية الأطفال.
- تحديات ومعوقات تنفيذ مبادرات التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، و حقوق الأطفال.

الأخطار الطبيعية الرئيسية التي تهدد المنطقة العربية تشمل الزلازل و التسونامي، الجفاف، الفيضانات، ارتفاع مستويات البحار وتغير المناخ. ،كما النزاعات و تفاعلها مع الكوارث.

تم تحديد القطاعات التالية من أجل تطوير نشاطات للتدخل في كل منها، وذلك بسبب التفاعل المهم لهذه القطاعات مع مخاطر الكوارث وتأثيرها على حقوق وسلامة الأطفال

التعليم

- الصحة
- الحماية

من الممكن أن يتم تطوير هذه الإرشادات لتشمل قطاعات إضافية في المستقبل.

وأخيراً تم تطوير إرشادات ونشاطات ضمن هذه الوثيقة لتطبيقها في المراحل المختلفة لدورة إدارة مخاطر الكوارث وهي الوقاية، التخفيف، الاستعداد، الاستجابة والتعافي.

١,٥,٢ التعريفات الأساسية

في سياق هذه الوثيقة، وذلك لأغراض الإيجاز، يستخدم مصطلح إدارة مخاطر الكوارث على أنه يعني جميع المراحل المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتي تشمل: الوقاية من الكارثة، الحد والتخفيف من آثارها، إعادة التأهيل والإغاثة، وإعادة الإعمار والتعافي، بالإضافة إلى مراجعة وتنمية القدرات، المهارات و المؤسسات الضرورية لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث.

أيضا في سياق هذه الدراسة، يتم أخذ الحماية بمعنى حماية الأطفال ضد التهديدات الفردية (مثل العنف والاستغلال وغيرها) فضلا عن تعزيز وحماية حقوق الأطفال، وفقا للمبادئ الأربعة الرئيسية لاتفاقية حقوق الطفل.وينبغي إدراك أن هذا هو في صميم روح اتفاقية حقوق الطفل، والتي تهدف إلى تحويل مقاربة العمل مع الأطفال من نهج قائم على الخدمات إلى نهج قائم على الحقوق. لا يمكن أن ينجح هذا النهج إلا من خلال جعل المادة الرابعة من اتفاقية حقوق الطفل (والمتعلقة بحماية الحقوق) النقطة المحورية لهذا المستند، و أي مستند آخر يهدف إلى تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال.

وبالفعل فإن نشرة اليونيسيف حول اتفاقية حقوق الطفل [١٣]، أقرت بأهمية المادة 4، كما يتضح من المقتطف التالي منها:

المادة 4 (حماية الحقوق): تتحمل الحكومات مسؤولية اتخاذ جميع التدابير للتأكد من أنه يتم احترام حقوق الأطفال ، وحمايتها والوفاء بها. عندما تصدق الدول على الاتفاقية، فإنها توافق على مراجعة قوانينها المتعلقة بالأطفال. وهذا ينطوي على تقييم خدماتها الاجتماعية، والنظم القانونية والصحية والتعليمية، فضلا عن مستويات التمويل لهذه الخدمات.

أيضا في سياق هذه الوثيقة ، يتم استخدام مصطلح جندر (أو النوع الاجتماعي) ليعني الأخذ في الاعتبار لاحتياجات وقدرات الرجال والنساء (في حالة الأطفال للفتيان و الفتيات) على اختلافهم و تنوعهم بحسب الفئات العمرية، القدرة، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية (العرق والدين و الطبقة الاجتماعية) .

١,٥,٣التصميم

ينقسم الجزء المتبقي من هذه الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسية. القسم الثاني يراجع المبادرات الرئيسية حول التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، وحقوق وحماية الطفل، ويعرض بإيجاز التقدم المحرز والتحديات في المنطقة العربية، كما لخصتها تقارير مختلف المؤسسات ذات الصلة .القسم

الثالث يحلل وضع القطاعات المختارة الثلاثة (التعليم والصحة والحماية)، وذلك باستخدام نهج متكامل لدراسة التفاعل بين الفقر، التنمية، حقوق الطفل، والنزاعات والحد من مخاطر الكوارث. التحليل هذا يسمح بتحديد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، الطبيعية والفيزيائية التي تساهم في رفع مستوى المخاطر التي تهدد الأطفال وتعرض حقوقهم للانتهاك، فضلا عن العوامل التي يمكن أن تخفف من هذه المخاطر وتساعد على احترام وحماية حقوق الطفل.

وبناء على التقدم المحرز والتحديات التي تم مواجهتها، يحدد القسم الرابع مجالات أساسية للتدخل. وأخيرا، يقترح القسم الخامس خطة عمل لتنفيذ التوصيات، وتتضمن إجراءات لتعزيز قدرة المجابهة في إطار المحاور الأساسية المحددة في الفصل الرابع لكل من القطاعات المختارة.

١,٦التحديات

إن تطوير إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، يجب أن يستند أولاً على تحديد وتحليل العوامل التي تساهم في رفع قابلية التضرر. إن عدم توفر آليات وممارسات لجمع، تحديث وتحليل المعلومات والبيانات، المتعلقة بمبادرات التنمية، الحد من مخاطر الكوارث وحقوق الطفل يشكل تحديا رئيسيا لم يتم تجاوزه بشكل فعال حتى الآن.

تم تجاوز هذه التحديات من خلال اعتماد منهجية التحليل النوعي، التي تسمح بتحديد العوامل الفيزيائية، الاجتماعية، المؤسساتية، الاقتصادية والطبيعية/البيئية التي تساهم في تراكم مخاطر الكوارث. هذه الطريقة تمكن من وضع إرشادات وخطة عمل فعالة تهدف إلى الحد من العوامل الرئيسية المسؤولة عن تراكم المخاطر مع تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٢. الإطار المرجعي للعمل على الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال في المنطقة العربية

٢,١ المقدمة

هذا القسم يقدم مراجعة للمبادرات الأساسية المتعلقة بحقوق الأطفال، التنمية، والحد من مخاطر الكوارث ويسلط الضوء على التحديات والتقدم الذي تم إحرازه في المنطقة، كما تم تلخيصه من قبل عدة وكالات معنية. و بالتحديد، تم مراجعة المبادرات العالمية التالية:

- مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية[١٠].
- اتفاقية حقوق الطفل[١١] .
- إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث[٩].
- ميثاق الطفل للحد من مخاطر الكوارث [١٢] .

كما تمت مراجعة المبادرات الإقليمية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا والمتعلقة بوضع إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث محوره الأطفال.

تمت مراجعة التطور والتحديات التي واجهت الدول العربية في تحقيق المبادرات المذكورة أعلاه مع الأخذ بعين الاعتبار أربعة أزمات عالمية ذات تأثير على التنمية في البلاد العربية: أزمة الغذاء (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، أزمة الوقود (٢٠٠٠ و بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨)، الأزمة المالية (٢٠٠٨)، والركود العالمي (٢٠٠٨- الحاضر).هذه الأزمات، وتأثيرها على التنمية، الحد من مخاطر الكوارث واتفاقية حقوق الطفل، خير مثال على ضرورة تعميم نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال في كافة أنشطة التنمية والحماية لضمان وتحصين القدرة على المجابهة خلال الأزمات الحاضرة والمستقبلية.

٢,٢ الأهداف الإنمائية للألفية

٢,٢,١ تعريف الأهداف الإنمائية للألفية

يظهر الجدول ١ الأهداف الإنمائية للألفية ومقاييس الأداء التي ينبغي تحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠١٥[١٠].

الجدول ١ الأهداف الإنمائية للألفية ومقاييس الأداء المرتبطة بها

الأهداف الإنمائية للألفية	مقاييس الأداء
الهدف الإنمائي للألفية ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	• بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، تقليص نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١ دولار يوميا إلى النصف. • تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. • بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، تقليص نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.
الهدف الإنمائي للألفية ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	• ضمان أنه بحلول عام ٢٠١٥، الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، سيكونون قادرين على إتمام التعليم الابتدائي.
الهدف الإنمائي للألفية ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	• القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم قبل عام ٢٠١٥.
الهدف الإنمائي للألفية ٤: خفض وفيات الأطفال	• بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، خفض بمقدار الثلثين معدل وفيات من هم دون سن الخامسة.
الهدف الإنمائي للألفية ٥: تحسين صحة الأمهات	• خفض بمقدار ثلاثة أرباع معدل وفيات الأمهات. • تعميم وصول خدمات الصحة الإنجابية إلى الجميع.
الهدف الإنمائي للألفية ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهم من الأمراض	• وقف وعكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. • تأمين، بحلول عام ٢٠١٠، العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز لجميع من يحتاج إليه. • وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥.
الهدف الإنمائي للألفية ٧: الاستدامة البيئية	• إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية و حسر إضمحلال الموارد البيئية. • الحد من فقدان التنوع البيولوجي. وتحقيق بحلول عام ٢٠١٠ خفض كبير في هذا المعدل. • خفض نسبة السكان المحرومين من الحصول المستدام على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. • بحلول عام 2020، إحراز تحسين كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة.

الأهداف الإنمائية للألفية	مقاييس الأداء
الهدف الإنمائي للألفية ٨: الشراكة العالمية	• المضي في تطوير نظام مالي وتجاري شفاف، مستند على قوانين، يمكن التنبؤ به، وغير تمييزي. • معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية والجزر الصغيرة النامية. • التعامل بشكل شامل مع ديون البلدان النامية بالتعاون مع شركات الأدوية العالمية. • تأمين الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية. • بالتعاون مع القطاع الخاص، تأمين فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الأهداف الإنمائية للألفية ١، ٢، ٣، ٤ ، ٥ ، و ٦ على صلة مباشرة بحقوق الأطفال. كما أن هناك تفاعلا كبيرا بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الأطفال، حيث من الصعب النجاح في أحداها وغض النظر عن الأخرى. إن الترابط بين الأهداف الإنمائية للألفية وباقي الأهداف المتعلقة بالتنمية قد تم ملاحظته وتسليط الضوء عليه في مراجعة عالمية حديثة حول أسس تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية[١٤]. وبالأخص، يجب إدراك ما يلي من حيث حقوق الأطفال والحد من مخاطر الكوارث:

- إن الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة - التقدم في أحد الأهداف يدعم التطور في الأهداف الأخرى والعكس صحيح. على سبيل المثال، في الأسر حيث النساء غير متعلمات، معدل وفيات الأطفال مرتفع، مما يدل على الترابط ما بين التعليم، تمكين المرأة، وصحة الأطفال. وأيضاً الترابط بين حقوق الطفل في مجالات التعليم، الصحة، المياه النظيفة، الصرف الصحي، وتوفر بيئة نظيفة وصحية والبقاء والنمو.
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لديهما تأثير مضاعف على باقي الأهداف الإنمائية للألفية .ربما هذه هي إحدى أهم أشكال الترابط ما بين الأهداف الإنمائية للألفية. الدلائل على صعيد الدول تظهر أن النساء والفتيات لا تملكن فرص متساوية للوصول إلى الخدمات التي تشمل خدمات الحد من مخاطر الكوارث للوقاية والاستجابة (مثلاً حالة المدارس الخاصة بالفتيات ودور واحتياجات الفتيات في برامج الاستجابة).في دول عدة، الأعراف الاجتماعية التي تضعف المرأة، بالإضافة إلى العنف المنزلي، تعد من مسببات عدوى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. كما وأنه من المرجح أن يكون معدل الولادة منخفضاً في المنازل التي تمكن المرأة، وهذا بدوره مرتبط بحالة صحية أفضل وتعليم أفضل للأطفال.

يمكن القيام بعدة مقاربات أخرى في ما يتعلق بحقوق الطفل بعدم التمييز، الصحة، التعليم، البقاء والنمو، والحماية قبل، خلال، وما بعد الطوارئ.

- التعليم يدعم أيضاً كافة الأهداف الإنمائية للألفية .تحقيق الأهداف التربوية يساهم في خفض حالات الفقر ومعدل وفيات الأطفال. الأطفال الذين يولدون لأمهات دون تعليم مدرسي هم أكثر عرضةً لسوء التغذية أو الوفاة قبل سن الخامسة من الأطفال الذين ولدوا لأمهات أكملن مرحلة التعليم الابتدائي.كما أن تلقيح الأطفال منخفض عند الأطفال الذين ولدوا لأمهات غير متعلمات. الأعمال الهادفة لزيادة الانخراط النسائي في المدارس وتحسين أحوال الأمهات الصحية ممكن أن تدعم كافة الأهداف الإنمائية للألفية .
- القضاء على الأمراض الرئيسية يحسن الأحوال الصحية للأم كما للطفل، ويؤدي إلى إنتاجية أفضل.
- الاستدامة البيئية ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحصين انجازاتها. معدل الوفيات لدى الأطفال مرتفع في الأسر الفاقدة للمياه النظيفة والصرف الصحي. الأدلة تظهر أن توفير المياه قريباً من المنزل وتوفير الكهرباء بسعرٍ منخفض ومن مصادر مستدامة يوفر الكثير من الوقت للنساء ما يتيح لهم الانخراط في البرامج التعليمية والعمل. تواجه الاستدامة البيئية مصاعب جمة بسبب تغير المناخ وسوء إدارة مصادر المياه بما فيه ارتفاع منسوب مياه البحار، الجفاف، وانخفاض مستوى المياه الجوفية في المنطقة. وفي حالات عديدة، أدت سنوات الجفاف المتلاحقة إلى نزوح المجتمعات الريفية الفقيرة إلى الضواحي الفقيرة في المدن، مما أدى إلى تفكك العائلة بحثاً عن فرص عمل جديدة وتعرض حقوق الطفل للخطر.
- الاستثمار في تقنيات تحسين الإنتاج الزراعي يخفف من انتشار الجوع ويحسن الوضع الصحي والتربوي للأسر. المزج بين أصناف من الأرز الآسيوي والأفريقي في ١٣ بلد أفريقي، تحت عنوان مبادرة الأرز الجديد لأفريقيا (NERICA)، بمشاركة موريتانيا والسودان، تبعها زيادة في مدخول المزارعين النساء. المناطق تحت مبادرة NERICA شهدت ارتفاع بنسبة ٦٪ في نسبة الحضور في المدارس الابتدائية، انخفاض بنسبة ٢٪ في معدل المرض لدى الأطفال، وارتفاع بنسبة ٥٪ بنسبة الفحوص الطبية المنتظمة. كما ذكر سابقاً، هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على حق الطفل بالصحة، التعليم، البقاء والنمو، والحماية.
- تعزيز نمط النمو الذي يعتمد على كثافة العمالة يؤثر إيجاباً على العديد من الأهداف الإنمائية للألفية.عندما يؤدي النمو إلى مستوى توظيف أعلى وإنتاجية أعلى، من المتوقع أن يرتفع مدخول الطبقة الفقيرة، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من الاستهلاك

والاستثمار. من المتوقع أن يكون طابع الاستهلاك والاستثمار لدى فقراء الريف مرتكز على البضائع والخدمات التي تعتمد على اليد العاملة، ما يزيد من تعزيز النمو المبني على تأمين مستويات عمالة مرتفعة. الأهداف الإنمائية للألفية ذات الروابط الخارجية الهامة (التعليم، صحة الطفل والأم) لديها أيضاً تأثير ايجابي على التوظيف. التعليم يؤدي إلى تحسين إنتاجية اليد العاملة وزيادة الطلب عليها. تراجع معدل وفيات الأطفال تخفيض معدل الولادة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الإعالة وانخفاض في زائد العرض على العمل. معالجة وفيات الأمهات تخفض الاضطرابات في حياة الأسر وتسهم في تحسين الوضع الصحي والتربوي للأطفال الذين يشكلون اليد العاملة المستقبلية.

٢,٢,٢ العوامل التي تؤثر على التقدم

أحدث دراسة تعالج التقدم الذي أحرزته الدول العربية بما يتعلق بالأهداف الإنمائية الألفية، هي تقرير الأهداف الإنمائية الألفية[١٥]، الذي أطلق و تم تبنيه في العام ٢٠١٠ من قبل جامعة الدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يستخلص التقرير بأن المنطقة العربية لا تزال تعاني من تفاوتات حادة بين المناطق من حيث المستويات العامة للتنمية والتقدم المنجز تجاه الأهداف الإنمائية للألفية. العوامل الثلاثة التالية تؤثر بشكل كبير على مستويات التقدم المحرز في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتحديات المرتبطة بها:

- العامل١- الموقع الجغرافي ومرحلة التطور: حيث البلدان تنقسم بين المشرق، المغرب، مجلس التعاون الخليجي، البلدان العربية الأقل تطوراً.
- العامل٢- نوع الاقتصاد: حيث البلدان تنقسم ما بين الاقتصادات المتنوعة، الاقتصادات المبنية على التصدير، مصدري النفط، الاقتصادات المختلطة التي تعتمد جزئياً على النفط.
- العامل٣- وجود نزاعات: حيث البلدان تتقسم إلى بلدان ذات نزاعات وبلدان خالية من النزاعات[١٦].

٢,٢,٣ تقدم دول الأعضاء في جامعة الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

على المستوى العربي، كما نص التقرير العربي الثالث حول الأهداف الإنمائية للألفية لعام٢٠١٠[١٥] يمكن تلخيص التحديات والانجازات كما يلي:

- الدول العربية على مسار خفض نسبة الأفراد التي تعيش على ما يقل عن ١,٢٥$ في النهار إلى النصف.
- بما يخص تعميم التعليم الابتدائي، شهدت المنطقة العربية تحسن في نسبة الإنخراط في المدارس، معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤, والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي.
- مشاركة المرأة في الحقلين الاقتصادي والسياسي لا تزال جد محدودة في المنطقة العربية. وهذا يشمل المشاركة المحدودة للمرأة في تطبيق أولويات إطار عمل هيوغو واتفاقية حقوق الطفل، ويشهد على ذلك الاستخدام المحدود من قبل الحكومات المحلية والإقليمية لأدوات تقييم قابلية التضرر، القدرات والحاجات مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي.
- تضاءل معدل الوفيات لمن هم دون الخمس سنوات من العمر إلى النصف في المنطقة العربية خلال فترة ١٩٩٠-٢٠٠٨.
- هناك فروقات كبيرة في نسبة خفض معدل الوفيات لدى الأمهات بين بلدان المنطقة- تتراوح بين ما يقل عن ١٠ لكل١٠٠،٠٠٠ ولادة في بعض الدول الخليجية إلى حوالي ١،٦٠٠ لكل -١٠٠،٠٠٠ في الصومال.
- المنطقة العربية ككل تساهم بما يقل عن ٥٪ من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، ولكن تأثير تغير المناخ على المنطقة يشكل قلق كبير لواضعي السياسات الذين يدركون أن المنطقة العربية سوف تتأثر سلباً جراء هذا التغير.

كما هو واضح, هناك بعض الإنجازات المتصلة بالحد من الفقر، التعليم والصحة؛ في حين أن القليل قد أنجز بما يتعلق بمشاركة المرأة في الحقلين الاقتصادي والسياسي. ولكن، هذه المكاسب الإنمائية بحاجة لتحصين بوجه مخاطر الكوارث. الطريقة الوحيدة لضمان استدامة هذه المكاسب هي اعتماد نهج شمولي يضمن إحراز تقدم على صعيد كافة الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت عينه.التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية يسلط الضوء على ست مجالات ذات أولوية للسياسات والنشاطات التي يجب اعتمادها:

- الأمن الغذائي.
- الحد من الفقر.
- التكيف مع تغير المناخ.
- توظيف الشباب والعمل اللائق.
- المساواة بين الجنسين.
- بالنسبة للهدف الإنمائي للألفية ٧، يشير التقرير إلى تأثير تغير المناخ على المنطقة بات يشكل قلقا كبيرا لواضعي السياسات نظراً لاعتماد دول المنطقة على الزراعة الحساسة للمناخ، فضلاً عن الكثافة السكانية والنشاطات الاقتصادية في المناطق الحضرية الساحلية المعرضة للفيضانات.

التقرير يلحظ أن أغلبية الأفراد في المنطقة العربية يسكنون في المدن الساحلية التي تشهد تحديات بيئية من حيث ارتفاع منسوب مياه البحار والتنافس على الأراضي والموارد الطبيعية. ولكن، على الرغم من أهمية النقاط الست المذكورة أعلاه المنصوص عليها في التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية، التقرير لا يستدرك أهمية المخاطر الزلزالية في المدن وقدرتها التدميرية للمكاسب والأهداف الإنمائية كما تظهر العديد من الزلازل السابقة من هايتي في ٢٠١٠ إلى كوبي (اليابان) في ١٩٩٥, على سبيل المثال لا الحصر. وبالفعل، المخاطر الزلزالية تشكل تهديداً كبيراً للمدن في المنطقة العربية. العديد من المدن يقع على أربعة من خطوط الصدع الرئيسية: خط الصدع في البحر الميت، خط صدع التوروس زاغروس، حدود النوبية-اوراسيا في المغرب وبحر ايجه والاناضول في المنطقة الشرق متوسطية. السجلات التاريخية تظهر أن اغادير، حلب، الإسكندرية، الجزائر، بيروت، ودمشق قد سبق ودمرت سابقاً جراء هزات أرضية[١].ويشكل هذا تأثيراً مباشراً على حقوق الطفل بما أن المدن الفقيرة تحتوي على نسبة عالية من سكان دول أعضاء جامعة الدول العربية، يعتمدون على سبل معيشة هشة. وتتميز هذه المدن والأحياء بكثافة سكنية مرتفعة، عدد مرتفع من الأطفال لكل أسرة؛ مع غياب بنى تحتية للصحة ، التعليم، المياه، والصرف الصحي قادرة على المجابهة؛ ومع غياب آليات لحماية الأطفال. ونظراً للتغير المناخي وإزدياد حالات الجفاف في المناطق الريفية وما يؤدي إلى النزوح نحو المدينة، تزداد وتيرة هذه الظاهرة ومن المتوقع أن تبلغ ذروتها في السنوات القادمة.

إن عدم إدراك التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية لخطورة مخاطر الزلازل من حيث الخسائر في الأرواح، سبل المعيشة، المكاسب الإنمائية، والاستثمارات العامة والخاصة، بالإضافة إلى عدم إدراك التفاعل ما بين المخاطر الحادة والممتدة وتأثيرها على مسيرة وأهداف التنمية، دليل أخر

على أهمية تضمين جهود إدارة الحد من المخاطر في التنمية ومبادرات تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في سائر جهود التنمية،عوضاً عن معاملتها كعناوين مختلفة ذو إدارة وتمويل منفصلين.

٢,٢,٤مراجعة الجمعيات غير الحكومية لتقدم الدول العربية في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

منظمات المجتمع المدني العربية أجرت بحثاً مستقلاً حول تقدم الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية [١٧]، ووصلت إلى النتائج التالية:

- لن تنجز الأهداف الإنمائية الألفية بحلول العام ٢٠١٥ في حال استمر معدل التقدم الحالي البطيء.
- الأسباب الرئيسية لهذا البطء ترتكز على غياب الدعم العالمي للهدف ٨ حيال قيام شراكات عالمية للتنمية، والاهتمام السياسي الضئيل في إحراز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.
- من الحواجز الإقليمية الأخرى الأساسية لإنجاز هذه الأهداف غياب الالتزام بمفهوم حقوق الإنسان ومبادئ "الحكم الصالح"، استقرار سياسي هش وديمقراطية ناقصة، وغياب إطار عمل سلمي ومستدام.

أن استنتاجات الدراسة المذكورة أعلاه [١٧]، وردت أيضاً في دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعنية بالأهداف الإنمائية الألفية [١٦]وهو أن التقدم في هذا المجال يمكن تحصينه وتسريعه من خلال تبني مقاربة شمولية تتضمن الأبعاد السياسية والثقافية (بما فيه الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية)]عوضاً عن الاكتفاء بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية الحالية. كما يظهر القسم التالي إن مراجعة تقدم الدول العربية لتطبيق إطار عمل هيوغو يصل إلى الاستنتاج عينه.

٢,٣إطار عمل هيوغو

٢,٣,١المقدمة

إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث [٩]يحدد خمس أولويات ومؤشرات محورية للتدخل بين عام ٢٠٠٥ و٢٠١٥كما يظهر الجدول ٢.

الجدول ٢أولويات إطار عمل هيوغو والمؤشرات الأساسية المرتبطة بها

أولوية إطار عمل هيوغو	المؤشرات الأساسية
أولوية العمل ١: ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها	• المؤشر الأساسي ١: وجود إطار سياسي وتشريعي وطني للحد من مخاطر الكوارث مع لامركزية في المسؤوليات والقدرات على جميع المستويات. • المؤشر الأساسي ٢: توافر موارد كافية مخصصة للقيام بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية. • المؤشر الأساسي ٣: التأكيد على مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تخصيص الموارد وتفويض السلطات للمحليات. • المؤشر الأساسي ٤: وجود منظومة وطنية متعددة القطاعات وفاعلة للحد من مخاطر الكوارث.
أولوية العمل ٢: تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر	• المؤشر الأساسي١: توافر تقديرات المخاطر الوطنية والمحلية بناء على بيانات ومعلومات الأخطار وقابلية التضرر، وتتضمن تقديرات المخاطر على القطاعات الرئيسية. • المؤشر الأساسي٢: وجود أنظمة لمتابعة وحفظ ونشر البيانات المتعلقة بالأخطار الرئيسية وقابلية التضرر. • المؤشر الأساسي٣: توافر أنظمة إنذار مبكر لجميع المخاطر الكبرى ووصولها لكل المجتمعات. • المؤشر الأساسي٤: تقييمات المخاطر المحلية والوطنية تضع في الاعتبار المخاطر الإقليمية وعبر الحدود، مع التطلع إلى التعاون الإقليمي للحد من المخاطر.
أولوية العمل ٣: استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات	• المؤشر الأساسي١: توفر المعلومات عن الكوارث على جميع المستويات ولجميع الأطراف المعنية (من خلال الشبكات وتطوير نظم نشر المعلومات). • المؤشر الأساسي٢: تضمين المناهج الدراسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية مفاهيم وممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتعافي. • المؤشر الأساسي٣: تطوير وتعزيز أساليب وأدوات البحث والتقييم للأخطار المتعددة، وتطوير وتحسين تحليلات التكلفة والمنفعة. • المؤشر الأساسي٤: وجود إستراتيجية توعية عامة على المستوى الوطني للترويج لثقافة مجابهة الكوارث تصل إلى المجتمعات الحضرية والريفية.

أولوية إطار عمل هيوغو	المؤشرات الأساسية
أولوية العمل4:الحد من العوامل المسببة للمخاطر	• المؤشر الأساسي١: الحد من مخاطر الكوارث يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات والخطط البيئية ذات الصلة بما في ذلك استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي. • المؤشر الأساسي٢: يتم تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات الأكثر تعرضا للخطر. • المؤشر الأساسي٣: يتم تنفيذ خطط وسياسات اقتصادية قطاعية لتقليل قابلية التضرر للأنشطة الاقتصادية. • المؤشر الأساسي٤: التخطيط والإدارة للإسكان يتضمنان عوامل الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك الإلزام باتباع كود البناء. • المؤشر الأساسي٥: إجراءات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث. • المؤشر الأساسي٦ : وجود إجراءات لتقييم أثر مخاطر الكوارث في المشروعات التنموية الكبرى – وخاصة مشاريع البنية التحتية.
أولوية العمل 5:تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات	• المؤشر الأساسي١: توافر سياسات قوية وقدرات تقنية ومؤسسية لإدارة الكوارث مع وجود التوجه بالحد من المخاطر. • المؤشر الأساسي٢: وجود خطط استعداد للكوارث وخطط احترازية على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات وتجارب منتظمة لاختبار وتطوير برامج الاستجابة للكوارث. • المؤشر الأساسي٣: توافر احتياطات مالية وآليات احترازية للطوارئ لدعم الاستجابة والتعافي من الكوارث عند الحاجة. • المؤشر الأساسي٤: وجود إجراءات لتبادل المعلومات أثناء الأحداث الخطرة والكوارث ولإجراء المراجعات بعد الحدث.

٢,٣,٢التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تنفيذ إطار عمل هيوغو

قدمت ثلاثة عشر دولة عضو في جامعة الدول العربية تقارير مرحلية مؤقتة وطنية بشأن تنفيذ إطار عمل هيوغو [١٨]كما تم وضع تقارير إقليمية لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية في ٢٠٠٩ ،٢٠١١ و ٢٠١٣ [١٩]،[٢٠] و [٢١].الاستنتاجات الرئيسية لهذه الدراسات هي أن معظم الدول العربية قد حقق مستوى تقدم عام ٣ (من أصل ٥)، مما يدل على تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو جوهرية.قد يعود ذلك جزئيا إلى اعتماد مقاربة مجتزأة لوضع استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث في إطار كل من الأولويات الخمس بشكل منفصل، بدون روابط كافية بينها–و هذا ما يتناقض مع أهداف وروح إطار عمل هيوغو.ويمكن أيضا أن يعزى ذلك إلى التقدم المحدود في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما ذكرت مختلف الدراسات التي أجريت بشكل مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا[١٦] وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي [١٥].يلخص الجدول ٣ أدناه بإيجاز الاستنتاجات البارزة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أولويات إطار عمل هيوغو.

الجدول ٣الاستنتاجات البارزة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أولويات إطار عمل هيوغو

أولوية عمل إطار عمل هيوغو	المؤشرات الأساسية
أولوية العمل ١: ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطينة ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها	• تم تحقيق تقدم محدود في تحويل الاستراتيجيات والسياسات الوطنية إلى إجراءات محددة زمنيا مع تخصيص الموارد لها . • تم تحقيق تقدم محدود في تحويل الاستراتيجيات الوطنية والسياسات وخطط العمل إلى المستويات المحلية والمجتمعية. • أن تحقيق التقدم في المجالين المذكورين أعلاه يؤدي إلى تحسن كبير في حوكمة المخاطر.
أولوية العمل ٢: تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر	• تهدف معظم الجهود إلى تجميع المعلومات حول العوامل الفيزيائية التي تسهم في قابلية التضرر لدى مختلف قطاعات البنية التحتية المركزية. ولكن يجب بذل المزيد من الجهود لفهم التفاعل بين مختلف العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، الفيزيائية، والطبيعية التي تساهم في قابلية التضرر من الكوارث، وتؤدي إلى تشكل وتراكم مخاطر الكوارث. • هناك حاجة لإجراء تقييم لقابلية التضرر والقدرات على المستوى المجتمعي بحسب تفاوتات النوع الاجتماعي، ومع الأخذ بعين الاعتبار لجميع العوامل التي تسهم في قابلية التضرر على النحو المحدد أعلاه.
أولوية العمل ٣: استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات	• لا يوجد إطار للتواصل حول المخاطر يأخذ بعين الاعتبار هواجس وأراء مختلف الهيئات المعنية وعامة الشعب بشكل عام فيما يتعلق بالقرارات والمعلومات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. • هناك نقص في وحدات تدريبية معنية بالأخطار المختلفة للعمال والفنيين. • هناك حاجة إلى تعزيز آليات تبادل المعلومات والروابط بين نتائج البحوث ودراسات الحد من مخاطر الكوارث وعملية صنع القرار المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

أولوية العمل 4:الحد من العوامل المسببة للمخاطر	• لا يوجد جهود كافية لتنفيذ استراتيجيات للإدارة التصحيحية لمخاطر الكوارث، في المناطق الريفية والمدنية على حد سواء، مع ضرورة تطوير استراتيجيات من هذا النوع في المستوطنات غير القانونية وأحزمة البؤس في المدن.
أولوية العمل 5:تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات	• غالبا، خطط الاستعداد والاستجابة الوطنية والمحلية للكوارث لا تستند على مشاركة كافية من المجتمع.وعلاوة على ذلك,هذه الخطط لا تستند على تقييم لقابلية التضرر والقدرات يأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.

٢,٣,٣ التكيف مع أخطار تغير المناخ

إطار عمل الاتفاقية الدولية للتغير المناخي[٢٢] يهدف إلى تحقيق الاستقرار في تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي على مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.تطالب الاتفاقية أعلاه الدول بأن تقدم تقارير وطنية عن التقدم المحرز في تلبية متطلبات وتوصيات الاتفاقية، بما في ذلك القيود على الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.على الرغم من أهمية ما سبق، من وجهة نظر هذه الوثيقة، فمن الضروري التركيز على التدابير التي تضمن التكيف والقدرة على مجابهة الأخطار الناجمة عن تغير المناخ وبالتالي الحد من قابلية التعرض للأخطار هذه.سيتم التعامل مع مخاطر تغير المناخ هذه، بما في ذلك الجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحار والعواصف والفياضانات، بالطريقة عينها كجميع الأخطار الأخرى المذكورة في هذه الدراسة.بالإضافة إلى ذلك، القضية الرئيسية التي ينبغي إدراكها هي أن مخاطر تغير المناخ قد تكون أشد خطرا وأهمية في المستقبل، مما يستدعي وجود الآليات، التشريعات، والمؤسسات اللازمة للتصدي لها.

وأخيرا لا بد من الاعتراف بالتأثير غير المتكافئ لتغير المناخ على الأطفال وحقوقهم.تغير المناخ، بالإضافة إلى التوسع العمراني السريع وانعدام التنمية المتوازنة، يؤدي إلى هجرة داخلية من المناطق الريفية إلى المدن، وبخاصة إلى الضواحي الفقيرة حيث تتشكل أحزمة البؤس مما يعرض حقوق الطفل لمخاطر كبيرة.هذه الظاهرة يتم ملاحظتها أيضاً في مناطق أخرى من العالم حيث تبين أن تغير المناخ يؤثر على الأمن الغذائي، ومعايير التغذية وصحة الإنسان، مع تأثيرات غير متكافئة على الأطفال وحقوقهم [٣٠].

٢,٣,٤التفاعل بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث

استنادا إلى المراجعة الوجيزة للأهداف الإنمائية للألفية وإطار عمل هيوغو، من الممكن تحديد الطريقة التي يمكن أن تعتبر فيها أنشطة الحد من مخاطر الكوارث أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحقوق الأطفال المرتبطة بها [٢٣]:

- إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يحمي استثمارات التنمية ويحد من التأثيرات السلبية لمستويات التنمية المتدنية على حقوق الطفل.
- جعل الحد من مخاطر الكوارث جزءا أساسيا من استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر التي ,تحمي الفقراء، وبالتالي تحسن حياة أشد الفئات قابلية للتضرر بما في ذلك الأطفال.
- جعل المدارس، المرافق الصحية، والبنى التحتية للمياه والصرف الصحي قادرة على مجابهة الكوارث مما يساعد في الوصول إلى تعميم التعليم، والرعاية الصحية الأولية والرعاية في حالات الطوارئ، مع تأثيرات مباشرة على حقوق الطفل في التعليم، والصحة، مياه الشرب، الصرف الصحي، وبيئة نظيفة وآمنة.
- تمكين المرأة في مجال الحد من مخاطر الكوارث يسرع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدعم مبدأ عدم التمييز في اتفاقية حقوق الطفل.
- كبح جماح النمو العمراني السريع وغير المدروس مما يقلل من مخاطر الكوارث ويخفض بشكل كبير من الآثار غير المتكافئة للكوارث في المناطق الحضرية الفقيرة على الأطفال.
- بالإضافة إلى النقاط المذكورة أعلاه، والتي تم تحديدها في الوثيقة المرجعية حول تفاعل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث مع المبادرات الإنمائية للألفية [٢٣]،من الضروري الاعتراف بأن تمكين الأطفال على الحد من مخاطر الكوارث يؤدي أيضاً إلى تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإطار عمل هيوغو ، ودعم المبادئ الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل.

إن عدم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث يؤدي إلى خسائر كبيرة والتي بدورها قد تؤثر على التنمية في مختلف القطاعات. أخيراً، يمكن تطوير وتنفيذ نشاطات محددة للحد من مخاطر الكوارث كأداة لتحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، كما هو مبين في الجدول ٤[٢٣].

الجدول ٤ نشاطات الحد من الكوارث كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الإنمائي للألفية	مقاييس الأداء
الهدف الإنمائي ١:القضاء على الفقر المدقع والجوع-ما يدعم حق الطفل في البقاء والنماء والتغذية	• تطبيق الحد من مخاطر الكوارث في مجال التكيف مع تغير المناخ. • دعم المزارعين من أجل إدماج تقييم مخاطر الجفاف والغذاء في خطط الزراعة واستغلال الأراضي التي يضعونها. • تحسين إمكانية حصول المزارعين على التأمين وفرض شروط ملائمة لإعطاء التسهيلات فيما يتعلق بإكساب مصادر عيشهم القدرة على مواجهة الكوارث. • جعل الزراعة مستدامة بيئيا من خلال الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. • دعم أنشطة تحقيق الدخل لفقراء المدن من اجل تزويدهم بمصادر دخل أكثر قدرة على مواجهة الكوارث.
الهدف الإنمائي ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي - ما يدعم حق الطفل في التعليم وفقا لمبدأ عدم التمييز	• جعل جميع المدارس أكثر أمنا للكوارث. • تعليم الحد من مخاطر الكوارث في جميع المدارس الابتدائية كجزء من المناهج الدراسية الوطنية. • ضمان أن المدارس الواقعة في مناطق معرضة لمستوى مرتفع من الخطر قد وضعت وطبقت خطط الطوارئ والاستعداد للكوارث. • زيادة قدرة الأطفال الأشد فقراً وعرضة للخطر على مجابهة الكوارث. • السعي لوضع استراتيجيات وبرامج للحد من الفقر قائمة على القدرة على مواجهة الكوارث.
الهدف الإنمائي 3:تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - ما يعزز مبدأ عدم التمييز في اتفاقية حقوق الطفل، ويدعم بشكل غير مباشر جميع أهدافها	• تعميم الحد من مخاطر الكوارث في الأعمال الإنمائية التي تركز على المرأة. • إدراج احتياجات النساء ومخاوفهن ضمن أهداف برنامج واسع لتنمية المجتمع المحلي في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث. • جعل سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث القائمة حالياً مراعية للاعتبارات الجنسانية. • التأكد من أن العائلات المعرضة لمخاطر الكوارث يمكنها تحمل نفقات تعليم بناتها. • تعزيز مشاركة الفتيات وقيامهن بادوار قيادية في مجال تعليم الحد من مخاطر الكوارث من خلال مشاريع التعلم والتنمية المجتمعية المدرسية.

الهدف الإنمائي للألفية	مقاييس الأداء
الهدف الإنمائي ٤:تخفيض معدل وفيات الأطفال؛ الهدف الإنمائي ٥: تحسين صحة الأمهات؛ والهدف الإنمائي ٦:مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض - ما يدعم بشكل مباشر حقوق الطفل في الصحة والبقاء والنمو.	• جميع المستشفيات والمرافق الصحية الجديدة مقاومة للأخطار، وتخضع المرافق الصحية القائمة للتقييم ويتم تحصينها إذا لزم الأمر. • تعليم وتدريب موظفي الصحة الأساسية والصحة النفاسية وموظفي المستشفيات على الجاهزية للكوارث. • ضمان توفر مصدر مياه مأمون ومقاوم للأخطار. • الحد من مستوى الفقر والجوع في المناطق الريفية المعرضة للجفاف من خلال جهود الحد من مخاطر الجفاف. • زيادة قدرات النساء في مجال الجاهزية للكوارث والحد من مخاطر الكوارث.
الهدف الإنمائي ٧:الاستدامة البيئية – ما يدعم بشكل مباشر حقوق الطفل في الصحة، والمياه الصالحة للشرب والبيئة النظيفة والآمنة ويدعم بشكل غير مباشر جميع الحقوق الأخرى	• استغلال النقاشات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ للحث على إدارة أفضل للبيئية. • زيادة القدرة على مجابهة الجفاف في المناطق الريفية. • تجريب الممارسات السليمة، ومن ثم نشر استخدامها، في مجال الحد من مخاطر الكوارث فيما يتعلق بقاطني الأحياء الفقيرة في المدن. • تعميم موضوع الحد من مخاطر الكوارث في تنمية المدن، مع التركيز بشكل خاص على مخططات استخدام الأراضي وقوانين البناء والمياه والصرف الصحي. • تقييم البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإذا لزم الأمر تحصينها لجعلها مقاومة للزلازل والانهيارات الأرضية والفيضانات.
الهدف الإنمائي ٨:الشراكة العالمية من أجل التنمية- والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على التنفيذ الناجح لاتفاقية حقوق الطفل	• تزخيم الدعم السياسي للأهداف الدولية الملزمة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وباستخدام أهداف التكيف مع تغير المناخ المحددة مسبقا. • توجيه المساعدات الإنمائية المباشرة والمساعدات المتعددة الأطراف نحو الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية الحصول على أفضل قيمة لأموال التنمية. • تنظيم الشراكات الواسعة التي تجمع بين العديد من القطاعات، من البلدان النامية والمتقدمة سواسية، للحصول على دعمها السياسي. • نقل التكنولوجيا من الحكومات والشركات الخاصة إلى البلدان والمجتمعات المحلية ذات القابلية المرتفعة للتضرر وذلك لدعم أفضل لأنظمة الإنذار المبكر وأساليب البناء المقاوم للأخطار. • الشروع في الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا حول مقايضة الديون بالاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث.

٢,٣,٥ميثاق الأطفال للحد من مخاطر الكوارث

كجزء من عملية إشراك الأطفال،تم وضع ميثاق الطفل للحد من مخاطر الكوارث بالتشاور مع أكثر من ٦٠٠ طفل من ٢١ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك بعض الدول

العربية.النسخة المختصرة التالية للميثاق تبرز خمس نقاط تم اختيارها استنادا إلى الأولويات المحددة من قبل الأطفال أنفسهم [١٢]:

- يجب أن تكون المدارس آمنة ويجب تأمين إستمرارية التعليم، مع روابط مباشرة إلى المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الطفل (الحق في التعليم)، والهدف الإنمائي للألفية ٢ (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي).
- يجب أن تكون حماية الأطفال أولوية قبل، أثناء وبعد وقوع الكارثة، مع روابط مباشرة إلى المواد ١٩ إلى ٢٣ و المواد ٣٤ إلى ٣٦ في اتفاقية حقوق الطفل (المواد المتعلقة بالحماية)، والهدف الإنمائي للألفية ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) والهدف ٤ (الحد من معدل وفيات الأطفال).
- لدى الأطفال الحق في المشاركة والوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، مع روابط مباشرة إلى المادة ١٢ في اتفاقية حقوق الطفل (احترام آراء الطفل)، والهدف الإنمائي للألفية ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).
- يجب أن تكون البنية التحتية للمجتمع آمنة وعمليات الإغاثة، التعافي وإعادة الإعمار يجب أن تساعد في الحد من المخاطر المستقبلية، مع روابط مباشرة إلى المادة ٢٤ (الصحة والخدمات الصحية)،والمادة ٢٨ (الحق في التعليم) في اتفاقية حقوق الطفل، والهدف الإنمائي للألفية٢ (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي) والأهداف الإنمائية للألفية ٤ إلى ٦ (الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة).
- يجب أن تصل جهود وفوائد الحد من مخاطر الكوارث إلى الفئات الأكثر قابلية على التضرر، مع روابط مباشرة إلى المادة ٢ في اتفاقية حقوق الطفل (مبدأ عدم التمييز)، والهدف الإنمائي للألفية ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة).

وينبغي الانتباه إلى أن اعتماد نهج يسمح للأطفال بالمشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث أمر مهم جدا لأنه يعزز مبادئ المشاركة، ويشجع الأطفال على تبني المواطنة وتحمل المسؤولية، كما يساعد الأطفال على التعبير الواضح بشأن الحد من مخاطر الكوارث، وبالتالي تعزيز إتباع نهج شمولي لمواجهة المخاطر.وبالإضافة إلى ذلك وعي الأطفال حول الحد من مخاطر الكوارث سوف يستمر ويتطور في مرحلة البلوغ، مما يخلق جيل جديد أكثر وعيا حول أهمية الحد من مخاطر الكوارث.وأخيرا، يعتبر عدم مشاركة الأطفال في الأنشطة التي تمسهم، بما في ذلك أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، دليلا على ضعف الحوكمة.

٢,٤اتفاقية حقوق الطفل

٢,٤,١اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات ذات الصلة

تتكون اتفاقية حقوق الطفل [١١] من٥٤مادة يمكن تصنيفها تحت سبعة عناوين رئيسية:

- تعريف الطفل (المادة 1).
- المبادئ العامة التي توجه الاتفاقية (عدم التمييز؛ مصلحة الطفل الفضلى، الحق في البقاء والنمو؛المشاركة) (المواد ٢ ،٣، ٦، و ١٢).
- تعزيز وحماية حقوق الطفل (المادة ٤) ونشر المعرفة والوعي حول حقوق الطفل (المادة ٤٢).
- العلاقة الثلاثية بين الدولة والأسرة والطفل (المادة ٥).
- حقوق الطفل (المواد ٦ إلى ٤٠).
- احترام المعايير الوطنية (المادة ٤١).
- تدابير التنفيذ (المواد ٤٣ -٥٤).

وعلاوة على ذلك، هناك بروتوكولات إضافية لاتفاقية حقوق الطفل: بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة [٢٤]، وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية حول الأطفال [٢٥]، تقديم إجراء البلاغات [٢٦].

٢,٤,٢ الأمور البارزة في اتفاقية حقوق الطفل

يمكن تلخيص أبرز ما جاء في الاتفاقية بما يلي[٢٧]:

- على نقيض أول إعلان لحقوق الإنسان (١٩٢٤) وثاني إعلان (١٩٥٩)، حولت الاتفاقية مفهوم رعاية الطفل وربطته بالتنمية والحقوق بدلا من الخدمات.
- تؤكد الاتفاقية على مسؤولية ثلاثية مترابطة لتنفيذ حقوق الطفل تنطوي على الأسرة، والطفل والحكومة. ومع ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الحكومات. كما ينبغي النظر إلى منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية ومساهمة المنظمات غير الحكومية وخطة العمل المقترحة في هذه الوثيقة، كوسيلة لضمان نجاح هذه العلاقة الثلاثية.
- النهج الأكثر ملاءمة لحماية حقوق الأطفال هو النهج المتكامل، [٢٧]:
  - من المسلم به أن حقوق الطفل مترابطة ومتكاملة. فهي شاملة وينبغي أيضا أن يكون تنفيذها تنفيذ كلي، بحيث تغطي جميع جوانب الاتفاقية.

- من المسلم به أن التغيير الفعال والدائم لا يمكن ضمانه إلى من خلال البناء على كل الحقوق الأساسية للطفل.
- استناد برامج التنفيذ على كامل الحقوق وتنفيذ الاتفاقية بكامل اقسامها.

- التحديات والاحتياجات العامة في ما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية [٢٧]:
  - اعتماد منهجية مبنية على مبدأ المشاركة، تعزز وتشجع التغيير الإيجابي عبر تكامل الأدوار والمسؤوليات بين الدولة والمجتمع.
  - تطوير بيئة داعمة للطفل، توفير الخدمات، تنفيذ تغيرات بنيوية وتعاون بين جميع الهيئات المعنية في الدولة والمجتمع.
  - إشراك ومشاركة الأطفال من خلال تطوير الوعي وتغيير مواقف البالغين.
  - وضع وتنفيذ برامج شاملة.
  - ضمان التدخل الإيجابي للمنظمات غير الحكومية عن طريق تطوير النماذج الناجحة التي تشجع الأفراد، المجتمع والحكومات على العمل لحماية حقوق الطفل.

في استعراضها لتقارير دورية من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تنفيذ الاتفاقية، لحظت لجنة حقوق الطفل التدابير التشريعية، المؤسساتية، والسياسية الجديدة التي وضعتها الحكومات الوطنية، وفي الوقت عينه حثت البلدان على [٢٨]:

- الإسراع في اعتماد وتنفيذ القوانين المقترحة.
- تعزيز الجهود الرامية إلى توفير حماية قانونية أفضل للأطفال.
- التأكد من أن القوانين الوطنية ذات الصلة تتفق تماما مع أحكام ومبادئ الاتفاقية.
- زيادة خدمات الدعم النفسي والجسدي لأطفال ضحايا العنف، ومن ضمنها تعزيز آليات حماية الطفل المتعلقة بالوقاية،الرصد والإبلاغ،الإحالة والمتابعة، العلاج، إعادة الإدماج الاجتماعي.
- التشديد على الجمع المنهجي للبيانات المفصلة عن الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية، مثل أولئك الذين هم ضحايا إساءة المعاملة والاتجار، ، والأطفال دون تصريح إقامة، الأطفال في نزاع مع القانون، الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، الأطفال الذين تخلى عنهم أهلهم، أطفال المؤسسات الأجتماعية والأطفال ذوي الإعاقة.
- تعزيز آليات الإبلاغ والرصد لتكون قادرة على إجراء تقييم فعال لفعالية وتأثير الخطط الوطنية والإقليمية.

٢,٥ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل

٢,٥,١تعريف

يمكن تعريف نهج الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل على انه[٢٩]:

- نهج خلاق للحد من مخاطر الكوارث يعزز جعل الأطفال والشباب، كمجموعات وأفراد، عناصر تعمل من أجل جعل حياتهم أكثر أمانا ومجتمعاتهم أكثر قدرةً على مجابهة الكوارث.
- يُمَكّن الأطفال، ويحترم وجهات نظرهم، حقوقهم وقابليتهم للتضرر.
- هو نهج مَرِن، قائم على الحقوق، يجمع بين الأنشطة المتمحورة حول الأطفال (من أجل الأطفال) وتلك التي يقودها الأطفال (مِن الأطفال) مع تدخلات موجهة نحو إحداث تغيير في الهيئات المعنية على الأصعدة المجتمعية، المحلية والوطنية.
- يطبق استراتيجيات مثل التوعية وبناء القدرات، تكوين المجموعات، التطوير المؤسساتي، الأبحاث،المناصرة والضغط على عدة أصعدة بما في ذلك السياسات، الحوكمة، المجتمعات المحلية والمدارس.
- يحتضن المبادئ الأربعة لاتفاقية حقوق الطفل (i) :عدم التمييز، (ii)مصلحة الطفل الفضلى، (iii)الحق في البقاء والنمو، و (iv)مشاركة الطفل.

٢,٥,٢نظرية التغيير في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل

استنادا إلى الخبرة والدروس المستفادة من مختلف المبادرات الرائدة للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل، برزت نظرية محددة حيال تفعيل التغيير [٢٩]:

"لدى المواطنين الشباب الحق في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وبالتالي لديهم الحق في المشاركة في إدارة خدمات الحد من مخاطر الكوارث. مشاركتهم تؤدي إلى قرارات أفضل، وخدمات ذات جودة أعلى، وزيادة فرص الحصول على تلك الخدمات، ونتائج إنمائية أفضل نتيجة لتلك الخدمات."

ويمكن تلخيص الأنشطة الرامية إلى تنفيذ نظرية التغيير كما يلي[٢٩]:

- العمل مع الأطفال ومجموعات الشباب لبناء الوعي حول المخاطر وتطوير قدراتهم من خلال مشاركتهم في تقييم الأخطار، قابلية التضرر، القدرات، تطوير خرائط المخاطر والتدريب على نشاطات الاستعداد للكوارث والوقاية منها والتخفيف من آثارها.

- الحد من قابلية التضرر من خلال توفير منح صغيرة لمجموعات الأطفال لدعم النشاطات لرفع وعيهم، بالإضافة إلى تمويل تدخلات محدودة للحد من المخاطر.
- إشراك الأطفال بإنتاج أشرطة الفيديو، برامج إذاعية وعروض مسرحية في الشوارع لتوعية المجتمع حول المخاطر والتأثير على الجهات المحلية المعنية بغية وضع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث على سلم الأولويات.
- رفع الوعي وتعزيز قدرات البالغين،الأساتذة، المجتمعات، وسائل الإعلام والحكومات المحلية في تحسين إدارة الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، ومن ضمنها نشاطات التخطيط، الاستعداد والاستجابة للكوارث.
- تطوير مناهج الحد من مخاطر الكوارث ووحدات تدريب للمعلمين على الحد من مخاطر الكوارث.
- العمل مع وزارات التربية والتعليم و الوكالات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث على وضع كتيبات السلامة للمدارس.
- التأثير على الحكومات لضمان مشاركة الأطفال في هياكل حوكمة المخاطر وعمليات صنع القرارات المرتبطة بها.
- خلق الفرص على الصعيدين الوطني والعالمي للشباب للتعبير عن آرائهم وهو اجسهم حول الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.
- المساهمة في الشبكات والتحالفات للحد من مخاطر الكوارث، التكيف مع تغير المناخ،ضمان حقوق الطفل في حالات الطوارئ.
- بناء شراكات مع مراكز الأبحاث لتوثيق ممارسات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل وتقييم انعكاساتها.

٢,٥,٣دور الأطفال والشباب في تنفيذ أهداف إطار عمل هيوجو

استنادا إلى تعريف الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الطفل، يمكن توصيف دور الأطفال والشباب في تنفيذ إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث كما يلي[٢٩]:

- **أولوية العمل 1 -**ضمان اعتبار الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسساتية صلبة للتنفيذ **تعزيز ودعم حقوق الطفل.**
- **أولوية العمل٢ - إشراك الأطفال والشباب** في تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر.

- **أولوية العمل٣** - استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة السلامة والقدرة على المجابهة على جميع المستويات،**لأن الأطفال هم الحاضر و المستقبل.**
- **أولوية العمل٤ - إشراك الأطفال والشباب** في الحد من عوامل الخطر الأساسية.
- **أولوية العمل٥-** تعزيز الاستعداد للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات، ولاسيما على مستوى المجتمع المحلي، **مع التركيز على الأطفال والشباب.**

٢,٥,٤الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال على مستوى المجتمع المحلي

الأولويتان الأخيرتان في ميثاق الأطفال للحد من مخاطر الكوارث تنص بوضوح على أن البنية التحتية للمجتمع يجب أن تكون محصنة بوجه الكوارث ويجب أن تصل جهود الحماية هذه إلى الفئات الأكثر قابلية للتضرر. من أجل تحقيق هذا الهدف، تم اقتراح البنود الأساسية التالية، كنشاطات للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، كمحاور أساسية للتدخل على مستوى المجتمع المحلي[٢٩]:

I. مشاركة الأطفال و الشباب

١ تقييم الأخطار، درجة التعرض، قابلية التضرر والمخاطر، جنبا إلى جنب مع تقييم القدرات في المدارس و المجتمعات المحلية.

٢ الحد من مخاطر الكوارث في المدارس و المجتمعات المحلية، بما في ذلك نشاطات الاستعداد والتخطيط الإحترازي.

٣ إدارة المخاطر في المدارس و المجتمعات المحلية، بما في ذلك الحد من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، والطبيعية، والفيزيائية التي ترفع من قابلية التضرر.

٤ أنشطة الاستعداد للاستجابة والتعافي.

II. إبقاء الأطفال والشباب آمنين

٥ الاستجابة للكوارث.

٦ دمج إعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في خطط التعافي.

III. البنود العابرة للقطاعات

٧ المشاركة.

٨ تطوير الإجراءات التنظيمية والموارد.

٩ الشراكات.

١٠ المناصرة.

١١ زيادة الوعي وبناء القدرات.
١٢ البحث والتعلم.
١٣ النوع الاجتماعي.

٢,٦ مراجعة المبادرات العالمية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

٢,٦,١ إطار عمل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لرعاية وحماية ومشاركة الأطفال في الكوارث

وضعت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إطارا لرعاية وحماية ومشاركة الأطفال في الكوارث [٣٠].الرؤية الرئيسية لهذه الوثيقة هي الحد من قابلية التضرر لدى الأطفال على اختلاف فئاتهم العمرية والاجتماعية، وتوفير مجموعة شاملة من التوصيات للحكومات الوطنية والمحلية، الوكالات الدولية، المنظمات الإقليمية، وكالات الإغاثة، والعاملين الاجتماعيين لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية للأطفال في حالات الكوارث. ترتكز الوثيقة على مجموعة من الأهداف المستندة إلى الرؤية والأهداف والمبادئ التي وضعها إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ و المعايير العالمية التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية، حددت الوثيقة عشرة أولويات للعمل تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات دول آسيا الجنوبية بشأن الأطفال في حالات الكوارث [٣٠]:

١. تقييم قابلية تضرر الأطفال في الكوارث.
٢. إجراءات الإخلاء، البحث وإنقاذ الأطفال في الكوارث.
٣. الأمن الغذائي للأطفال وتغذيتهم.
٤. مرافق المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية للأطفال.
٥. الرعاية الطبية في حالات الطوارئ والخدمات الصحية للأطفال.
٦. خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي للأطفال.
٧. إعادة البناء مع مراعاة حقوق وحاجات الأطفال.
٨. حماية الأطفال في حالات الكوارث.
٩. التعليم في حالات الطوارئ وسلامة المدارس.
١٠. مشاركة الأطفال في إدارة الكوارث.

وينبغي الاعتراف بأن الوثيقة المذكورة تركز على الحماية، العناية ومشاركة الأطفال أثناء الكوارث، الأمر الذي يبرر طغيان أولويات متعلقة بالاستجابة للكوارث، بالمقارنة مع أولويات الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها. ولا ينبغي النظر إلى ذلك كأحد أوجه تقصير الوثيقة التي تهدف إلى الحد من قابلية تضرر الأطفال أثناء الكوارث. على الرغم مما تقدم، يمكن تطوير الإطار أعلاه ليشمل أنشطة

الوقاية والاستعداد قبل الكوارث، فضلا عن توسيع نطاق المبادئ التوجيهية لتصبح سارية قبل، أثناء وفي أعقاب الكوارث، بما في ذلك جهود التعافي.

٢,٦,٢ إجراءات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لدعم القدرة على المجابهة لدى الأطفال والشباب - دليل للحكومات

وضعت المكاتب الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منظمتي اليونيسيف، استنادا إلى عملية تشاور مع حكومات، منظمات مجتمع مدني ووكالات تعاون تابعة لخمسة عشر بلدا في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثيقة المبادئ التوجيهية لإجراءات دعم قدرة الأطفال والشباب على المجابهة [٣١]. تحدد الوثيقة عشرة محاور عمل أساسية تنضوي تحت كلٍ منها نشاطات للحد من مخاطر الكوارث متمحورة حول الأطفال والشباب:

١. تطوير إطار إداري، قانوني ومؤسساتي.
٢. بحث عن آليات التمويل ورصد الموارد.
٣. تشجيع نشاطات ودراسات تقييم المخاطر الناتجة عن أخطار متعددة.
٤. تطوير الإجراءات الوقائية، التكيف والقدرة على المجابهة للبنى التحتية التي تؤثر على السلامة والصحة.
٥. تطبيق أكواد البناء وتنفيذ مخططات استخدام الأراضي.
٦. توعية وتدريب المجتمع.
٧. تطوير وتنفيذ آليات حماية حقوق الأطفال والشباب بهدف تأمين سلامة هذه المجموعات قبل، أثناء وبعد الكارثة.
٨. المشاركة الفعلية للأطفال والشباب في تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على مجابهتها.
٩. وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة.
١٠. وضع الخطط وتطوير الإجراءات التي تساعد في عملية التعافي وإعادة بناء المجتمعات.

٢,٧التفاعل بين الأهداف والتحديات في مجال التنمية، حقوق الأطفال والحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

أثبتت مراجعة المبادرات الدولية التفاعل الكبير ما بين التنمية، حقوق الطفل، والحد من مخاطر الكوارث. كما أوردت الأقسام السابقة في ما خص التفاعل بين حقوق الطفل والتنمية، ستة من الأهداف الإنمائية للألفية متعلقة بالأطفال. و علاوة على ذلك، لا يمكن ضمان حقوق الطفل إلا من

خلال مراجعة منتظمة للاستراتيجيات والسياسات والتطبيق الصارم للقوانين، والذي بدوره يرتبط مباشرة بالحوكمة، المشاركة، المساءلة، و وضوح الصلاحيات، والتنمية بوجه عام.

كذلك بالنسبة للتفاعل بين التنمية والكوارث، لا يمكن تحصين إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية دون جعلها قادرة على مجابهة مخاطر الكوارث. أما الأهداف المستقبلية للتنمية ممكن تسهيلها وتسريع تحقيقها من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث في عملية التنمية.من ناحية أخرى، التنمية غير المدروسة والاستثمار غير المنظم يؤدي إلى زيادة مخاطر الكوارث، من حيث شدتها وتواترها، مما يعيق عملية التنمية ذاتها، ويزيد الفقر والفقر المدقع والفقر المزمن والذي بدوره، كما أثبتت التجربة في جميع أنحاء العالم، سوف يؤثر بشكل ملحوظ وضار على حقوق الطفل والجهود المبذولة لحماية هذه الحقوق.

أما فيما يتعلق بالتفاعل ما بين حقوق الأطفال والحد من مخاطر الكوارث، فيجب إدراك أن حقوق البقاء والنمو، المشاركة، التعليم والخدمات الصحية قد تكون جميعها مهددة بشدة في حالات المدارس والمستشفيات غير الآمنة، مما يدل على أن مبدأ المصلحة الفضلى للطفل ومبدأ احترام آراء الطفل لا يتم احترامهما بشكلٍ كافٍ (من الممكن اعتبار المبدأ الأخير منتهك كون ميثاق الأطفال الذي تم وضعها من قبل الأطفال والتي تعبر عن آرائهم تطالب بوجود مدارس آمنة). وهذا ينطبق أيضاً على ضرورة وضع خطط استجابة تراعي الفوارق بين الأطفال بحسب النوع الاجتماعي وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على المجابهة وخاصة قدرة المجتمعات الأكثر قابلية للتضرر.

٢,٨خلاصة التحديات

التحديات الرئيسية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أولويات إطار عمل هيوغو واتفاقية حقوق الطفل متشابهة، وتمثل بنود عابرة للقطاعات يجب معالجتها بطريقة متكاملة. وتشمل هذه البنود:

- ضعف الحوكمة الذي بدوره يؤثر تأثيرا سلبياً على وضوح الصلاحيات، ومن ضمنها تلك المتعلقة بالمراجعة المنتظمة للسياسات والاستراتيجيات والتنفيذ الصارم للتشريعات.
- تخصيص موارد بشرية ومادية بشكل غير كاف للالتزام بالاتفاقيات الدولية ووضع خطط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تم تطويرها.
- مبدأ المشاركة محدود الاستخدام وليس مدرج ضمن التشريعات القائمة من أجل تنفيذ: الأهداف الإنمائية للألفية، إطار عمل هيوغو واتفاقية حقوق الطفل. وهذا ما يتضح في العديد من المؤشرات بما في ذلك النقص في تبني إطار للحوكمة متعلق بحقوق الأطفال،

التنمية والحد من مخاطر الكوارث. هكذا إطار للحوكمة ينبغي أن يعتمد عل نشاطات متمحورة حول التواصل بالاتجاهين بين الحكومات ومختلف الهيئات المعنية بما في ذلك المجتمعات المحلية ذات قابلية التضرر المرتفعة.

- تغير المناخ الذي يؤثر تأثيرا سلبياً على التنمية، ويزيد من الفقر، مما ينعكس سلباً على كامل مجموعة حقوق الطفل ويزيد من الظروف غير الآمنة للأطفال.
- مسألة المساواة بين الجنسين، والنوع الاجتماعي بشكل عام، لا تزال تشكل تحديا كبيرا في وجه التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، أولويات إطار عمل هيوغو واتفاقية حقوق الطفل. وهذا ما يتضح أيضا في عدم تبني أدوات تقييم قابلية التضرر، الإحتياجات والقدرات بشكل تشاركي يراعي التفاوتات بحسب إعتبارات النوع الاجتماعي.
- التوسع العمراني غير المدروس والنمو السريع في الأحياء الفقيرة في المدن، الذي يعود جزئيا إلى الهجرة من الريف (سكان الريف الفقراء على وجه الخصوص) إلى المناطق المدنية بسبب تدهور الحياة الريفية وسبل المعيشة نتيجة لتغير المناخ والتنمية غير المتوازنة.

٢,٩ خلاصة الفرص

على خلفية ما ورد أعلاه، يصبح من الواضح أن أهداف التنمية، أهداف الحد من مخاطر الكوارث، حماية الأطفال وحقوق الطفل تتشابك. لذلك، لإحداث تغيير مستدام، هناك حاجة إلى تعميم اعتبارات الحد من أخطار الكوارث وحماية الأطفال وحقوق الأطفال في جميع مبادرات التنمية.في حين أن هذا يمثل تحديا كبيرا، ينبغي التنبه إلى أنه فرصة لإحداث التغيير وبالتالي يجب توجيه الجهود المستقبلية لتحقيقه.

على وجه الخصوص، هناك فرصة لتوسيع المبادرات والأنشطة الرئيسية في مجال حقوق الطفل لتشمل إدارة مخاطر الكوارث، والعكس بالعكس، وبالتالي ضمان أن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث تعنى باحتياجات الأطفال، وتسمح لهم بالمشاركة وفقا لقدراتهم. ينبغي أيضاً الاعتراف بالقيمة المتعددة الأوجه لمشاركة الأطفال، بما في ذلك فرصة خلق جيل جديد على معرفة و إضطلاع بالتحديات، الفرص والتفاعل بين التنمية، حقوق الأطفال والحد من مخاطر الكوارث.

كذلك هناك ضرورة للتركيز على حوكمة المخاطر، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار المتصلة بإدارة المخاطر، إذ أن المؤشرات الأخيرة على الصعيد العالمي تظهر أن الحوكمة الضعيفة للمخاطر هي واحدة من أهم الأسباب لفشل جهود إدارة المخاطر.

كما ينبغي الإنتباه إلى أن استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال تحمي جميع المعنيين في كافة القطاعات ذات الصلة، وبالتالي تساهم في تقوية قدرة المجتمع ككل على المجابهة، وليس فقط الأطفال.

٣.تحليل قطاعات مختارة ضمن إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

٣,١ المقدمة

يلخص هذا الفصل حالة قطاعات التعليم والصحة وحماية الطفل ويتطرق إلى كيفية تجلي حقوق الطفل في تلك القطاعات. ويتم تحليل التقدم والتحديات في كل قطاع بعناية من أجل تحديد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية،الفيزيائية والطبيعية التي تساهم في رفع قابلية القطاع على التضرر. سيتم تحديد الروابط، حيث أمكن، مع المحركات الأربعة الرئيسية المسببة لمخاطر الكوارث، وهي: التوسع المديني العمراني غير المدروس، التدهور البيئي، ضعف الحوكمة والفقر والتي تم تحديدها من قبل منظمة الأمم المتحدة للإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث(UNISDR)[٣٢].عندما تتواجد هذه العوامل في أي بلد أو منطقة، تشير الدلائل إلى أن الخسائر الناجمة عن الكوارث سوف تكون أكثر شدة[٣٢] .

٣,٢ قطاع التعليم

٣,٢,١التقدم والتحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم

التقدم في الهدف الإنمائي للألفية ٢، تعميم التعليم الابتدائي، حصل بشكلٍ متفاوت في الدول العربية. بشكلٍ عام، شهدت المنطقة تحسنا في معدلات الالتحاق الصافية، التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي ومعدل معرفة القراءة والكتابة للذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاما [٣٣].ومع ذلك، شهدت بعض الدول مثل العراق ولبنان وعمان والأراضي الفلسطينية المحتلة، انخفاضا في الأداء فيما يتعلق بالتحصيل العلمي. يتفاعل التعليم الابتدائي بنشاط مع الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة، الفقر المدقع، الجوع، المساواة بين الجنسين وغيرها.إن الأداء الضعيف في تعميم التعليم الابتدائي من المحتمل أن يؤثر على الأهداف الإنمائية الأخرى للبلدان المعنية مع مرور الزمن التحديان الرئيسيان اللذان تواجههما الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية هما تسريع التقدم في تحسين نوعية التعليم وتسهيل الحصول عليه، حتى يتسنى لجميع الأطفال البدء وإكمال مرحلة التعليم الابتدائي بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، إن الالتحاق، واستكمال المدرسة، التسرب المدرسي ومسألة التهميش في مجال التعليم، لا تزال تشكل تحديات كبيرة لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي في الدول العربية، ولاسيما في أقل البلدان نموا والبلدان الواقعة أو الخارجة من الصراعات. الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن والسودان والعراق تحمل أكبر نسبة من السكان خارج المدارس في المنطقة، مع أكثر من ٢٥ في المئة في اليمن والعراق وحدهما في عام ٢٠٠٧ [١٥] .

التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي ضروري للتوسع في التعليم الابتدائي وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي في الدول العربية. تسعة من ٢٢ دولة في المنطقة العربية حققت التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. من ١٩٩٩-٢٠٠٧، المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي في المنطقة العربية ككل شهدت زيادة من ٠،٨٧ - ٠،٩٠ [١٥].

الحواجز المشتركة التي تواجهها البلدان في تحقيق هذا الهدف الإنمائي للألفية هي ما يلي [١٥]:

١. نقص الموارد.
٢. صعوبة الوصول إلى المرافق التعليمية داخل البلدان.
٣. التفاوت بين الجنسين.
٤. معايير تدريس ما دون المستوى مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي.
٥. وجود الفقر والصراعات.

٣,٢,٢التقدم والتحديات في تحقيق أهداف إطار عمل هيوغو المرتبطة بالتعليم.

خلال فترات التقييم الثلاث، من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، ثلاثة عشر من أصل ٢٢ دولة عضو في جامعة الدول العربية قدمت تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو.. يمكن تلخيص أهم الإنجازات، والتحديات المرافقة، المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتعليم والحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال على النحو التالي:

<u>سلامة المدارس ومناهج الحد من مخاطر الكوارث في المدارس</u>

- اثنان من البلدان تقوم بتقييم سلامة المدارس ضد مخاطر الكوارث.
- لم تحدد أو تشير أي من البلدان إلى عدد المدارس غير الآمنة بسبب مخاطر الكوارث.
- أدرجت تسع دول معلومات عن الحد من مخاطر الكوارث في المناهج، على مستوى المدارس الابتدائية وثمانية على مستوى المدارس الثانوية.
- ستة بلدان استثمرت في تحديث البنية التحتية بما في ذلك البنية التحتية المدرسية.
- ثمانية بلدان قامت بتدريبات في المدارس لتحسين الاستعداد للاستجابة للكوارث.
- ستة بلدان اعدت سياسات وبرامج خاصة بسلامة المدرسة في حالات الطوارئ.

المجتمعات والسكان القابلين للتضرر

- قامت دولتان بتقييم قابلية التضرر، الاحتياجات والقدرات، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي، والتي بدورها تسمح بإجراء تقييم دقيق للقدرات المرتبطة بالتعليم واحتياجات المجتمعات المحلية وقطاع التعليم المحلي.
- لدى بلد واحد برامج ضمان العمالة المؤقتة لحماية الفئات الأكثر قابلية للتضرر، بما في ذلك الفتيات والفتيان.
- أربعة بلدان لديها بوليصات التأمين الصغيرة ومشاريع التمويل الصغيرة التي تستهدف الفئات الأكثر قابلية للتضرر، بما في ذلك الفتيات والفتيان.

الحوكمة والمشاركة

- من بين البلدان الثلاثة عشر التي قدمت تقارير حول تنفيذ إطار عمل هيوغو، إثنان يخصصان جزء من الميزانية للوقاية من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها، بما في ذلك في قطاع التعليم مع تأثيرات مباشرة على سلامة الفتيان والفتيات.
- ستة بلدان لديها تمثيل قطاعي في المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. أربعة لديها تمثيل للمنظمات النسائية. لا يوجد في أي من البلدان تمثيل للأطفال والوحدات الأسرية في المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- ثلاث دول أصدرت تشريعات للحكومات المحلية حول الحد من مخاطر الكوارث.
- أربعة بلدان لديها آليات فعالة لنشر المعلومات بشأن مخاطر الكوارث.
- أربع دول توفر معلومات حول الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي.

الدمج في الخطط الوطنية والقطاعية

- قامت سبعة بلدان بتقييم المخاطر الناجمة عن الأخطار المتعددة.
- جميع البلدان أشارت إلى عدم استخدام تقييم المخاطر في مشاريع التنمية القطاعية.
- لدى أربعة بلدان قواعد بيانات بالخسائر الناجمة عن الكوارث، و تقوم بتحديثها بانتظام و إدخالها في الإدارة المالية والتخطيط والوزارات ذات الصلة.
- خمسة بلدان تشير إلى وجود تخطيط متكامل يدمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن مشاريع تقييم الأثر البيئي وجهود التأقلم مع تغير المناخ.

تخصيص الموارد

- جميع البلدان لا تشير إلى تخصيص الموارد اللازمة لحماية الاستثمارات القطاعية من الأخطار.

محركات التقدم

يحدد نموذج التقييم لتطبيق إطار عمل هيوغو خمسة عوامل للتغيير: 1) توجه شمولي للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث 2) التبني والإدماج المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي 3) تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها 4) إدماج العدالة الاجتماعية والأمن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي 5) تقوية المشاركة والشراكات مع الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.

المحرك الأول:طورت عشرة بلدان الدراسات والتقارير و / أو الخرائط حول الأخطار المتعددة، بينما سبعة بلدان أكدت أنه يجري استخدامها في عملية التخطيط للتنمية. لا يمكن معالجة المخاطر المتراكمة في المجتمعات والقطاعات ذات قابلية التضرر المرتفعة ومن ضمنها القطاع التعليمي إذا لم يتم التطرق إلى جميع الأخطار ومن ضمنها تأثيرات الصراعات.منهجية الحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار المختلفة تشمل ربط المعرفة المتعلقة بكافة الأخطار في نهج إدارة المخاطر، واستراتيجيات وعمليات التقييم والتحليل، مما يؤدي إلى زيادة فعالية وجدوى جهود إدارة المخاطر. في نهاية المطاف، يجب أن يدخل هذا في البرنامج الوطني لسلامة المدارس الذي يهدف إلى تحسين قدرة قطاع التعليم على مجابهة جميع الأخطار وقابلية التضرر والمخاطر المرتبطة بها.

المحرك الثاني: أفادت خمسة بلدان بأن البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي يتم جمعها واستخدامها في عملية صنع القرار لأنشطة التعافي والحد من المخاطر. في حين أن ستة بلدان أفادت بأن اعتبارات النوع الاجتماعي تؤثر على السياسات والبرامج المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك،وفي ظل غياب البرامج الوطنية لسلامة المدارس،، فإنه ليس من الواضح إلى أي مدى يتم استخدام المعلومات والبيانات التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لضمان أن استراتيجيات الحد من المخاطر، (من الوقاية إلى الاستجابة و التعافي)، في قطاع التعليم تستهدف المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، بمن فيهم الأطفال، وتأخذ بعين الاعتبار القدرات، الاحتياجات و قابلية التضرر المختلفة للفتيان والفتيات.

المحرك الثالث: أفادت خمس دول عن وجود قدرات للمؤسسات والوكالات المسؤولة على المستوى المحلي من أجل تطبيق قوانين الحد من المخاطر.لدى ستة بلدان مؤسسات محلية، لجان قروية، مجتمعات محلية، متطوعين أو جمعيات مدنية مدربة بالشكل المناسب للاستجابة. ولكن هذا لا يشمل بالضرورة المستوى التعليمي المحلي. فهذا الأخير يتطلب أكثر من مجرد التدريب والمساعدة التقنية المتخصصة، بل أيضاً تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والأفراد على تحديد وتقليل المخاطر في قطاع التعليم في مناطقهم. وتطوير القدرات يجب أن يتم بشكل مستدام من خلال المؤسسات المكلفة بدعم وتطوير القدرات.

المحرك الرابع: أفادت عشرة بلدان أن برامج إدارة المخاطر تأخذ في الاعتبار المخاطر الاجتماعية- البيئية للفئات الأكثر تهميشاً وذات القابلية المرتفعة للتضرر، بينما أفادت سبع دول على وجود التدابير المناسبة للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي تحصن الفئات ذات القابلية المرتفعة للتضرر من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. يجب تنقيح البرامج الحالية وتطوير برامج جديدة لضمان حصول الفئات والمجتمعات الأكثر قابلية للتضرر على خدمات تعليمية آمنة، لضمان أن وسائل الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان تتضمن استمرارية التعليم في حالة الطوارئ في المجتمعات الأكثر قابلية للتضرر.

المحرك الخامس: أفادت ثماني دول عن تطوير وسائل المشاركة من أجل نقل المعرفة المحلية، الخبرات المجتمعية، آليات التكيف والمعلومات التقليدية حول الحد من مخاطر الكوارث. خمس بلدان أفادت بأن هذه تطبق في خطط ونشاطات الحد من مخاطر الكوارث على الأصعدة المحلية والوطنية. ولكن، يجب تطوير منهجية تشاركية لتشمل تقييم حاجات، قدرات، قابلية التضرر وآليات تكيف القطاع التعليمي والخدمات التعليمية قبل، خلال وما بعد الكارثةمع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.

٣,٢,٣التقدم والتحديات في تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل المرتبطة بالتعليم

من وجهة نظر اتفاقية حقوق الطفل،هناك مسألتان مهمتان تتفاعلان مع القطاع التعليمي بشكل عام:

- المادة 28: تنص على أن جميع الأطفال لهم الحق في التعليم الابتدائي، الذي يجب أن يكون مجاني. ويجب أن يؤمن هذا الحق مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ عدم التمييز (المادة 2) ومبدأ الحق في البقاء النمو (المادة 6). هذا يعني:
  - أن تكون المدارس آمنة لمواجهة مخاطر الكوارث لضمان تحقيق المادة 6. يجب حماية سلامة المباني المدرسية ضد الكوارث بطريقة متسقة (المادة 2)على اختلاف 1) الفئات العمرية؛ 2) المدارس الخاصة مقابل العامة 3) مدارس دينية مقابل غير الدينية، 4) المدارس المختلطة وتلك المخصصة للفتيات أو الفتيان ؛ 5) المعاهد الفنية مقابل الأكاديمية.
  - أن تبقى المدارس قيد العمل أو تتعافى فورا من أجل تأمين استمرارية التعليم في أعقاب وقوع كارثة (بما في ذلك الحق في التعليم الجيد). يجب ضمان هذا لجميع أنواع المدارس لضمان تحقيق المادة 2.
  - خطط الاستجابة للمدارس، برامج إدارة مخاطر الأخطار داخل المدارس (بما في ذلك داخل الصفوف)، وإعداد خطط الاستجابة لمختلف سيناريوهات الأخطار يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي (القدرة، السن، الجنس، العرق الخلفية الدينية). يجب أن تحترم خطط الاستجابة للمدارس وبرامج إدارة المخاطر آراء الطفل (المادة 12)، من خلال إشراك الأطفال في أنشطة تحديد الأخطار–الاستجابة وفقا لقدرات الطفل.
  - الكوارث والطوارئ غالبا ما تؤدي إلى حالات حيث يتم استبعاد العديد من الأطفال من المدارس إما عمدا و بشكل لا لبس فيه. ويتعين على الحكومات تعديل سياساتها لدعم مشاركة الأطفال وحمايتهم.
  - ينبغي على نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، والتي يتم تنفيذها على مستويات المجتمعات المحلية أن تشمل الأطفال المتسربين من المدرسة الذين لا يمكن الوصول إليهم عبر النشاطات المدرسية.

- ينبغي أن تشكل المدارس بيئة آمنة تضمن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف (المادة 19)، ضد الخطف (المادة 11)، الاستغلال الجنسي (المادة 34)، ، البيع والاتجار (المادة 35)، وغيرها من أشكال الاستغلال (المادة 36) وتعاطي المخدرات (المادة 33) قبل، أثناء وبعد وقوع الكارثة. الطريقة الأكثر ملاءمة لضمان تلك الحقوق، كما سيتم مناقشتها في فصول لاحقة،هي عبر اعتماد إجراءات التشغيل الموحدة (Standard Operating Procedures) لسيناريوهات الأخطار المختلفة من أجل تحديد والقضاء على إمكانية حصول التهديدات أعلاه.

- المادة 4: تعزيز (وحماية) حقوق الطفل، والذي يتطلب من جميع الدول بمجرد التصديق على اتفاقية حقوق الطفل مراجعة قوانينها المتعلقة بالأطفال على وجه الخصوص وهذا ينطوي على تقييم 1) الخدمات الاجتماعية؛ 2) النظم القانونية والصحة والتعليم؛ 3) التمويل وعملية تخصيص الموارد لهذه القطاعات. من منظور التعليم والحد من مخاطر الكوارث، وهذا يعني الحاجة إلى مراجعة ما يلي:
  - تشريعات سلامة المباني المدرسية الجديدة ضد مختلف أنواع الأخطار.
  - تشريعات للحد من المخاطر في المباني المدرسية القائمة.
  - تشريعات لجهود الاستعداد داخل المدارس لتحديد الأخطار والوقاية منها والتخفيف من أثارها والاستجابة لها والتعافي من إنعكاساتها.
  - التشريعات لضمان حماية الأطفال قبل، أثناء وبعد الكوارث.
  - التشريعات لضمان أن تكون المناهج تبني قدرات الأطفال على الحد من مخاطر الكوارث وترفع الوعي بشأن حقوقهم، بما في ذلك حقوقهم أثناء الكوارث (تتصل مباشرة بالمادة 42 في اتفاقية حقوق الطفل حول معرفة الطفل لحقوقه).
  - التشريعات لضمان أن المناهج تأخذ بعين الاعتبار تطوير ونمو شخصية الطفل أثناء الكوارث، احترام الآخرين، واحترام حقوق الإنسان أثناء الكوارث (المادة 29 - أهداف التعليم).

٣,٢,٤ العوامل المساهمة في قابلية التضرر في القطاع التعليمي

من الضروري تحديد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسسية، الطبيعية والفيزيائية التي تتفاعل في فلك التنمية، إدارة مخاطر الكوارث، التأقلم مع تغير المناخ وحماية الأطفال وحقوقهم وتؤدي لرفع قابلية التضرر مما يؤدي إلى تراكم مخاطر الكوارث ومخاطر انتهاك حقوق الأطفال. وهذا بدوره يسهل التعرف على المجالات الأساسية للتدخل (التي سيتم تحديدها في الفصل التالي)، حيث

يمكن توجيه الجهود المستقبلية لتحسين قدرة المجابهة و الحد من مخاطر الكوارث. ويقدم الجدول 5 موجز مقتضب لمختلف العوامل التي تتفاعل لزيادة قابلية التضرر مما يؤدي إلى تراكم مخاطر الكوارث في قطاع التعليم.

الجدول ٥:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع التعليمي

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع التعليمي
الاجتماعية	قد يؤدي تغير المناخ والفقر إلى مزيد من النزوح إلى المدن مما يسبب زيادة في التوسع المدني دون رادع، و نشوء أحزمة بؤس. الزيادة المرتبطة بالكثافة السكانية والمستوطنات غير الشرعية ترفع من حدة قابلية التضرر ودرجة تفاوتها بحسب النوع الاجتماعي، المرتبطة بمجموعة واسعة من الأخطار بما في ذلك الزلازل، التسونامي و الفيضانات. في ظل هذه الظروف،تنتهك مبادئ عدم التمييز وتتضرر، ولاسيما أن العديد من البلدان في المنطقة، لا تعتبر مناطق المستوطنات غير الشرعية والأحياء الفقيرة مؤهلة للحصول على العديد من "الخدمات" الحكومية بما في ذلك التعليم، المساواة بين الجنسين، تمكين المجتمعات المحلية ذات قابلية التضرر المرتفعة، وحماية الحقوق.
الاقتصادية	التغير المناخي والصراعات المتزايدة تؤثر بشكل متزايد على الفئات الأكثر قابلية للتضرر في المنطقة، مما يجعل حياتهم أكثر عرضة للخطر و يسبب في النزوح إلى أحزمة البؤس حول المدن الكبرى.الصراعات المتزايدة أيضاً تجبر الحكومات والجهات المانحة على توجيه التمويل بعيداً عن التنمية وإلى إدارة الأزمات. وهذا بدوره يخفض قدرة الحكومات، لاسيما حكومات الدول الفقيرة، على الاستثمار في مجال التعليم وفي إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في قطاع التعليم. وهذا ما يؤثر مباشرةً على الجهود المبذولة لتحسين سلامة المدارس وتدريب طاقم المعلمين على وضع برامج إدارة المخاطر وخطط الاستجابة للطوارئ التي تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي وتضمن حقوق الأطفال قبل، خلال، وما بعد الحدث -الكارثة في كل مدرسة.
الفيزيائية	قد أدى غياب الوعي حول مخاطر الكوارث وعدم إدراج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في استثمارات قطاع التعليم، إلى تراكم مكثف للمخاطر كما تجلى ذلك في غياب شروط التصميم الزلزالي في معظم المباني المدرسية الموجودة في المنطقة. وفي حين تم مؤخراً سن تشريعات لضمان اعتماد التصميم الزلزالي لمباني المدارس الجديدة، تم اتخاذ القليل من الخطوات، في معظم البلدان، للحد من مخاطر كوارث الزلازل في المباني المدرسية القائمة. وهذا يتجلى من خلال التقارير الوطنية المقدمة ضمن إطار عمل هيوغو، مما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في قطاع التعليم في حالة حدوث زلزال كبير. وعلاوة على ذلك، فإن الضغط على البيئة، ولاسيما تدهور حالة الموارد المائية، وعدم وجود معالجة لمياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، تزيد من احتمال انتشار الأمراض والأوبئة في المدارس التي قد تنجو من الكوارث لتستخدم كمأوى.

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع التعليمي
الطبيعية	من المتوقع ارتفاع حرارة الأرض مما يؤدي إلى الجفاف والتغيرات في كميات هطول الأمطار، سواء في الكثافة أو التوقيت، وهذا يؤثر سلبا على المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر وسبل المعيشة الريفية المتعلقة بالزراعة. في كثير من الحالات يؤدي هذا إلى زيادة الفقر و يجبر الأسر على سحب أطفالهم من المدارس لمساعدتهم في زيادة دخل الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، تتفاعل التنمية غير المدروسة مع التغير المناخي لتزيد من التدهور البيئي ويتجلى ذلك عبر تلوث الموارد المائية، الحد من الغطاء الحرجي وزيادة تلوث الهواء. وغالبا، لا تأخذ برامج إدارة المخاطر في المدارس وخطط الاستجابة لحالات الطوارئ المخاطر أعلاه بعين الاعتبار.
المؤسساتية	هناك حاجة إلى توضيح صلاحيات حماية البيئة، التكيف مع تغير المناخ، الحد من مخاطر الكوارث وسياسات التنمية من أجل توفير التدخلات الفعالة والناجحة، لضمان سلامة واستمرارية التعليم لجميع الأطفال. في توضيح هذه الصلاحيات، مطلوب فصل وتحديد واضح للمسؤوليات المتعلقة بالاستراتيجيات الإستشرافية، التصحيحية والتعويضية للحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لفصل صلاحيات تحديد المخاطر وتقييمها عن صلاحيات تحديد مستويات المخاطر المقبولة وإدارتها من أجل تحسين حوكمة المخاطر. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان تخصيص الموارد من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية. أيضاً، الاستراتيجيات الحالية للتواصل حول المخاطر تعتبر المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، والتي تتألف من الأطفال وأولياء أمورهم، كجزء من المشكلة التي تحتاج إلى "حل" دون الاعتراف بقدرات مجتمعات كهذه، بما في ذلك الأطفال، على المساهمة في ابتكار الحلول.

٣,٣القطاع الصحي

٣,١.٣التقدم والتحديات في تحقيق أهداف الإنمائية الألفية المرتبطة بالصحة

التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 4 و 5 و 6 والتي هي مرتبطة مباشرة بالصحة, تم مراجعتها بإيجاز في هذا القسم.

الهدف الإنمائي الرابع MDG 4

الحد من وفيات الأطفال عبر إحراز تقدم على ثلاثة مستويات:

- خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) بنسبة الثلثين. ، على الرغم من التقدم في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، فإنه من غير المرجح بأن المنطقة العربية ككل ستحقق هذا الهدف بحلول عام 2015. وعلاوة على ذلك يموت طفل من أصل عشرة قبل أن يبلغ سن الخامسة في الدول العربية الأقل تطوراً. إن الاختلافات

بين الدول هي على حد سواء في مستوى معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وفي التقدم نحو تقليص هذا المستوى[١٥].

- معدلات وفيات الرضع انخفضت بين عامي 1990 و 2008 الى النصف في معظم الدول العربية. ومع ذلك، لا تزال معدلات وفيات الرضع في أعلى مستوياتها في السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر، حيث لم يسجل انخفاض كبير في المعدل منذ عام 1990. وكانت الانخفاضات في معدل وفيات الرضع أيضا بطيئة في العراق [١٥].
- معدل التحصين ضد الحصبة، و الذي على الرغم من النجاحات الهامة في جميع أنحاء العالم العربي، لن تتحقق تغطية التحصين الشاملة بحلول عام 2015 دون معالجة مشاكل إمكانية الوصول إلى اللقاحات، وانخفاض تغطية المرافق الصحية، واستراتيجيات توفير الخدمات في مناطق النزاعات وللنازحين والمجتمعات المتنقلة[١٥].

الهدف الإنمائي الخامس MDG 5

يسعى الهدف الخامس لتحسين صحة الأمهات وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015. ويمكن إجراء التعليقات التالية بشأن التقدم المحرز [١٥]:

- معدل وفيات الأمهات(MMR) ، حيث توجد اختلافات كبيرة في مستوى وفيات الأمهات بين دول المنطقة - التي تتراوح من مستويات أقل من 10 لكل 100،000 مولود حي في بعض دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي 1،600 لكل 100،000 في الصومال.

- قابلات التوليد الماهرات، حيث أحرزت جميع البلدان، باستثناء السودان والصومال، تقدم ملحوظ. البلدان التي تقدمت بشكل كبير نحو تحقيق خفض في معدل وفيات الأمهات لديها أيضا نسبة أعلى من الولادات التي تتم بمساعدة القابلات المهرة.

- خدمات الصحة الإنجابية الشاملة. حيث تم رصد التقدم المحرز في مجالين رئيسيين:

  - معدلات انتشار وسائل منع الحمل، حيث جميع البلدان، باستثناء السودان، قد حققت تقدما. ومع ذلك،فإن النساء في المنطقة العربية هم أكثر عرضة لمخاطر صحة الأمهات بسبب نسب الحمل المرتفعة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط خصوبة المراهقات بزيادة مخاطر وفيات الأمهات و يرجع ذلك إلى حقيقة أن الفتيات الصغيرات غير جاهزات جسدياً للحمل.

- التغطية الصحية ما قبل الولادة، حيث أظهرت جميع البلدان تقدما بين1990و 2000، ليصل إلى تغطية شاملة في العديد منها. ولكن، تلقت النساء في اليمن والصومال أقل قدر من الرعاية الصحية ما قبل الولادة.

- وعموما، فإن المنطقة العربية ككل تسير ببطء أكثر مما ينبغي من أجل تحقيق الهدف الخامس. يعود ذلك إلى حد كبير إلى عدم المساواة بين الجنسين والممارسات الاجتماعية غير المساعدة.قابلية تضرر النساء (وخاصة الحوامل) ترتفع خلال الأزمات والكوارث، حيث يتم عادة تحويل الاهتمام إلى أولويات أخرى مثل المأوى والغذاء، مما يترك مجالا ضئيلا أو معدوما لتلبية الاحتياجات والخدمات للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب استهداف سيارات الإسعاف خلال النزاعات، تميل المرأة إلى الامتناع عن استخدامها. كذلك ضعف جهود تنظيم الأسرة هو مؤشر يعكس ضعف إمكانية الوصول إلى معلومات وخدمات تنظيم الأسرة ذات نوعية جيدة. وأخيراً، بيانات هذا المؤشر متاحة فقط في عدد محدود من البلدان. يجب إدراج هذه المسألة بشكل واضح في خطط الاستجابة للكوارث وإجراءات التشغيل الموحدة المرتبطة بها.

الهدف الإنمائي السادسMDG 6

يسعى الهدف السادس لتقليص ووضع حد لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والسل:(TB)

- يوجد فيروس **نقص المناعة البشرية** بشكل مركز بين المجموعات المعرضة للخطر مثل العاملين في تجارة الجنس، على الرغم من أن الغالبية العظمى من الحالات المبلغ عنها في المنطقة تنطوي على الاتصال الجنسي غير المحمي بين صغار البالغين. ولكن هناك أدلة متزايدة على تفشي الوباء بين متعاطي المخدرات بالحقن (IDU) وشركائهم الجنسيين.كما أن ظاهرة وباء فيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة ليست متجانسة. وعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية عموما، فإن الاتجاه منذ بدايات القرن الحادي والعشرين يظهر ارتفاع في الإصابات في بعض البلدان، ولاسيما في مواقع وأوساط مجموعات سكانية محددة.

- **الملاريا**، والتي تم القضاء عليها تقريبا في غالبية الدول العربية، باستثناء أقل البلدان العربية نموا حيث لا تظل منتشرة.

- **السل**، الذي لا يزال يمثل مشكلة كبيرة في مجال الصحة العامة، وعلى الأرجح السبب الرئيسي لوفيات الأمراض المعدية لدى البالغين في العالم العربي. التحديات تكمن أساسا في أقل البلدان نموا حيث زادت معدلات الإصابة خلال السنوات الأخيرة. في المنطقة العربية ككل، شهدت الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ انخفاضا بنسبة ٢٤ في المائة في عدد الحالات، و انخفاض ٣٧ في المائة في معدل انتشارها.

في الختام، هناك محاولات متزايدة لتحقيق مكاسب في الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالقطاع الصحي وتعزيز الروابط بين الصحة والقطاعات التنموية الأخرى (بما في ذلك الفقر، والتعليم والبيئة). العالم العربي لديه الموارد، القدرة، والإرادة العامة لمثل هذا التغيير. ولكن هناك حاجة مهمة لرؤية أكثر شمولا للمستقبل، وإستراتيجية أكثر شمولا لتحقيق ذلك [١٥].

٣,٣,٢التقدم والتحديات في تحقيق أولويات إطار عمل هيوغو المرتبطة بالصحة

مراجعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، تظهر تقدما محدودا في بعض المؤشرات مع اختلاف كبير داخل المنطقة نفسها .وعلى الرغم من أهمية تحقيق مزيد من التقدم في الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، من المهم أيضا الحفاظ على المكاسب التي تحققت في قطاع الصحة عبر تحصينها بوجه مخاطر الكوارث عبر تدابير فيزيائية (على سبيل المثال حماية مباني المستشفيات) وتدابير إجرائية (مثل وضع خطط الاستجابة وبرامج إدارة المخاطر في المستشفيات). في الواقع تظهر أدلة حديثة أن انهيار المستشفيات أثناء الزلازل والصراعات، والخسائر المترافقة في أرواح الطاقم الطبي وفي المعدات، يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وفيما يلي قائمة بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، والتحديات المرافقة المتعلقة بالصحة والحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، في حين تبقى نقاط التقدم العامة والتحديات التي تم تحدديها في قسم 3.2.2 صالحة.

<u>سلامة المستشفيات ومناهج الحد من مخاطر الكوارث في كليات الطب</u>

- بلدان تقوم بتقييم سلامة المستشفيات بوجه مخاطر الكوارث. ومع ذلك، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يتضمن تقييم تفصيلي لحاجات، قدرات وقابلية التضرر مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي لدى الفتيان والفتيات المرضى داخل المستشفيات.
- لم يحدد أي من البلدان عدد المستشفيات القادرة على مواجهة مخاطر الكوارث.
- ليس من الواضح إلى أي مدى يتم تضمين الحد من مخاطر الكوارث والرعاية الطبية في حالات الطوارئ، توفير خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي والتعامل مع المصابين بالصدمات

النفسية في مناهج كليات الطب، بما في ذلك الاحتياجات المتباينة للفتيات والفتيان خلال حالات الطوارئ.

- ستة دول تستثمر في تحديث البنية التحتية بما في ذلك المستشفيات.
- أفادت ثمانية دول عن إجراء التدريبات في المستشفيات لتحسين الاستعداد لمواجهة الكوارث. ولكن ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشمل تقييم الحاجات المتباينة بين الفتيات والفتيان خلال حالات الطوارئ.
- ليس من الواضح مدى تدريب البلدان لفرق الاستجابة الأولية ووكالات الاستجابة الطبية لتوفير الدعم النفسي-الاجتماعي وخدمات التعامل مع المصابين بالصدمات النفسية.
- أفادت ستة دول عن وجود سياسات وبرامج خاصة بسلامة المستشفيات في حالات الطوارئ. ومع ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشمل الاحتياجات المتباينة بين الفتيات والفتيان خلال حالات الطوارئ.

<u>دمج الحاجات الطبية في خطط الاستجابة</u>

- أفادت ثلاث دول عن وضع خطط للطوارئ والتخطيط الإحترازي، مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.
- أفاد ست بلدان عن وجود مخزونات وإمدادات للإغاثة، و لكن ليس من الواضح إلى أي مدى هي محصنة بوجه مخاطر الكوارث ومنها الزلازل، التسونامي، الحرائق أو الفيضانات.
- أفاد ست بلدان عن تدريب فرق البحث والإنقاذ، ومع ذلك فإنه ليس من الواضح إلى أي مدى يؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء الحوامل وتباين هذه الاحتياجات مع اعتبارات النوع الاجتماعي (الفئة العمرية، الجنس، القدرة، العرق، الدين والخلفية الاقتصادية).
- أفادت خمس دول عن وجود مرافق طبية آمنة، ومع ذلك فإنه ليس من الواضح شدة المخاطر (الطبيعية أو التي من صنع الإنسان) التي قد تم تصميم هذه المرافق لمواجهتها.
- أفادت أربع دول عن توفر الإمدادات الطبية للنساء في المرافق الطبية ،الملاجئ والمأوى في حالات الطوارئ، ومع ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشمل النساء الحوامل و المراهقات الحوامل والفتيات.

السكان والمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر

- قامت دولتان بتقييم قابلية التضرر، الاحتياجات والقدرات مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي، والتي بدورها ستسمح لإجراء تقييم دقيق للقدرات المتعلقة بالصحة واحتياجات المجتمعات المحلية والقطاع الصحي المحلي.
- أفاد تسع دول عن حملات توعية للسكان لزيادة الوعي حول مخاطر الكوارث، ومع ذلك فإنه ليس من الواضح إلى أي مدى تعتمد هذه الحملات على تقييم مسبق لقابلية التضرر، الاحتياجات والقدرات مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.

الحوكمة والمشاركة

- دولتان اشارتا إلى تخصيص جزء من الميزانية للوقاية من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها. معظم الجهود تتجه نحو تطوير خطط الاستجابة وإجراءات التشغيل الموحدة، دون تخصيص جهود كافية لتقليص المخاطر المتراكمة التي تتجلى في واقع المستشفيات والعيادات الطبية المصممة دون مراعاة شروط التصميم الزلزالي.
- ست بلدان لديها تمثيل قطاعي في المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. أربعة لديها تمثيل للمنظمات النسائية. لا يوجد في أي من البلدان تمثيل للأطفال والوحدات الأسرية في المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
- ثلاثة دول أصدرت تشريعات للحكومات المحلية حول الحد من مخاطر الكوارث، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يمتد إلى القطاع الصحي المحلي.
- أربعة بلدان لديها آليات فعالة لنشر المعلومات بشأن مخاطر الكوارث، إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يمتد إلى القطاع الصحي.
- أفادت أربع دول عن توفر معلومات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي، ومع ذلك فإنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يمتد إلى القطاع الصحي المحلي، و ما إذا كانت تشمل المخاطر الصحية.

الدمج في الخطط الوطنية والقطاعية

- قام سبع بلدان بتقييم المخاطر الناجمة عن الأخطار المتعددة، إلا أن هذا التقييم لم يمتد إلى القطاع الصحي في جميع الحالات.
- جميع البلدان يشير إلى عدم استخدام تقييم المخاطر في مشاريع التنمية القطاعية ، بما في ذلك القطاع الصحي.

- لدى أربعة بلدان قواعد بيانات بالخسائر الناجمة عن الكوارث تقوم بتحديثها بانتظام وإدخالها في الإدارة المالية والتخطيط والوزارات ذات الصلة، ولكن ذلك لا يشمل القطاع الصحي في جميع الحالات.
- خمس بلدان تشير إلى وجود تخطيط متكامل يدمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث ضمن مشاريع تقييم الأثر البيئي وجهود التأقلم مع تغير المناخ.. هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق هذا الدمج ليشمل مبادرة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال واتفاقية حقوق الطفل.

تخصيص الموارد

- جميع البلدان لا يشير إلى تخصيص الموارد اللازمة لحماية الاستثمارات القطاعية من الأخطار، بما في ذلك المستشفيات والعيادات الصحية.

محركات التغيير

يستعرض هذا القسم التقدم المحرز في تعزيز محركات التقدم من منظور القطاع الصحي.

المحرك الأول: طور عشر بلدان الدراسات والتقارير و / أو الخرائط حول الأخطار المتعددة، بينما سبع بلدان يؤكد أنه يجري استخدامها في عملية التخطيط للتنمية. وليس من الواضح إذا كان التقدم أعلاه هو في جميع القطاعات ومن ضمنها قطاع الصحة. لا يمكن معالجة المخاطر المتراكمة في المجتمعات والقطاعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر ومن ضمنها القطاع الصحي إذا لم يتم التطرق إلى جميع الأخطار ومن ضمنها تأثيرات الصراعات.

المحرك الثاني:أفادت خمس دول بأن البيانات المصنفة بحسب النوع الاجتماعي يتم جمعها واستخدامها في عملية صنع القرار لأنشطة التعافي والحد من المخاطر. في حين أن ست بلدان أفادت بأن اعتبارات النوع الاجتماعي تؤثر على السياسات والبرامج المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. ومع ذلك،فإنه ليس من الواضح إلى أي مدى يتم استخدام المعلومات والبيانات التي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لضمان أن استراتيجيات الحد من المخاطر، (من الوقاية إلى الاستجابة والتعافي)، في قطاع الصحة تستهدف المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، بمن فيهم الأطفال، وتأخذ بعين الاعتبار القدرات، الاحتياجات و قابلية التضرر المختلفة للفتيان والفتيات.

المحرك الثالث: أفادت خمس دول عن وجود قدرات للمؤسسات والوكالات المسؤولة على المستوى المحلي من أجل تطبيق قوانين الحد من المخاطر.لدى ست بلدان مؤسسات محلية، لجان قروية، مجتمعات محلية، متطوعين أو جمعيات مدنية مدربة بالشكل المناسب للاستجابة.

ولكن هذا لا يشمل بالضرورة القطاع الصحي المحلي. فهذا الأخير يتطلب أكثر من مجرد التدريب والمساعدة التقنية المتخصصة، بل أيضاً تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والأفراد على تحديد وتقليل المخاطر في قطاع الصحة في مناطقهم. وتطوير القدرات يجب أن يتم بشكل مستدام من خلال المؤسسات الصحية المكلفة بدعم وتطوير القدرات.

المحرك الرابع: أفادت عشر بلدان أن برامج إدارة المخاطر تأخذ في الاعتبار المخاطر الاجتماعية-البيئية للفئات الأكثر تهميشاً وذات القابلية المرتفعة للتضرر، بينما أفادت سبع دول عن وجود تدابير مناسبة للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان التي تحصن الفئات ذات القابلية المرتفعة للتضرر من النواحي الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. يجب تنقيح البرامج الحالية وتطوير برامج جديدة لضمان حصول الفئات والمجتمعات الأكثر قابلية للتضرر على خدمات صحية آمنة، لضمان أن وسائل الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان تتضمن استمرارية الخدمات الصحية في حالة الطوارئ في المجتمعات الأكثر قابلة للتضرر.

المحرك الخامس:أفاد ثمانية دول عن تطوير وسائل المشاركة من أجل نقلا لمعرفة المحلية، الخبرات المجتمعية، آليات التكيف والمعلومات التقليدية حول الحد من مخاطر الكوارث. خمس بلدان أفادوا بأنها تطبق في خطط ونشاطات الحد من مخاطر الكوارث على الأصعدة المحلية والوطنية. ولكن، يجب تطوير منهجية تشاركية لتشمل تقييم حاجات، قدرات، قابلية التضرر وآليات تكيف القطاع الصحي والخدمات الصحية قبل، خلال وما بعد الكارثة– مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.

٣,٣,٣ التقدم والتحديات في تحقيق الأهداف الصحية المرتبطة باتفاقية حقوق الطفل

من وجهة نظر لجنة حقوق الطفل، هناك قضيتان مهمتان تتفاعلان مع القطاع الصحي بشكل عام:

- المادة 24: تنص على أن جميع الأطفال لهم الحق في الرعاية الصحية الجيدة، وأفضل رعاية صحية ممكنة، والمياه الصالحة للشرب، الطعام المغذي، وبيئة نظيفة و آمنة والمعلومات لمساعدتهم على البقاء في صحة جيدة. ويجب توفير هذا الحق مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ عدم التمييز (المادة 2) ومبدأ ألحق في الحياة و البقاء والنمو بشكل صحي (المادة 6). هذا يعني أن:
  - المستشفيات والعيادات الصحية يجب أن تكون آمنة بوجه مخاطر الكوارث لضمان تحقيق المادة 6. يجب حماية سلامة مباني المستشفى ضد الكوارث بطريقة متناسقة (المادة 2) على اختلاف 1) الفئات العمرية للمرضى؛ 2) المستشفيات الخاصة مقابل العامة؛ 3) المستشفيات الدينية مقابل غير دينية؛ 4) الأجنحة المختلطة في المستشفيات وتلك المخصصة حصرياً للفتيات والفتيان ؛ 5) المستشفيات في

المناطق الريفية مقابل المدن 6) المستشفيات في المناطق الغنية مقابل تلك في الفقيرة؛ 7) عيادات الصحة مقابل المستشفيات.

- المستشفيات، ومعدات المستشفيات التي تستخدم لحماية صحة المرضى،يجب أن تبقى قيد العمل أو قادرة على التعافي فورا بحيث لا تعوق الحقوق الصحية في أعقاب وقوع كارثة. يجب ضمان هذا لجميع أنواع المستشفيات لضمان تحقيق المادة 2.

- خطط الاستجابة للمستشفيات وبرامج إدارة المخاطر في المستشفيات(بما في ذلك داخل غرف المستشفى) وإعداد خطط الاستجابة لمختلف السيناريوهات الخطرة يجب أن تأخذ في الحسبان التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي (القدرة، العمر، الجنس،العرق، والدين). يجب أن تحترم خطط الاستجابة للمستشفيات وبرامج إدارة المخاطر فيها آراء الطفل (المادة 12)، من خلال إشراك الأطفال في الاستجابة وأنشطة تحديد المخاطر، وفقا لقدرات الطفل.

- وينبغي أن تشكل المستشفيات بيئة آمنة تضمن حماية الأطفال من جميع أشكال العنف (المادة 19)، ضد الاختطاف (المادة 11)، الاستغلال الجنسي (المادة 34)، البيع والاتجار (المادة 35)، غيرها من أشكال الاستغلال (المادة 36) وتعاطي المخدرات (المادة 33) قبل، أثناء وبعد وقوع الكارثة. الطريقة الأكثر ملاءمةً لضمان تلك الحقوق، كما سيتم مناقشتها في فصول لاحقة، هي عبر تطوير إجراءات التشغيل الموحدة لسيناريوهات الأخطار المختلفة من أجل تحديد والقضاء على إمكانية حصول التهديدات أعلاه.

- وينبغي أن تكون المستشفيات قادرة على تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي ودعم التعامل مع الصدمات للأطفال المتضررين من الكوارث وحالات الطوارئ والنزاعات.

- المادة 4: تعزيز (وحماية) الحقوق، والذي يتطلب من جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية مراجعة قوانينها المتعلقة بالأطفال. على وجه الخصوص وهذا ينطوي على تقييم 1) الخدمات الاجتماعية؛ 2) النظم القانونية،الصحية والتعليم؛ 3) التمويل وعملية تخصيص الموارد لهذه القطاعات. من منظور الصحة والحد من مخاطر الكوارث، هذا يعني الحاجة إلى مراجعة ما يلي:

  - تشريعات سلامة مباني المستشفيات الجديدة ضد مجموعة متنوعة من الأخطار.
  - تشريعات الحد من المخاطر في مباني المستشفيات القائمة.

- تشريعات لجهود الاستعداد داخل المستشفيات لتحديد الأخطار، الوقاية منها، التخفيف من أثارها، الاستجابة لها،والتعافي من انعكاساتها.
- تشريعات ضمان حماية الأطفال في المستشفيات قبل، أثناء وبعد وقوع الكوارث، بما في ذلك الاختبار و التدريب اللازم للعاملين الصحيين.
- التشريع لضمان أن العاملين في مجال الصحة، فرق الاستجابة الطبية ،وخطط الاستجابة في المستشفيات، ترفع الوعي حول حقوق الأطفال أثناء الكوارث (المرتبطة بالمادة 42 من اتفاقية حقوق الطفل).
- التشريع لضمان أن المستشفيات وفرق الاستجابة الطبية والاستجابة الأولية مكلفين بصلاحيات واضحة، ومدربين، ليوفروا الدعم النفسي-الاجتماعي ودعم التعامل مع الصدمات النفسية للأطفال ضحايا الكوارث والصراعات.

٣,٣,٤ العوامل المساهمة في قابلية التضرر في القطاع الصحي

يقدم الجدول ٦ملخصا موجزا للعوامل المختلفة التي تتفاعل وترفع قابلية التضرر مما يؤدي إلى تراكم مخاطر الكوارث في القطاع الصحي.

الجدول ٦:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع الصحي

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع الصحي
الاجتماعية	الصراعات، تغير المناخ والفقر، جنبا إلى جنب مع التنمية غير المدروسة تؤدي إلى زيادة الأحياء الفقيرة في المدن ومخيمات اللاجئين والمستوطنات غير الشرعية (والتي تشكل أكثر من 50٪ من بعض المناطق المدنية في المنطقة). وتتميز هذه المناطق بكثافة سكانية عالية، وعدم وجود القدرة على الوصول إلى المرافق الصحية الآمنة،المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة.الزيادة المرتبطة في الكثافة السكانية والمستوطنات غير الشرعية ترفع من حدة قابلية التضرر، ودرجة تفاوتها مع النوع الاجتماعي، المرتبطة بمجموعة واسعة من الأخطار بما في ذلك الزلازل، التسونامي والفيضانات ومخاطر الأوبئة الناجمة عنها. يتأثر الأطفال في هذه المناطق على نحو غير متناسب بالكوارث. في ظل هذه الظروف، تنتهك مبادئ عدم التمييز، خصوصا أن عدة بلدان في المنطقة، لا تعتبر مناطق المستوطنات غير الشرعية والأحياء الفقيرة مؤهلة للحصول على العديد من "الخدمات" الحكومية بما في ذلك الصحة، المساواة بين الجنسين، تمكين المجتمعات المحلية ذات القابلية المرتفعة للتضرر، وحماية الحقوق.

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع الصحي
الاقتصادية	سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الشرعية ومخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى المقيمين في المباني القديمة في المدن القديمة، ، غالبا ما يعيشون في أسر ذات ظروف معيشية تحت خط الفقر، مع الاعتماد على مصدر دخل واحد، وغالبا من القطاع غير الرسمي، مع القليل من الأموال المتاحة ضمن ميزانياتها للصحة.تغير المناخ والتدهور البيئي وزيادة الصراع في المنطقة يؤثر بشكل متزايد على الفئات الأكثر قابلية للتضرر، مما يجعل حياتهم وصحتهم أكثر قابلية للتضرر، مع آثار غير متناسبة على الأطفال في هذه المجتمعات. أيضا، تفرض زيادة الصراعات على الحكومات والوكالات إنفاق الأموال بعيدا عن التنمية وفي إدارة الأزمات، مما يعوق الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة وحماية المستشفيات والمرافق الصحية ضد الكوارث.
الفيزيائية	لقد أدى غياب الوعي حول مخاطر الكوارث وعدم إدراج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في تطوير القطاع الصحي إلى تراكم كثيف للمخاطر التي تتجلى في عدم احترام قواعد وقوانين التصميم الزلزالي في معظم المستشفيات القائمة والعيادات الصحية في المنطقة.وقد أدى ذلك أيضا إلى عدم جعل معدات المستشفيات مقاومة للزلازل.هذا صحيح لاسيما في المناطق النائية التي تشهد تركيز للمجتمعات الأكثر قابلية للتضرر.على الرغم من سن تشريعات لضمان تصميم مستشفيات جديدة ضد الكوارث بما فيها الزلازل، تم اتخاذ القليل من الخطوات في معظم البلدان للحد من مخاطر كوارث الزلزال في مباني المستشفيات والعيادات الصحية القائمة، كما تجلى بالفعل في التقارير الوطنية المقدمة ضمن إطار عمل هيوغو. إن احتدام الصراعات في المنطقة يؤدي إلى تحويل الأموال بعيدا عن الاستثمارات الرامية إلى تحسين السلامة الفيزيائية لمباني المستشفيات وتدريب العاملين في المستشفيات لضمان وجود برامج إدارة المخاطر وخطط الاستجابة لحالات الطوارئ تراعي التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي داخل كل مستشفى، وتضمن حقوق الأطفال قبل، أثناء وبعد حالات الطوارئ.
الطبيعية	تغير المناخ وزيادة حرارة الارض المتوقعة المؤدية إلى الجفاف والتغيرات في كميات هطول الأمطار، سواء في الكثافة أو التوقيت، تسبب الفيضانات مما يؤثر سلبا على قابلية تضرر المجتمعات، وخاصة أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الشرعية. في عدة أجزاء من المنطقة،تؤدي الفيضانات في كل من المناطق الريفية والمدنية إلى الغرق المباشر ووفاة الأطفال وكذلك إلى وفاة الأطفال بسبب الانتشار اللاحق للأمراض.وعلاوة على ذلك، تسبب الفيضانات في بعض الحالات غرق الطوابق السفلى من المستشفيات، وخاصة في المناطق الفقيرة ذات الشبكات غير المؤهلة بشكل جيد لصرف مياه الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، التوسع العمراني غير المدروس للمجتمعات الفقيرة بالقرب من الأراضي غير الآمنة، وعلى مقربة من الصناعات الخطرة،يجعلها تتأثر بشكل غير متناسب بتلوث الموارد المائية وتلوث الهواء.

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في القطاع الصحي
المؤسساتية	هناك حاجة إلى توضيح صلاحيات حماية البيئة، التكيف مع تغير المناخ، الحد من مخاطر الكوارث سياسات التنمية من أجل توفير التدخلات الفعالة والناجحة لضمان سلامة واستمرارية الخدمات الصحية لجميع الأطفال، ووقف انتشار الأمراض والأوبئة في حالة الكوارث.في توضيح هذه الصلاحيات، مطلوب فصل وتحديد واضح للمسؤوليات المتعلقة بالاستراتيجيات الإستشرافية، التصحيحية والتعويضية للحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لفصل صلاحيات تحديد المخاطر وتقييمها عن صلاحيات تحديد مستويات المخاطر المقبولة وإدارتها من أجل تحسين حوكمة المخاطر. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان تخصيص الموارد من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية. أيضاً، الاستراتيجيات الحالية للتواصل حول المخاطر تعتبر المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، والتي تتألف من الأطفال وأولياء أمورهم، كجزء من المشكلة التي تحتاج إلى "حل" دون الاعتراف بقدرات مجتمعات كهذه، بما في ذلك الأطفال، على المساهمة في ابتكار الحلول.

٣,٤حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم

٣,٤,١التقدم والتحديات في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

في عام 2011، قامت منظمة إنقاذ الطفل بتحليل وضع حقوق الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢٨].يقدم هذا القسم ملخص مقتضب عن الاستنتاجات البارزة، في حين أن مناقشة أكثر تفصيلا موجودة في الدراسة الإقليمية المشار إليها أعلاه:

<u>التشريع</u>

- بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد وعيا متزايدا لضرورة تنفيذ تدابير تشريعية لحماية الأطفال من العنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال.
- إن جميع البلدان صاغ أو في طور صياغة مشاريع قوانين حقوق الطفل، التي لا تزال تنتظر الإصدار والتنفيذ، والكثير من البلدان ما زالت بحاجة إلى إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية والقانون المدني، أو قوانين العقوبات ذات الصلة بالطفل.
- لا تزال الإصلاحات تحتاج إلى تسريع، كما يوجد حاجة إلى مضاعفة الجهود لتحقيق دمج فعال لمبادئ المصلحة الفضلى للطفل، الحق في المشاركة وعدم التمييز، ضمن التشريعات الوطنية.

الحماية

- على الرغم من المكاسب في التشريع والعدد المتزايد من برامج حماية الأطفال المطبقة بدعم من الوكالات الدولية والوطنية، لا تزال حماية الأطفال مسألة مهمة جداً في كل بلدان المنطقة.
- في عدد من البلدان، الزواج المبكر، ختان الإناث، "جرائم الشرف" وزواج الأطفال لا يزال يحدث، في حين أن ممارسات العقاب البدني في المنزل، في مؤسسات الرعاية البديلة، وفي المدارس موجودة أيضا على نطاق واسع، والأطفال ما زالوا يعانون من انتهاكات جسيمة على حقوقهم في الحماية.
- الاتجار بالأطفال واستغلالهم في العمل تشكل مخاطر على عددا متزايدا من الأطفال في المنطقة.
- في العديد من البلدان، الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية الكافية يشكلون مجموعة ذات قابلية تضرر مرتفعة بشكل خاص.

حقوق الأطفال في حالات الطوارئ (الناجمة عن النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية على حد سواء).

- زيادة الاضطرابات السياسية والصراعات في مختلف أنحاء المنطقة، وكذلك الأدلة المتزايدة عن ارتفاع وتيرة الكوارث الطبيعية، وذلك بسبب تقلب المناخ وتغيره، تحتم تطوير وتنقيح أنظمة حماية الطفل في حالات الطوارئ وضرورة جعل حماية الأطفال من مخاطر الكوارث أولوية.
- في جميع أنحاء المنطقة، تحتاج الدول الأطراف لتحسين الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والقانون الدولي الإنساني، ولاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الأطفال من الآثار المباشرة وغير المباشرة للصراعات المسلحة، الأخطار الطبيعية ومخاطر الكوارث المرتبطة بها.
- البيئة السياسية، المؤسساتية والتشريعية يجب أن تعكس على نحو أفضل احتياجات الأطفال الذين يعيشون في حالات الطوارئ. الحق في التعليم والرعاية الصحية اللائقة يجب أن تكون مدرجة في جميع خطط الطوارئ والاستجابة، وكذلك الأمر يجب إدراج مشاركة الطفل في الاستراتيجيات الوطنية للكوارث.

حق اللاجئين

- هناك حاجة متزايدة إلى تطوير التشريعات والإجراءات الوطنية الشاملة للاجئين وطالبي اللجوء، وذلك تماشيا مع المعايير الدولية. حيث أن غياب الوضع القانوني لترتيب أوضاع اللاجئين لا يزل أحد التحديات الرئيسية لحمايتهم في المنطقة.

وأخيرا، أحد أبرز الاستنتاجات الناتجة عن تحليل حالة حقوق الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢٨]، الذي يؤكد ويثبت صحة النهج الشمولي المعتمد في هذه الدراسة، إذ استنتجت الدراسة:

"يجب إدراج استراتيجيات تعزيز حقوق الطفل ضمن نطاق أوسع في سياسات وبرامج الحد من الفقر. وبشكل أكثر تحديدا، لضمان الوصول العادل للأطفال على الخدمات التعليمية والصحية، وضمان أن البلدان قادرة على تلبية أو حتى تجاوز الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالطفل، يجب مضاعفة الجهود من قبل واضعي السياسات لمعالجة التفاوت الجغرافي في توافر ونوعية الخدمات والتفاوت في توزيع الثروات. تشير تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى وجود علاقة قوية بين عدم المساواة في توزيع الثروات والفروقات في صحة الأطفال والنتائج التعليمية".

٣,٤,٢العوامل التي تسهم في قابلية تضرر قطاع الحماية

يوفر الجدول ٧ ملخصا للعوامل المختلفة التي تتفاعل لزيادة قابلية التضرر مما يؤدي إلى تراكم مخاطر الكوارث في قطاع الحماية.

الجدول ٧:التفاعل بين العوامل المؤثرة على قابلية التضرر في قطاع الحماية

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل التي تؤثر على قابلية التضرر في قطاع الحماية
اجتماعية	الصراعات، تغير المناخ والفقر، جنبا إلى جنب مع التنمية غير المدروسة تؤدي إلى زيادة الأحياء الفقيرة في المدن ومخيمات اللاجئين والمستوطنات غير الشرعية (والتي تشكل أكثر من 50٪ من بعض المناطق المدنية في المنطقة). وتتميز هذه المناطق بكثافة سكانية عالية، وضعف في وجود الدولة. يتعرض الأطفال في هذه المناطق على نحو غير متناسب إلى مخاطر انتهاك حقوقهم، ومن ضمنها الاستغلال الجنسي، الخطف، البيع والاتجار، عمالة الأطفال، تعاطي المخدرات، غياب الحماية الاجتماعية، الاعتقال والعقاب. في ظل هذه الظروف، تنتهك مبادئ عدم التمييز، خصوصا أن عدة بلدان في المنطقة، لا تعتبر مناطق المستوطنات غير الشرعية والأحياء الفقيرة مؤهلة للحصول على العديد من "الخدمات" الحكومية بما في ذلك الحق في حماية الحقوق، وخاصة حقوق الأطفال.

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل التي تؤثر على قابلية التضرر في قطاع الحماية
اقتصادية	سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الشرعية ومخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى المقيمين في المباني القديمة في المدن القديمة، غالبا ما يعيشون في أسر ذات ظروف معيشية تحت خط الفقر، مع الاعتماد على مصدر دخل واحد، وغالبا من القطاع غير الرسمي، مع القليل من الأموال المتاحة ضمن ميزانياتها المحلية المخصصة لصحة، تعليم ورفاهية أطفالهم.تغير المناخ والتدهور البيئي وزيادة الصراع في المنطقة يزيد الفقراء فقراً، ما يجعل الأطفال في تلك الأسر أكثر عرضةً لانتهاك حقوقهم. تؤدي زيادة الصراعات إلى تحويل ميزانية الحكومات والوكالات بعيدا عن حماية الحقوق، ما يعيق الجهود الهادفة إلى تطبيق اتفاقية حقوق الطفل.
فيزيائية	لقد أدى غياب الوعي حول مخاطر الكوارث وعدم إدراج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في تطوير قطاع الحماية إلى تراكم مكثف للمخاطر التي تتجلى في عدم إدماج آليات حماية حقوق الطفل في خطط الاستجابة للطوارئ في مخيمات اللاجئين، المدارس، المستشفيات، مراكز الاحتجاز، المراكز المجتمعية وغيرها. يصح ذلك في المناطق النائية التي تشهد تركيزا للمجتمعات الأكثر قابلية للتضرر وتدفق اللاجئين. زيادة الصراعات في المنطقة تؤدي إلى تحول الأموال بعيدا عن الاستثمارات في ضمان أن تحوي خطط الاستجابة لحالات الطوارئ في مختلف القطاعات على آليات حماية حقوق الطفل التي تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي وتضمن حماية الطفل قبل، أثناء وبعد حالات الطوارئ.
الطبيعية	زيادة درجة حرارة الأرض المتوقعة تؤدي إلى الجفاف والتغيرات في كميات هطول الأمطار، سواء في الكثافة أو التوقيت، تسبب فيضانات مما يؤثر سلبا على المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، وخاصة أولئك الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات غير الشرعية، وأيضاً سكان الريف الذين يعتمدون في كسب عيشهم على الزراعة. ارتفاع وتيرة حصول الكوارث، سواء الزلازل، الفيضانات، الجفاف، أو تغير المناخ بشكل عام، تجبر الأسر على التنقل وعلى انفصال الأطفال عن عائلاتهم بسبب الحاجة إلى العمل لأي من الأبوين أو كليهما.وهذا بدوره يزيد من خطر انتهاك حقوق الطفل.

العوامل المؤثرة على قابلية التضرر	التفاعل بين العوامل التي تؤثر على قابلية التضرر في قطاع الحماية
المؤسساتية	هناك حاجة إلى توضيح صلاحيات حماية البيئة، التكيف مع تغير المناخ، الحد من مخاطر الكوارث وسياسات التنمية من أجل توفير التدخلات الفعالة والناجحة لضمان سلامة الأطفال في المجتمعات الأكثر قابلية للتضرر. في توضيح هذه الصلاحيات، مطلوب فصل وتحديد واضح للمسؤوليات المتعلقة بالاستراتيجيات الإستشرافية، التصحيحية والتعويضية للحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لفصل صلاحيات تحديد المخاطر وتقييمها عن صلاحيات تحديد مستويات المخاطر المقبولة وإدارتها من أجل تحسين حوكمة المخاطر. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان تخصيص الموارد من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات إلى خطط تنفيذية. أيضاً، الاستراتيجيات الحالية للتواصل حول المخاطر تعتبر المجتمعات ذات قابلية التضرر المرتفعة، والتي تتألف من الأطفال وأولياء أمورهم، كجزء من المشكلة التي تحتاج إلى "حل" دون الاعتراف بقدرات مجتمعات كهذه، بما في ذلك الأطفال، على المساهمة في إبتكار الحلول

٤ المحاور الأساسية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

٤,١ المقدمة

يقدم هذا الفصل المجالات الأساسية للتدخل التي بموجبها سيتم وضع نقاط عمل محددة في الفصل التالي. ومع ذلك، فإنه لا يحاول ترتيب هذه المجالات ضمن أولويات. في اختيار مجالات أساسية للتدخل، ونقاط عمل محددة، استخدمت المعايير التالية حيثما تنطبق:

- المجال الأساسي للتدخل يجب أن يساهم في مبدأ أو أكثر من المبادئ الأربعة في اتفاقية حقوق الطفل، وهم 1. المصلحة الفضلى للطفل، 2. عدم التمييز، 3. الحق في البقاء و النمو و4. احترام آراء الطفل.
- المجال الأساسي للتدخل يجب أن يساهم في محرك أو أكثر من محركات التقدم المحددة في إطار عمل هيوغو [٣٤]، كمحفزات لتحقيق تقدم ملموس في الحد من مخاطر الكوارث و التعافي المستدام من الكوارث. على وجه الخصوص، تم تحديد خمسة محركات للتقدم وهي: 1.توجه شمولي للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث.
- 2) التبني والإدماج المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي
- 3) تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها.
- 4) إدماج العدالة الاجتماعية والأمن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي
- 5) تقوية المشاركة والشراكات مع الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.
- المجال الأساسي للتدخل يجب أن يعزز الروابط مع استراتيجيات تسريع الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية [٣٥]، والتي تم تحديدها كالتالي: 1. التنمية التي تقودها البلدان والحوكمة الفعالة، 2. النمو الاقتصادي الشامل و الداعم للفقراء، 3. الاستثمار العام في الخدمات التعليمية، الصحية والأساسية، 4. المساعدة الاجتماعية وبرامج التوظيف في القطاع العام، 5. التكيف مع تغير المناخ والتنمية المراعية لإنخفاض مستويات ثاني أوكسيد الكربون.
- المجال الأساسي للتدخل يجب أن يرتبط بإستراتيجية أو أكثر في محور أو أكثر من المحاور التي تم تحديدها كاستراتيجيات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال [٢٩]، بما في ذلك: 1. التوعية، 2. بناء القدرات، 3. بناء المجموعات، 4. التنمية المؤسسية 5.

البحوث، و6. المناصرة والضغط عبر مجموعة من المجالات بما في ذلك 1. السياسات، 2. الحوكمة، 3. المجتمعات المحلية و4. المدارس.

- المجال الأساسي للتدخل يجب أن يكون قادر على الجمع بين الأنشطة التي تتمحور حول الطفل والتي يقودها الطفل، وتلك التي هي موجهة إلى إحداث تغيير في المستويات التالية 1. المجتمع، 2. السلطة المحلية، و 3. السلطة الوطنية [٢٩].

٤,٢ محاور التدخل الأساسية

استنادا إلى المعايير المذكورة أعلاه، وعلى الأولويات المحددة في إطار عمل هيوغو، ميثاق الأطفال للحد من مخاطر الكوارث، والمجالات الأساسية التي تم تحديدها في مناطق أخرى (جنوب آسيا [٨]وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي [٧])،يلخص الجدول ٨المجالات الأساسية للتدخل. إن جميع المجالات الأساسية للتدخل تعتبر بنفس درجة الأهمية، وبالتالي طريقة تسلسلها أدناه لا تعبر عن أية أولوية بين المحاور.

الجدول ٨:التفاعل بين المجالات الأساسية للتدخل والمبادرات الدولية

	الروابط				
محاور أساسية للتدخل	مبادئ اتفاقية حقوق الطفل	محركات تقدم إطار عمل هيوغو	استراتجيات تسريع الأهداف الإنمائية للألفية	استراتجيات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	مجالات عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال
١تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث	جميعها	١ و٢	٢	٦	٣ و٤
٢الإطار الإداري والقانوني المؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	جميعها	٢و٥	١ و٢ و٣ و٤ و٥	٣ و٤	١ و٢
٣تطوير و تحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية،تعليم	جميعها	١ و٢ و٣ و٤ و٥	كلها	٤ و٥ و٦	٣ و٤

	الروابط				
محاور أساسية للتدخل	مبادئ اتفاقية حقوق الطفل	محركات تقدم إطار عمل هيوغو	استراتجيات تسريع الأهداف الإنمائية للألفية	استراتجيات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	مجالات عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال
وصحة الأطفال					
٤قوانين البناء ومخططات إستخدام الأراضي والتنظيم المدني التي تأخذ في الحسبان حاجات، قدرات،وقابلية تضرر الأطفال	جميعها	١ و٢ و٣ و٤ و٥	جميعها	٣ و٤	جميعها
٥تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال	جميعها	جميعها	جميعها	٣ و٤	جميعها
٦رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	جميعها	١ و٢ و٣ و٤ و٥	٣و٥	١ و٢ و٣ و٤	جميعها
٧زيادة القدرات حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	جميعها	١ و٢ و٣ و٤ و-٥	٣ و٥	١ و٢ و٣ و٤ و٦	جميعها

	الروابط				
محاور أساسية للتدخل	مبادئ اتفاقية حقوق الطفل	محركات تقدم إطار عمل هيوغو	استراتيجيات تسريع الأهداف الإنمائية للألفية	استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	مجالات عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال
٨وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي احتياجات،قدرات وقابلية تضرر الأطفال	جميعها	١ و٢و٤	جميعها	جميعها	جميعها
٩وضع خطط التعافي وإعادة البناء التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	جميعها	جميعها	جميعها	جميعها	جميعها
١٠تعميم مشاركة الأطفال في كل النشاطات الهادفة	جميعها	١ و٢ و٤	٢ و٣	١ و٢ و٣و٦	٣ و٤
١١تبني اطار عمل لحوكمة المخاطر وتطبيقه على جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	جميعها	٢ و٣	١	٤و٦	٢
١٢مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق (المادة 4)	جميعها	١ و٢ و٤و٥	٣و٤ و٥	٤ و٥	١ و٢

	الروابط				
محاور أساسية للتدخل	مبادئ اتفاقية حقوق الطفل	محركات تقدم إطار عمل هيوغو	استراتجيات تسريع الأهداف الإنمائية للألفية	استراتجيات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	مجالات عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال
١٣تطوير آليات حماية الطفل	جميعها	٤ و٥	٣و٤ و٥	جميعها	جميعها

المجالات الأساسية المذكورة أعلاه للتدخل تمتد عبر دورة حياة إدارة الكارثة التي تتألف من الوقاية، التخفيف، الاستعداد، الاستجابة و التعافي. ومع ذلك، كما سيتم مناقشته في الفصل ٥،يتم التركيز في هذه الوثيقة على الأنشطة التي تندرج في إطار الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر، لأنها الوحيدة القادرة على الحد من الأخطار المتراكمة والناتجة عن عقود من عملية التنمية والاستثمار التي لم تراعي اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث. كما يتم التركيز أيضا على حوكمة المخاطر، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، إذ أن المؤشرات العالمية الأخيرة تدل على أن الحوكمة الضعيفة للمخاطر هي أحد الأسباب الرئيسية لفشل جهود إدارة المخاطر.

٤,٣ تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث

الكوارث لها تأثير غير متناسب على الفئات الأكثر قابلية للتضرر في المجتمع، بما في ذلك المجتمعات المحلية، النساء والأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر. من أجل وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتحسين قدرات المجابهة والحد من قابلية التضرر، من الضروري تحديد وتحليل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية،الفيزيائية، الطبيعية و المؤسساتية التي تؤدي إلى زيادة قابلية التضرر وتراكم المخاطر في أي بلد . ويرتبط هذا مباشرة بالأولوية الثانية للعمل في إطار عمل هيوغو، حيث تم تحقيق تقدم محدود بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣. وهي أيضا أحد المحاور التي ينبغي أن توجه الجهود إليها في المستقبل من حيث تجميع وتحليل البيانات والمعلومات الضرورية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل و الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، يجب اغتنام الفرصة لاعتماد نهج متكامل لجمع البيانات عن العوامل التي تؤثر على قابلية التضرر، مع التركيز على التفاعل بين الإطارات الثلاثة المذكورة أعلاه. خلال القيام بذلك، من الضروري شمل جميع الأخطار الطبيعية بما فيها الزلازل، التسونامي، الفيضانات، ارتفاع منسوب مياه البحار، الجفاف، الحرائق بالإضافة إلى الصراعات والنزاعات.

٤,٤ إطار العمل المؤسساتي، الإداري، والقانوني للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

معظم الدول في المنطقة أنشأت، أو هي في مرحلة إنشاء وحدة مسؤولة عن أنشطة إدارة مخاطر الكوارث. في معظم الحالات تقع هذه الوحدة ضمن مديرية الدفاع المدني بدورها تحت سلطة وزارة الداخلية. في حالات أخرى،تكون الوحدة تابعة لوزارة البيئة أو مباشرة تحت السلطة التنفيذية. هذه الوحدات غالبا ما تكون مسؤولة عن وضع استراتيجيات وسياسات وطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث. على الرغم من أهمية إنشاء هذه الوحدات، والسياسات والاستراتيجيات الصادرة عنها، يتعين بذل جهود إضافية من أجل:

- مراجعة صلاحيات الوحدات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث لضمان أنها تشمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، مع التفاصيل التنظيمية اللازمة لتحقيق ذلك.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات القائمة ووضع سياسات واستراتيجيات جديدة لضمان أنها تأخذ بعين الاعتبار احتياجات، قابلية التضرر وقدرات الأطفال، مع مراعاة التفاوتات بحسب النوع الاجتماعي.
- مراجعة الاستراتيجيات والسياسات القائمة ووضع سياسات واستراتيجيات جديدة تقوم على عملية تشاور واسعة مع جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية والأطفال.
- تحويل السياسات والاستراتيجيات الوطنية إلى استراتيجيات، سياسات، و خطط عمل على المستوى المحلي - مع إشراك المجتمعات المحلية والأطفال
- تخصيص موارد من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات إلى خطط العمل.

٤,٥ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية، تعليم وصحة الأطفال

عناصر البنى التحتية الضرورية لحماية حقوق الأطفال تشمل المدارس، الحضانات، المستشفيات والعيادات الصحية، المراكز الاجتماعية، دور الأيتام والرعاية، مراكز الاحتجاز، مراكز الأطفال المعتدى عليهم ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة. (دور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية في العديد من البلدان، غالبا ما تكون تحت سلطة وزارة الصحة أو وزارة الشؤون الاجتماعية، لذلك برامج وزارات التربية والتعليم لتعزيز السلامة في المدارس لا تشملهم).

البنى التحتية المحددة أعلاه توفر خطوة هامة جدا في تحقيق وصيانة حقوق الأطفال (بما في ذلك الحق في التعليم والصحة والبقاء والنمو). على هذا النحو، يجب ضمان استمرارية خدماتها

أثناء و في أعقاب وقوع الكارثة. وفي بعض الحالات هذه البنى التحتية لديها دور هام في جهود الاستجابة و التعافي. إن الانهيار الكارثي لهذه البنى يساهم بشكل كبير في ارتفاع عدد الوفيات والإصابات بين الأطفال، وهذا ما يؤدي إلى انتهاك للحقوق وإعاقة لجهود التنمية (كما يتضح من الزلزال في هايتي الذي أدى إلى نقص في المعلمين في المدارس نتيجة توفي عدد كبير من المعلمين). هناك مستويات عالية من المخاطر المتراكمة في المدارس والمستشفيات، من بين غيرها من البنى التحتية. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن ممارسة تحصين البنى التحتية الأساسية بوجه مخاطر الكوارث ما زالت محدود في المنطقة، وتستهدف بشكل رئيسي المشاريع الجديدة بدلا من تلك القائمة. هناك بالتالي حاجة ملحة إلى الحد من المخاطر التي تواجهها البنى التحتية القائمة والناجمة عن أخطار متعددة تشكل الزلازل، الفيضانات، الانهيارات الأرضية، التسونامي وغيرها، طوال دورة حياة هذه المنشآت بما في ذلك التخطيط، التصميم، التشييد والصيانة، وفقا للمعايير المعتمدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوتات في الاحتياجات، قابلية التضرر وقدرات الأطفال مع النوع الاجتماعي.

كما سيتم مناقشته في أقسام أخرى، ينبغي لهذه المرافق أن تطور خطط الاستجابة والتعافي التي تأخذ في الحسبان احتياجات، قدرات و قابلية تضرر الأطفال مع ضمان حمايتهم و تلبية حقوقهم. كما يجب التأكد أن نشاطات الحد من الكوارث المتمحورة حول الأطفال، والتي سيتم تنفيذها على مستوى المجتمع المحلي، قادرة أن تصل إلى الأطفال المتسربين من المدرسة والذين لا يمكن الوصول إليهم عبر النشاطات المدرسية.

٤,٦قوانين البناء، مخططات استخدام الأراضي، والتنظيم العمراني المراعية لحاجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال

قوانين البناء، مخططات استخدام الأراضي والتنظيم العمراني تلعب دورا هاما في الحد من قابلية التضرر من مخاطر الكوارث وخفض مستوياتها.هناك تحديات في تطبيق قوانين البناء في المنطقة . كما يتجه العديد من الدول إلى إستخدام مخططات استخدام الأراضي والتنظيم العمراني في توسيع نسبة المناطق العمرانية المسموح بها دون إعطاء اعتبار كاف لقضايا المساواة، سهولة الوصول إلى الخدمات والمواصلات ضمن المدن.

هناك حاجة لمراجعة القوانين أعلاه للتصدي للتحديات المذكورة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك هناك حاجة لمراجعة هذه القوانين والمخططات لضمان أنها تراعي الاحتياجات المختلفة، القدرات، آليات التأقلم وقابلية التضرر لمختلف المجموعات السكانية بما في ذلك الأطفال على اختلاف تنوعاتهم بحسب النوع الاجتماعي.

٤,٧تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال، مع التركيز على المجتمعات الأكثر قابلية للتضرر

غالباً،تتداخل عوامل اجتماعية، اقتصادية، مؤسساتية، طبيعية وفيزيائية في مناطق معينة لكي تؤثر على قابلية التضرر، مما يؤدي إلى مستويات مرتفعة للغاية من المخاطر. على سبيل المثال، في المستوطنات غير القانونية والأحياء الفقيرة في المناطق المدنية، فقراء المدينة يعيشون في منازل وشوارع غير آمنة (العوامل الفيزيائية)، ليس بإمكانهم رصد الأموال لتحسين ظروف الإسكان والبنى التحتية، وليس لديهم إمكانية الحصول على التأمين من أجل الحد من الخسارة المالية جراء الكوارث (العوامل الاقتصادية)، وعادة ما لا تستهدفها حملات زيادة التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث (العوامل الاجتماعية)، ويعيشون على أرض غير آمنة أو خطرة على مقربة من الصناعات الخطرة (العوامل الطبيعية)، ولا يشاركون في الانتخابات المحلية لعدة أسباب منها عدم القدرة على دفع الضرائب البلدية، ووضعهم غير القانوني، ولأن حقهم في التصويت هو في البلديات الريفية التي نزحوا منها (العوامل المؤسساتية).

أمام هذا الواقع يصبح من المهم جداً، كما هو مشار إليه في ميثاق الأطفال للحد من مخاطر الكوارث، ضمان أن تشمل جهود الحد من مخاطر الكوارث لتحسين القدرة على المجابهة البنى التحتية للمجتمع بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي والطرق، مع التركيز بوجه خاص على تلك الشبكات التي تخدم المراكز المجتمعية، مراكز الرعاية، دور الأيتام، التعليم، المؤسسات الصحية ,مراكز إيواء الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة،مراكز الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج). يجب أن تشمل جهود الحد من مخاطر الكوارث هذه أيضا مخيمات اللاجئين وملاجئ الطوارئ داخل المجتمعات المحلية. كما يجب أن تشمل هذه الجهود المجتمعات المحلية الأكثر قابلية للتضرر.

وبالتالي فإنه من الضروري مراجعة المبادرات والأنشطة الحالية، بما في ذلك مبادرات رفع القدرة على المجابهة في المدن، لتحديد إلى أي مدى يتم تناول البنود الواردة أعلاه، ومن أجل تعزيز الجهود لتحسين القدرة على المجابهة للمجتمعات المحلية بما في ذلك المجتمعات المحلية ذات القابلية المرتفعة للتضرر.

٤,٨رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

يجب أن يدرك السكان بشكل عام، والفئات الأكثر قابلية للتضرر على وجه الخصوص، بما في ذلك الأطفال، الأخطار التي قد تؤثر عليهم وعلى حقهم في الحماية من المخاطر. وتحقيقا لهذه الغاية، هناك حاجة لتطوير حملات توعية بشأن الأخطار، العوامل التي تؤثر في قابلية التضرر، التخفيف من

آثار المخاطر، الوقاية منها وخطط الإستعداد، الاستجابة و التعافي من أثارها، وحقوق المواطنين بمن فيهم الأطفال ذوي القابلية المرتفعة للتضرر في الحصول على الحماية من المخاطر أعلاه. ، هناك حاجة لمراجعة مثل هذه الحملات لضمان ما يلي:

- استهداف هذه الحملات للفئات الأكثر قابلية للتضرر من السكان بمن فيهم الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.
- استناد هذه الحملات على تقييم لقابلية التضرر وقدرات المجتمعات المحلية مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي.
- تشجيع الأطفال على المشاركة في حملات التوعية على جميع المستويات، وفقاً لقدراتهم.

٤,٩بناء القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال

بالإضافة إلى حملات رفع الوعي، يتطلب برنامج الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال مجموعة متخصصة من المهارات في كل من القطاعين العام والخاص على الأصعدة الوطنية، والمحلية والمجتمعية. لذلك، هناك حاجة لمراجعة برامج رفع القدرات لضمان ما يلي:

- استناد هذه البرامج على تقييم لقابلية التضرر والقدرات للمجتمعات المحلية يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لتفادي تطويرها على المستوى المركزي ومن ثم تعميمها على جميع المناطق.
- شمول هذه الحملات الأطفال لرفع قدراتهم وتمكينهم من المشاركة بفعالية في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال.

٤,١٠تطوير خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تأخذ بعين الإعتبار احتياجات،قدرات وقابلية تضرر الأطفال.

بالإضافة إلى تدابير الوقاية من الكوارث والتخفيف من أثارها، من الضروري تطوير خطط الاستعداد، والإنذار المبكر والاستجابة التي لها دور هام في إنقاذ الأرواح، الحد من الإصابات، حماية البيئة، الممتلكات وسبل العيش. على المستوى الإقليمي، تركز معظم جهود إدارة مخاطر الكوارث على الاستجابة للكوارث دون إعطاء أهمية كافية لجهود الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها.يعود هذا جزئيا لكون صلاحيات الحد من مخاطر الكوارث منوطة، في معظم الحالات، بالدفاع المدني ووزارة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تركز جهود الحد من مخاطر الكوارث في المدارس على الاستجابة، وعلى وجه الخصوص، على تنفيذ تمارين الإخلاء دون اللجوء إلى برامج مكتوبة

لإدارة المخاطر وخطط مدونة للاستجابة للطوارئ داخل المدارس. لذلك، هناك حاجة لمراجعة خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة من أجل:

- التأكد من أن جميع البنى التحتية التي تؤثر على الأطفال بما في ذلك مراكز الرعاية النهارية، المدارس، المستشفيات، دور الأيتام، مراكز الاحتجاز، مراكز الرعاية والمراكز المجتمعية قد طورت خطط للاستعداد والاستجابة.
- التأكد من أن خطط الاستعداد والاستجابة هذه تأخذ بعين الاعتبار التفاوتات في قابلية تضرر الأطفال مع اختلاف القدرة، الفئة العمرية، الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.
- التأكد من أن خطط الاستجابة والاستعداد تأخذ بعين الاعتبار آراء الطفل وتشجع الأطفال على لعب دور هام في جهود الاستعداد والاستجابة.
- ضمان التزام خطط الاستجابة والاستعداد بالمعايير الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والمحلية؛ وضمان التكامل بين خطط الاستجابة على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية.
- ضمان وجود خطط استجابة مدونة تأخذ بعين الاعتبار مختلف سيناريوهات الأخطار، تحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المعنية، وتعتمد على تمارين وتداريب ميدانية مكثفة.
- التأكد من أن أنظمة الإنذار المبكر، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر المتعلق بأمواج تسونامي، الفيضانات وحالات الطقس، يمكن أن تصل إلى الفئات الأكثر قابلية للتضرر داخل المجتمعات بما في ذلك الأطفال على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة،والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.

٤,١١وضع خطط التعافي وإعادة الإعمار التي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات،قدرات،وقابلية تضرر الأطفال

على المستوى الإقليمي، معظم الدول توجه الجهود نحو الاستجابة دون تركيز كاف على وضع خطط للتعافي وإعادة الإعمار، التي لا تزال أهميتها غير معترف بها إلى حد كبير. من الواضح أن هناك حاجة إلى رفع مستوى الوعي حول أهمية خطط التعافي في ضمان الاستئناف الفوري للخدمات الأساسية، والحفاظ على سبل العيش والأنشطة الاقتصادية بشكل عام. ذلك، كما هناك حاجة لرفع الوعي حول دور خطط إعادة الإعمار في ضمان الحد من المخاطر وعدم تراكمها مباشرة بعد الكارثة. ان تدمير البنى التحتية، الذي يحصل بسبب الكارثة،يخفف من الخطر إلى

مستويات متدنية جدا، وهذا المستوى المتدني ينبغي المحافظة عليه بواسطة إجراءات الوقاية من الكوارث المستقبلية التي يجب أن تنص عليها خطط إعادة الإعمار.
يجب النظر إلى عدم وجود خطط التعافي وإعادة الإعمار في الوقت الحالي، كفرصة لوضع خطط تعافي وإعادة اعمار حديثة متمحورة حول الطفل، مع مراعاة السمات البارزة التالية:

- أن تركز خطط التعافي وإعادة الإعمار على المجتمعات وسبل العيش و الفئات الأكثر قابلية للتضرر، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الأكثر قابلية للتضرر داخل هذه المجتمعات على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير خطط التعافي وإعادة الإعمار على أساس مقاربة تشاركية، تشجع الأطفال على لعب دور في عملية وضع خطط التعافي وإعادة الإعمار بحسب قدراتهم.
- وجود تكامل وتآزر بين خطط التعافي وإعادة الإعمار على المستويات الوطنية، والمحلية، المجتمعية ومستويات المدرسة، وأن تتبع هذه الخطط المعايير الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والمحلية.
- التأكد من أن جميع البنى التحتية التي تؤثر على الأطفال بما في ذلك المدارس، المستشفيات، المراكز المجتمعية، ومراكز الرعاية لديها خطط تعافي وإعادة إعمار.
- التأكد من أن خطط التعافي وإعادة الإعمار مكتوبة وتتوزع الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات فيها بشكل واضح.

٤,١٢تعميم مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة الهادفة

حيثما ينطبق ذلك، ووفقا لقدرة الأطفال وطاقاتهم، يجب التأكيد على مشاركة الأطفال في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال واحترام آرائهم.هناك حاجة إلى تطوير الآليات اللازمة لتعميم مشاركة الطفل واحترام رأي الطفل في جميع أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال.وينبغي الانتباه إلى أن هذا النهج لا يشكل دعوة إلى تطوير مشاريع منفصلة تحت المحاور الأساسية للتدخل " مشاركة الطفل و احترام رأي الطفل". ولكن يوجد ضرورة لمأسسة الجهود وتعزيزها عبر تطوير الآليات اللازمة لضمان، حيثما ينطبق ذلك ووفقا لقدرة الأطفال وطاقاتهم، أن الأطفال مشجعون على المشاركة، وأن وجهات نظرهم محترمة في استراتيجيات وسياسات وخطط عمل وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال على الأصعدة الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية.كما يجب أن تمتد هذه المشاركة لتشمل مشاركة الأطفال من جميع الفئات العمرية.

٤,١٣اعتماد أطر عمل لحوكمة المخاطر تنطبق على جميع أعمال الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة الأطفال

العديد من القضايا التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تنضوي تحت مظلة إطار حوكمة المخاطر ، حيث تنقسم حوكمة المخاطر إلى أربعة مراحل رئيسية هي:

- مرحلة ما قبل تقييم المخاطر، حيث يتم تأطير المخاطر والتحديات والحلول، فضلا عن اتخاذ القرار بشأن الأدوات التي سيتم استخدامها في التحليل والتقييم.
- مرحلة التقييم التقني والمجتمعي للمخاطر حيث يتم تقدير شدة الأخطار واحتمال وقوعها، قابلية التضرر منها والانعكاسات الناجمة عن المخاطر المرتبطة بها. وينظر بشأن المخاطر والعواقب المقابلة. وتهدف هذه المرحلة أيضا إلى التشاور مع كافة شرائح المجتمع، وخاصة الفئات ذات القابلية المرتفعة للتضرر ومنها الأطفال، من أجل مراعاة آرائهم وهواجسهم.
- مرحلة تقدير المخاطر حيث يتم تحديد مستويات ومعايير المخاطر المقبولة، وتلك غير المقبولة، على أساس الاعتبارات التقنية والمجتمعية.
- مرحلة إدارة المخاطر حيث يتم تحديد خيارات الحد من المخاطر وتقليصها،وإدارة المخاطر المتبقية من خلال إجراءات الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة.

جميع المراحل السابقة يجب أن تتمحور حول مرحلة التواصل مع كافة هيئات المجتمع لأخذ آرائهم وهواجسهم بعين الاعتبار، استنادا إلى الفرضية الرئيسية بأن المجتمعات المحلية ذات القابلية المرتفعة للتضرر، بما في ذلك الأطفال، هي جزء من الحل ولديها قدرات ينبغي استخدامها في جهود الحد من مخاطر الكوارث، وليست مجرد معضلة بحاجة إلى إدارة.

جهود إدارة مخاطر الكوارث في المنطقة العربية تركز في معظمها على التقييم التقني للمخاطر وعلى جهود الاستجابة أثناء مرحلة إدارة المخاطر. إن الجمود الحاصل في تحقيق كل أهداف إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث، الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل قد نسب من قِبَل منظمات وهيئات مختلفة، إلى قضايا تتعلق بالحوكمة. من المهم إذاً، وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر محورها الأطفال استنادا إلى الإطار الدولي لحوكمة المخاطر.

٤,١٤ تعزيز (وحماية) حقوق الطفل

تنص المادة ٤ في اتفاقية حقوق الطفل أن الحكومات تتحمل المسؤولية في اتخاذ جميع التدابير المتاحة لضمان احترام حقوق الطفل وحمايتها والوفاء بها [١١].للقيام بذلك، يجب على البلدان أن

تجري مراجعة تشريعية لكافة القوانين المتعلقة بحقوق وخدمات الأطفال، ومراجعة مستوى التمويل الضروري لضمان هذه الحقوق، بما في ذلك تقييم:

- الخدمات الاجتماعية والقوانين المتعلقة بها.
- الخدمات التعليمية والقوانين المتعلقة بها.
- الخدمات الصحية والقوانين المتعلقة بها.
- الخدمات القانونية والقوانين المتعلقة بها.

لحظت الدراسة التي راجعت التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢٨]،الخطوات الهامة التي اتخذت في وضع تشريعات جديدة، في حين أشارت أيضا إلى الحاجة إلى المزيد من التغييرات التشريعية.وينبغي مراجعة هذه القوانين والتشريعات بهدف:

- اعتماد نهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار آراء الأطفال وهواجسهم ويشركهم في عملية المراجعة بحسب قدراتهم.
- مراجعة الخدمات والقوانين المذكورة أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار المختلفة والصراعات.

٤,١٥تطوير آليات لحماية الأطفال قبل، أثناء وبعد حالات الطوارئ

يتطلب حماية الطفل نهجا متعدد الإختصاصات يتم دمجه في قطاعات التعليم، الصحة، وقوانين الأحداث، وينطوي أيضاً على العمل مع هيئات مختلفة حكومية وغير حكومية، مجتمعات محلية، جهات المانحة،جمعيات الرعاية والآباء والأطفال. يصبح تأمين حماية الطفل أكثر صعوبة وأهمية في حالات الطوارئ والنزاعات. خلال هذه الحالات، من الأسهل تحقيق حماية الأطفال في حال تم مسبقا تطوير الآليات الضرورية وتنفيذها والتدريب عليها.

هناك حاجة لاعتماد نهج تشاركي لمراجعة آليات حماية الأطفال، وتأكيد شمولها مراحل الطوارئ والتعافي. وهناك أيضا حاجة إلى بناء قدرات جميع الجهات المعنية في ضمان حماية الأطفال. خلال القيام بذلك، ينبغي التأكد من أن آليات الحماية تغطي نطاق جميع الأخطار والصراعات ذات الصلة، وأنها تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الطفل. وعلاوة على ذلك، ينبغي التحقق من قدرتها على حماية جميع الأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار لقابلية التضرر وتفاوتاتها بحسب الفئة العمرية، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.

٤,١٦توصيات عملية حول التنفيذ

٤,١٦,١تسلسل التنفيذ

يظهر الجدول ٩ المجالات الأساسية للتدخل التي نوقشت سابقاً في هذا الفصل، مع ملاحظات حول تسلسل الموصى به للتنفيذ. على وجه الخصوص، يتم تحديد الشروط المسبقة لكل من مجالات التدخل.

الجدول ٩ تسلسل التنفيذ

المجال الأساسي للتدخل	ملاحظات حول تسلسل التنفيذ
١تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث	المهام في إطار هذا المجال الأساسي للتدخل لا تحتاج إلى أي شروط مسبقة عند تنفيذها للمرة الأولى. ومع ذلك، هناك حاجة للتأكد من إضفاء الطابع الرسمي والمؤسساتي على هذه المهام عبر تطوير صلاحيات واضحة وتشريعات مرتبطة بها وتحديثها بطريقة منتظمة.
٢الإطار الإداري والقانوني المؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	هناك حاجة إلى تنقيح إطار العمل المؤسساتي والإداري والقانوني للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال يأخذ خصوصيات البلد والمجتمعات المحلية بعين الاعتبار. ولذلك المهام التي تنطوي تحت هذا المجال الأساسي للتدخل يجب أن يسبقها تقييم لقابلية تضرر الأطفال جراء الكوارث يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.
٣تطوير و تحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية،تعليم وصحة الأطفال	من أجل تحسين وتعزيز القدرة على المواجهة للبنى التحتية التي تؤثر على سلامة، حماية، صحة وتعليم الأطفال، من الضروري أولا تقييم قابلية تضرر هذه البنى التحتية. ومن ثم يجب تحديد الأولويات لقابلية تضرر عناصر البنى التحتية داخل كل قطاع (على سبيل المثال تحديد الأولويات لقابلية تضرر المدارس على نحو فردي، الخ). وأخيرا، يصبح من الممكن الشروع في تعزيز البنى التحتية داخل كل قطاع، وفقا للأولويات التي تم تحديدها بالنسبة لقابلية التضرر.
٤قوانين البناء ومخططات استخدام الأراضي والتنظيم المدني التي تأخذ في الحسبان حاجات، قدرات،وقابلية تضرر الأطفال	هناك حاجة للتأكد أن قوانين البناء، ومخططات استخدام الأراضي والتنظيم العمراني تأخذ بعين الاعتبار قابلية تضرر الأطفال وتحاول الحد منها. ولذلك، يجب أن تستند المهام التي تنخرط تحت مجال التدخل هذا على تقييم لقابلية تضرر الأطفال من مخاطر الكوارث يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

المجال الأساسي للتدخل	ملاحظات حول تسلسل التنفيذ
٥ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال	من أجل تحسين وتعزيز قدرة البنى التحتية المجتمعية، التي تؤثر على الأطفال، على مجابهة الكوارث، من الضروري أولا تقييم مدى قابلية تضرر هذه البنى التحتية. ومن ثم، تحديد الأولوية لقابلية تضرر عناصر البنى التحتية المجتمعية لكل قطاع (على سبيل المثال إعطاء الأولوية لقابلية تضرر شبكات المياه والصرف الصحي والطرق حول مؤسسات قطاع التعليم). ومن ثم، تقييم قابلية التضرر الكلية لعناصر البنى التحتية المجتمعية حول جميع القطاعات (أي التعليم والصحة، الملاجئ، مخيمات اللاجئين،الخ). وأخيرا، فإنه يصبح من الممكن الشروع في تدعيم وإعادة تأهيل البنى التحتية لشبكات المياه، الصرف الصحي، وشبكة الطرق وفقا لأولويات قابلية التضرر التي تم تحديدها.
٦رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	يجب أن تستند حملات التوعية على، تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للتأكد من مأسسة جهود هذا التقييم عبر تطوير صلاحيات واضحة وتشريعات مرتبطة بها لتحديثه بطريقة منتظمة.
٧زيادة القدرات حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	يجب أن تستند برامج بناء القدرات على، تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للتأكد من مأسسة جهود هذا التقييم عبر تطوير صلاحيات واضحة وتشريعات مرتبطة بها لتحديثه بطريقة منتظمة.
٨وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	على خطط الاستعداد، الإنذار المبكر ,الاستجابة أن تراعي قابلية تضرر الأطفال أثناء الكوارث. ولذلك، يجب تقييم قابلية التضرر هذه، قبل تطوير خطط واستراتيجيات الاستجابة. وعلاوة على ذلك، على هذه الخطط أن تشكل جزءا من استراتيجية"متوازنة"لإدارة مخاطر الكوارث مؤلفة من استراتيجيات استشرافية، تصحيحية وتعويضية (الأخيرة تشمل الاستجابة والتعافي). تحقيقا لهذه الغاية، لا بد من مراجعة أطر العمل المؤسساتية، التشريعية والإدارية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال.
٩وضع خطط التعافي وإعادة البناء التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	على خطط التعافي وإعادة الإعمار أن تراعي قابلية تضرر الأطفال أثناء الكوارث. ولذلك، يجب تقييم قابلية التضرر هذه، قبل تطوير خطط واستراتيجيات التعافي وإعادة الإعمار. وعلاوة على ذلك، على هذه الخطط أن تشكل جزءا من استراتيجية"متوازنة"لإدارة مخاطر الكوارث مؤلفة من استراتيجيات استشرافية، تصحيحية وتعويضية (الأخيرة تشمل الاستجابة والتعافي). تحقيقا لهذه الغاية، لا بد من مراجعة أطر العمل المؤسساتية، التشريعية والإدارية للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال.

المجال الأساسي للتدخل	ملاحظات حول تسلسل التنفيذ
١٠تعميم مشاركة الأطفال في كل النشاطات الهادفة	يجب تطوير آليات تعميم مشاركة الأطفال قبل غيرها من مجالات التدخل الواردة أعلاه من أجل ضمان أن هذه الآليات تعمل بشكل صحيح قبل تصميم التدخلات الأخرى وتطويرها وتنفيذها. ويجب تطوير هذه الآليات من قبل مختلف الهيئات المعنية لضمان أن السمات البارزة والتحديات في عملية التنمية، الحد من مخاطر الكوارث واتفاقية حقوق الطفل تؤخذ بعين الاعتبار.
١١تبني إطار عمل لحوكمة المخاطر وتطبيقه على جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	يجب تطوير أطر عمل حوكمة المخاطر قبل غيرها من مجالات التدخل من أجل ضمان أن هذه الآليات تعمل بشكل صحيح عندما يجري تصميم التدخلات الأخرى وتطويرها وتنفيذها.في هذا الصدد، لا بد من الاعتراف بأن آليات مشاركة الأطفال تشكل جزءا من أي إطار عمل لحوكمة مخاطر الكوارث.
١٢مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق (المادة 4)	يجب على التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق أن تراعي قابلية تضرر الأطفال في البلد المعني يجب مراجعة التشريعات عبر مقاربة تشاركية تراعي اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث، الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل.ولذلك، يجب تقييم قابلية تضرر الأطفال، قبل الشروع بعملية مراجعة التشريعات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للتأكد من أن مأسسة جهود هذه المراجعة عبر تطوير صلاحيات واضحة وتشريعات مرتبطة بها لتحديثها بطريقة منتظمة.
١٣تطوير آليات حماية الطفل	تطوير آليات حماية الطفل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع قابلية تضرر الأطفال. ولذلك، قبل تطوير آليات حماية الطفل يجب تقييم وتحديد العوامل التي تساهم في قابلية التضرر هذه.

٤,١٦,٢دراسات حالات مختارة

يقدم هذا القسم ملخصا موجزا لدراسات الحالات المختارة لعرض كيف استجابت الحكومات في أنحاء مختلفة من العالم للتحديات المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث، وحماية الأطفال أثناء الكوارث.

<u>الفلبين</u>

في تحليل للدروس المستفادة من كوارث الفلبين الأخيرة [٣٦]،تم تطوير توصيات للهيئات المعنية بالاستجابة للكوارث، بما في ذلك حكومة الفلبين، الحكومات والمجموعات الدولية الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية في الفلبين، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (المكتب الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ ومكتب الفلبين الوطني). يلحظ التقرير أعلاه التأثير غير المتناسب للكوارث على الفقراء والمجتمعات ذات قابلية للتضرر المرتفعة، بما في ذلك الأطفال.

كما يلحظ التقرير قيمة مشاركة الأطفال في جهود الحد من مخاطر الكوارث.على سبيل المثال، الأطفال المتسربين من المدارس، ولاسيما عند فقدان أسرهم لمصادر الدخل الرئيسية، هم الأكثر تعرضا للاستغلال. حيث لحظ التقييم (الذي أجرته مجموعة حماية الطفل الفرعية في المناطق المتضررة من الإعصار بوبا)، أن ١٩٪من الفتيان تشارك في 'أعمال قاسية وصعبة' لإعالة أنفسهم أو عائلاتهم [٣٦]. ونشأت قضية مقلقة تواجه النساء والأطفال عقب الكوارث، إلا وهي الاتجار بالبشر.

على هذا النحو، أكدت التوصيات أنه في جميع جوانب الحد من خطر الكوارث وإدارتها، يجب أن تستمر جميع الهيئات المعنية في ضمان أن البرامج والسياسات تستهدف احتياجات الأطفال، بما في ذلك [٣٦] :

- دعم التعليم في حالات الطوارئ وذلك للحد من الإخلال في حقوق تعليم الأطفال والحد من الانخفاض في مستويات الخدمات التعليمية؛
- رفع مستوى الوعي بين الأهل، المجتمعات المحلية، السلطات المحلية ومقدمي الخدمات بشأن مخاطر استغلال الأطفال، وعلى وجه التحديد الاتجار والعنف، في أعقاب الكوارث،
- بناء قدرات السلطات المحلية ومقدمي الخدمات في ما يتعلق بإدارة المخاطر المذكورة أعلاه.

وأخيرا، تم الاستنتاج أن الاستجابة لاحتياجات الفئات ذات قابلية التضرر المرتفعة، بمن فيهم الأطفال، تكون ناجحة عندما يتم تمكين الحكومات المحلية لتلعب دورا في هذا الصدد.
على الرغم من أهمية التوصيات المذكورة أعلاه، ينبغي الاعتراف بأنها تشكل جزءا من وثيقة تستعرض جهود استجابة الحكومات. وبالتالي فهي ليست شاملة.في الواقع، تظهر الدلائل في جميع أنحاء العالم أن الاستراتيجيات التصحيحية أكثر ملاءمة في الحد من المخاطر المتراكمة بينما الاستراتيجيات الاستشرافية أكثر ملاءمة في منع المخاطر المستقبلية من التراكم. وعلاوة على ذلك، هذه الاستراتيجيات (على خلاف استراتيجيات الاستجابة والاستعداد) هي الأكثر فعالية في الحد من الوفيات والإصابات في أعقاب الكوارث [٣٢].

<u>الصومال</u>

في تقرير موجز تم إعداده من قبل منظمة انقاذ الأطفال [٤]، تم تحديد وضع الأطفال في الصومال كأحد أسوأ الأماكن عالمياً من حيث حقوق الطفل، كما يتجلى من المؤشرات التالية:

- سوء التغذية، معدل الوفيات والحالات المرضية ما زال ضمن الأسوأ عالمياً. ١٤٪ من أطفال الصومال تحت سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حادة.

- تعليم الأطفال من الأسوأ في العالم، حيث أقل من ٢٠٪ منتسبين إلى المدارس. في بعض المناطق، معدل الانتساب إلى المدرسة يتراوح بين ٣ إلى ٦ ٪.
- يتم انتهاك حقوق الأطفال بشكل مستمر، وتتفشى ظاهرة استغلال، سوء معاملة وتعنيف الأطفال. ختان الإناث، الزواج المبكر، العمالة المهينة، التهديدات بالاغتصاب والتجارة بالأطفال هي جزء من الحياة اليومية للفتيات في الصومال. أيضاً، يتعرض الفتيان للعنف، التجنيد الإجباري ضمن الميليشيات، الاستغلال وانعدام الفرص.

بناء على التحديات التي تم تحديدها أعلاه، يتم النظر إلى إدارة المخاطر كأداة لتحقيق وتعزيز أهداف التنمية وجهود حماية الطفل. من هذا المنطلق، تقوم منظمة إنقاذ الأطفال بنشاطات مختلفة للحد من مخاطر الكوارث متمحورة حول الأطفال ضمن العناوين التالية [٤]، [٥]و [٦].

- **الاستعداد:** وهذا يتضمن التزود بالمواد الضرورية لمعالجة تحديات الفياضانات والكوليرا في أماكن مختلفة ومن ضمنها في مخيمات النازحين. كما يوجد مشاريع لتطوير خرائط المخاطر والموارد ضمن مخيمات النازحين، بالإضافة إلى وضع أولويات للأخطار التي تعترض الأطفال في هذه المخيمات وهي تشمل الحرائق، عضات الأفاعي والعقارب، العنف، الاغتصاب، تجارة الأطفال، النفايات، الفياضانات والسقوط في الآبار). كما تم تدريب أعضاء في عشرون من المجتمعات المحلية للقيام بنشاطات للحد من مخاطر الكوارث مما أدى إلى تحديد للأولويات وإلى تطوير خطط استعداد مجتمعية. أخيراً، يتم أيضاً تمكين المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ المشاريع التي تساهم في تقليص المخاطر والأخطار.
- **نشاطات الوقاية والتأقلم المتمحورة حول الأطفال:** يتم اعتماد منهجية موحدة لمخاطر الفيضانات والجفاف حيث قام أطفال بتطوير خطط للتأقلم وتقليص المخاطر في المدارس عبر سلسلة من "أيام لتقليص مخاطر الكوارث" تم اعتمادها ضمن النوادي البيئية في المدارس. تم تنفيذ هذه الخطط بعد تأمين التمويل اللازم لها بالتعاون مع المجتمعات المحلية. كجزء من هذه المبادرات، تم تنمية روابط متينة مع الحكومات الوطنية والمحلية من أجل تطوير ممارسات سليمة وفعالة للسيطرة على الفيضانات وأنظمة إنذار مبكر للتخفيف من أثارها عند وقوعها. كما تم تطوير أبار وإدارة للمراعي من أجل التأقلم ورفع القدرات للتعامل مع فترات الجفاف. في جميع هذه النشاطات يتم التشديد على مشاركة الأطفال وحمايتهم من المخاطر المختلفة في هذه الظروف الهشة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقوية أنظمة إحالة الأطفال خلال جميع النشاطات للحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال. أخيرا، يتم تأمين المساحات الآمنة للأطفال مما يسمح لهم بالتعبير عن هواجسهم حول المخاطر وتنفيذ خطط تقليص المخاطر التي تم تطويرها من قبلهم.

- **الحد من مخاطر الكوارث والتعليم:** يتم تعزيز حق الطفل في التعليم خلال الكوارث والطوارئ كجزء من مشروع يتم تنفيذه في ٢٤ مدرسة بهدف رفع معدل الانتساب المدرسي خلال الطوارئ – حيث وكنتيجة لهذا المشروع انتسب ٣٧١٣ طفل خلال العام الدراسي الممتد من أيلول ٢٠١١ إلى أيار ٢٠١٢. وشكل هذا ارتفاع بنسبة ٤٨٪ في معدل الانتساب و٨٧٪ من نسبة المنتسبين الجدد كانت من الفتيات. كما تم أعادة فتح جميع المدارس في العام الدراسي التالي الذي لحظ ارتفاع بنسبة ٤١٪ لمعدل الانتساب المدرسي. أخيراً، أدى اعتماد منهجية الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال إلى اتفاق بين وزارتي البيئة والتعليم من أجل دمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والبيئة في المناهج الوطنية.
- **الحد من مخاطر الكوارث، المياه، الصرف الصحي والنظافة:** تم القيام بدراسة لتطوير خرائط لمستجمعات المياه تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية، بمشاركة المجتمع المحلي الذي قام بالتحقق من نتائج الدراسة، ومن ثم استخدامها من أجل تنقيح أماكن الآبار الضحلة. يتم التخطيط لنشاطات مستقبلية من أجل تنقيح آليات اختيار المراعي في حالات الطوارئ لاستخدامها خلال موجات الجفاف مما يسمح بإدارة أفضل لموارد المياه ورفع عائدات منتوج الأعلاف. كما تم ذكره أعلاه، قام الأطفال بتحديد السقوط في الآبار الضحلة غير المحمية، وأحياناً الغرق، كأحد الأخطار التي تعترضهم. منهجية الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال التي تم اعتمادها في هذه الدراسة سمحت بتنفيذ نشاطات تهدف إلى تأمين سلامة الأطفال عبر اعتماد آليات لتدعيم وإعادة تأهيل هذه الآبار.

٥نشاطات لتعزيز قدرة الأطفال على مجابهة الكوارث

٥,١ المقدمة

يطور هذا الفصل خطة عمل لتنفيذ الأنشطة في كل من المجالات الأساسية التي نوقشت في الفصل الرابع للقطاعات الثلاثة المختارة والتي نوقشت في الفصل الثالث. تم أخذ المعايير التالية بعين الاعتبار خلال تطوير خطة العمل والأنشطة التي سيتم تنفيذها:

- الربط، بقدر ما يمكن عمليا، مع أنشطة "البرنامج لتفعيل نظرية التغيير للحد من مخاطر الكوارث المتحورة حول الأطفال"[٢٩] بما في ذلك: ١. العمل مع مجموعات الأطفال لبناء الوعي حول المخاطر وتطوير قدراتهم من خلال المشاركة في تقييم المخاطر، قابلية التضرر والقدرات؛ ٢. الحد من قابلية التضرر من خلال توفير منح صغيرة لمجموعات الأطفال لدعم رفع الوعي لدى الأطفال، ولتطوير تدخلات محدودة للحد من مخاطر الكوارث، ٣. إشراك الأطفال في إنتاج أشرطة الفيديو، البرامج الإذاعية وعروض مسرح الشارع لتوعية المجتمع حول مخاطر الكوارث، ٤. رفع الوعي وتعزيز قدرات البالغين والعاملين في التعليم، المجتمعات المحلية، وسائل الإعلام والحكومات المحلية من أجل تحسين إدارة الحد من مخاطر الكوارث، ٥. تطوير مناهج الحد من مخاطر الكوارث ووحدات تدريبية للمعلمين على الحد من مخاطر الكوارث، ٦. العمل مع وزارات التربية والتعليم والوكالات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لتطوير كتيبات السلامة في المدارس، ٧. التأثير على الحكومات لدمج مشاركة الأطفال في هياكل حوكمة الحد من مخاطر الكوارث وعملية صنع القرار حول ادارة مخاطر الكوارث،٨. خلق الفرص على الصعيدين الوطني والعالمي للشباب للتعبير عن آرائهم وهمومهم، ٩. المساهمة في الشبكات والتحالفات حول الحد من مخاطر الكوارث، التكيف مع تغير المناخ، التعليم في حالات الطوارئ وحقوق الطفل، ١٠. بناء شراكات مع المؤسسات البحثية لتوثيق ممارسات ونجاحات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال.
- الربط، بقدر المستطاع، مع المبادرات المختلفة حول الأهداف الإنمائية للألفية، التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ.

يجب استدراك أن الأخطار، قابلية التضرر والقدرات تتغير بشكل ديناميكي مستمر، ولذلك هناك حاجة لتحديث دوري لتقييم الأخطار وقابلية التضرر والذي يجب أن ينعكس في جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال ومن ضمنها نشاطات التدريب.

أخيراً، في جميع النشاطات التي تم تحديدها في الجداول ١٠، ١١ و ١٢، يجب التشديد على أن أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال والتي يجري تنفيذها على مستويات المجتمعات المحلية يجب أن يتم تطويرها بهدف الوصول إلى الأطفال المتسربين من المدارس والذين لا يمكن الوصول إليهم عبر النشاطات المدرسية.

٥,٢أهمية الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر

تلحظ هذه الوثيقة تراكم المخاطر الحادة التي تتركز ضمن مواقع جغرافية مختلفة في المنطقة وضمن قطاعات التعليم، الصحة والحماية. ولذلك، يشمل إطار العمل هذا الخطط والتدابير التصحيحية للحد من المخاطر القائمة، بدلا من أن يقتصر على التدابير الاستشرافية التي تمنع المخاطر من التراكم في المستقبل، أو التدابير التعويضية التي تقدم الإغاثة للأطفال على قيد الحياة ما بعد الكارثة والأسر والمجتمعات الخاصة بهم. كما يشدد إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن التدابير التصحيحية لإدارة المخاطر فعالة من حيث التكلفة، ولكن تبقى الإدارة الإستشرافية لمخاطر الكوارث هي الأكثر فعالية.ولكن الإدارة الإستشرافية هذه، غير قادرة على معالجة المخاطر التي قد تشكلت بالفعل و التي تراكمت بسبب سنوات من عملية التنمية والاستثمار في كل من القطاعين الخاص والعام التي لم تراعي اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث، كما هو الحال في كثير من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وعلاوة على ذلك، تبين البحوث العالمية والدروس المستخلصة أن الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة عند تطبيقها للحد من المخاطر التي تهدد الفئات الأكثر قابلية للتضرر في المجتمعات والقطاعات والأسر. ووفقاً لهذا المنطق يستخلص أن الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ينبغي أن يحدد أولويات الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر مع التركيز على القطاعات،المجتمعات المحلية والأطفال الأكثر قابلية للتضرر، بما في ذلك هؤلاء الأطفال في المدارس، المستشفيات، ملاجئ الطوارئ، مخيمات اللاجئين، المراكز المجتمعية، دور الأيتام والرعاية، مراكز الاحتجاز، مراكز الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مراكز الأطفال المعتدى عليهم، وغيرهم.

وأخيرا، يلحظ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أهمية حوكمة المخاطر، حيث تشير الدلالات العالمية الحديثة أن الحوكمة الضعيفة للمخاطر هي أحد الأسباب الرئيسية لفشل جهود إدارة المخاطر. لذلك، يتم التركيز أيضا على حوكمة المخاطر، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

٥,٣ الفوائد المتوقعة من تطبيق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

تم تحديد الفوائد المتوقعة من تنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، في الملخص التنفيذي وفي الفصل الأول، وسيتم تفصيلها في هذا القسم. هذه الفوائد، للمنطقة ككل وللدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تشمل1:تعزيز جهود حماية الأطفال ما قبل، خلال، وما بعد الكارثة. 2. تحسين قدرة المجابهة لدى القطاع التعليمي، و منها المدارس، من مخاطر الكوارث.3. تطوير قدرة المجابهة لدى قطاع الصحة، ومنها المستشفيات، لمخاطر الكوارث. 4. الحد من خسائر الكوارث من ناحية الوفيات، ومنها وفيات الأطفال ، الإصابات، خسارة الممتلكات وسبل العيش.5.المحافظة على مكاسب التنمية وتطوير عملية التنمية. 6. الحد من التفاوتات وعدم المساواة في المنطقة. 7. تحسين الحوكمة والمشاركة في صنع القرار، وخصوصاً للمجتمعات والمجموعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، ومنها الأطفال. 8. تحسين قدرات الاستجابة للكوارث والتعافي من آثارها. 9.تطوير قدرات التكيف مع التغير المناخي. 10. تحقيق تقدم في تطبيق المبادرات الدولية ومنها إطار عمل هيوغو، الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار عمل اتفاقية حقوق الطفل. و11.تربية جيل من الأطفال الذين سيدخلون إلى سن الرشد مدركين للتفاعل بين التنمية، مخاطر الكوارث، حقوق الطفل والحماية، والفرص والتحديات المرتبطة بها.

إن تطبيق النشاطات الواردة في هذا القسم سينعكس إيجاباً على سلامة وحماية الأطفال في المدارس، المستشفيات، الملاجئ، مخيمات اللاجئين، المراكز المجتمعية، دور الأيتام، مراكز الرعاية والإحتجاز، مراكز الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، مراكز الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة والملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج). بالتحديد من المتوقع أن يتم لمس هذا التحسن على المستويات الثلاثة التالية: 1. عدد وفيات الأطفال والموظفين في المراكز المذكورة أعلاه خلال الكوارث، 2. عدد إصابات الأطفال والموظفين في المراكز المذكورة أعلاه خلال الكوارث، 3. عدد الإنتهاكات للأطفال وحقوقهم في المراكز المذكورة أعلاه قبل، خلال وما بعد حالات الكوارث والنزاعات.

٥,٤ التعليم

يبين الجدول ١٠إجراءات بناء قدرة المجابهة للقطاع التعليمي، تحت كل مجال من المجالات الأساسية المحددة في الفصل السابق. وينبغي الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وربما تحتاج إلى مزيد من التأطير بعد تحليل الوضع في كل بلد على حدة، من أجل تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات المحددة في كل بلد. يجب أن تشكل الإجراءات الموضحة أدناه جزءا

من الاستراتيجيات، السياسات، الخطط، البرامج والمشاريع التي تنفذ على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية لتعزيز تطوير وتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال.

الجدول ١٠ نشاطات لبناء قدرة المجابهة في القطاع التعليمي

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث	• جمع البيانات وتقييم العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، الطبيعية والفيزيائية التي تساهم في قابلية تضرر المدارس، والحق في التعليم، مع ضمان أن مثل هذه البيانات والتقييمات تراعي تفاوتات قابلية التضرر لدى الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، الجنس و القدرة. • وضع آليات لضمان أن عملية جمع البيانات حول قابلية تضرر المدرسة والحق في التعليم تمتد لتشمل الأطفال والمجتمعات ذات القابلية التضرر المرتفعة للتضرر، تشمل المعاهد التقنية، وتستند على نهج تشاركي يعبر عن الهواجس المجتمعية، بما في ذلك آراء الطفل، بشأن مخاطر الكوارث. • للمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، استخدام موارد المدرسة (المساحة والمهارات) كوسيلة لتنفيذ تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات بأسلوب تشاركي، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في التقييم وفقا لقدراتهم. • تطوير وتنفيذ آليات تبادل البيانات بين مختلف الوكالات والهيئات المعنية بجمع وتحليل البيانات للتكيف مع تغير المناخ، إدارة مخاطر الكوارث، الخسائر الناجمة عن الكوارث، الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل. • مراجعة صلاحيات جمع البيانات وتقييم قابلية التضرر من مخاطر الكوارث في المدارس القابلة للتضرر والحق في التعليم، لضمان أن النقاط المذكورة أعلاه يتم أخذها في الحسبان بطريقة واضحة وصريحة.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٢الإطار الإداري والقانوني المؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• مراجعة التشريعات والصلاحيات لوحدات الحد من مخاطر الكوارث في وزارة التربية والتعليم (وعلى مستوى السلطة التنفيذية) لضمان أنها تشمل بشكل واضح الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال مع تخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة. • مراجعة السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني، بما في ذلك أي برامج وطنية لسلامة المدارس وخطط الاستجابة في حالات الطوارئ للتأكد من أنها تراعي التفاوتات في مستويات قابلية تضرر الأطفال مع النوع الاجتماعي. • الشروع في عملية تشاورية لمراجعة الخطط والبرامج مع جميع الهيئات المعنية بما في ذلك المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر والأطفال ضمن هذه المجتمعات. • إشراك الأطفال والمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات الوطنية إلى سياسات، استراتيجيات، وخطط تنفيذية على مستوى المجتمع المحلي. • تطوير آليات التنسيق لضمان التنسيق بين قطاع التعليم، وغيره من القطاعات والهيئات المسؤولة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التأقلم مع تغير المناخ، اتفاقية حقوق الطفل، وإطار عمل هيوغو.
٣ تطوير و تحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية،تعليم وصحة الأطفال	• وضع برنامج وطني للسلامة المدرسية يهدف إلى تحسين قدرة المجابهة لدى قطاع التعليم والمدارس. • تقييم قابلية تضرر المدارس من مخاطر الكوارث، وتحديد أولويات المباني المدرسية بحسب حاجتها إلى التدعيم وإعادة التأهيل. • وضع مبادئ توجيهية للمدارس لتطوير برامج إدارة المخاطر الخاصة بها، والتي يجب أن تشمل تدابير الوقاية، التخفيف، الاستعداد، والاستجابة والتعافي. • وضع آليات لضمان أن النشاطات الواردة أعلاه تشمل جميع أنواع المدارس ومراكز التعليم بما في ذلك دور الحضانة، ومراكز رعاية الأطفال الصغار، المدارس الخاصة والعامة، المدارس الدينية، العاهد التقنية والجامعات. • وضع آليات لضمان أن تنعكس النشاطات والمقترحات أعلاه في مراسيم وقرارات الوزارات ذات الصلة، بحيث تصبح قانونياً ملزمة لمديريات الوزارة وإدارات المدارس.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٤قوانين البناء ومخططات استخدام الأراضي والتنظيم المدني التي تأخذ في الحسبان حاجات، قدرات،وقابلية تضرر الأطفال	• مراجعة قوانين مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالمباني المدرسية للتأكد انها تراعي التفاوتات في قابلية التضرر واحتياجات الأطفال على إختلاف الفئات العمرية، القدرات، الجنس، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • مراجعة أنظمة البناء المتعلقة بالمباني المدرسية، للتأكد من أنها تتضمن قوانين وتوصيات لتدعيم المباني المدرسية لمقاومة مخاطر متعددة بما في ذلك الفيضانات والزلازل وفقا للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية من حيث التكلفة، الموارد، والمهارات. • مراجعة أنظمة استخدام الأراضي والتنظيم العمراني بشأن المدارس والمراكز التعليمية، للتأكد من أنها تشمل اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. • وضع آليات لضمان تنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه بطريقة تشاركية، مع احترام آراء الطفل وتشجيع الأطفال على المشاركة في النشاطات وفقا لقدراتهم. • تجربة النشاطات، القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه في المدارس ضمن المجتمعات ذات القابلبة المرتفعة للتضرر.
٥ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال	• وضع مبادئ توجيهية وتوصيات للمعلمين والطلاب لتقييم القدرة على المجابهة للبنى التحتية للمجتمعية، بالتعاون مع كافة الهيئات المعنية ضمن المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأهل، مع التركيز على البنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على الأطفال، بما في ذلك شبكات الطرق من وإلى المدارس، مراكز التعليم، مراكز الترفيه والمرافق الصحية. • تطبيق الإرشادات المذكورة أعلاه لتقييم البنى التحتية المجتمعية، مع اعتماد مقاربة تشاركية تحترم آراء الأطفال، وتشجعهم على المشاركة وفقا لقدراتهم، مع مراعاة التفاوتات في قابلية تضرر الأطفال بحسب النوع الاجتماعي. • تحديد أولويات قابلية التضرر للبنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على الأطفال، وإحتياجات التدعيم وإعادة التأهيل، وذلك باستخدام نهج تشاركي يشرك المدرسين،أولياء أمر الطلاب، الطلاب والهيئات المعنية الأخرى في المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر. • وضع مشاريع رائدة لتنفيذ التوصيات حول تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال. • تعميم الدروس من المشاريع الرائدة إلى مدارس أخرى على الصعيد الوطني، مع إشراك القطاع الخاص، السلطات الوطنية والمحلية،والهيئات المعنية الأخرى، بما في ذلك الأهل.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٦رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• إدراج مواد الحد من مخاطر الكوارث ضمن المناهج الدراسية في جميع الفئات العمرية، مع التركيز على الجوانب المتعددة الأبعاد للحد من مخاطر الكوارث،ورفع التوعية حول حقوق الأطفال ضمن إطار الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، والحاجة إلى مراعاة التفاوتات في قابلية التضرر بحسب النوع الاجتماعي. • وضع مبادئ توجيهية للمعلمين لتدريس مواد الحد من مخاطر الكوارث. • على الصعيد الوطني،مراجعة حملات التوعية في قطاع التعليم للتأكد أنها تستند إلى تقييم للاحتياجات يستند بدوره على منهجية تشاركية تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في حملات التوعية وفقا لقدراتهم. • إجراء تقييمات وتحديثات منتظمة على حملات التوعية في قطاع التعليم لضمان أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل والتحديات بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية حقوق الطفل والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات من أجل تحقيق تغيير إيجابي، مع مراعاة خصوصيات وضع كل دولة. • مراجعة الصلاحيات والتشريعات لرفع مستوى الوعي، وتطوير المناهج في قطاع التعليم لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.
٧زيادة القدرات حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• على المستوى الوطني، مراجعة برامج بناء القدرات في قطاع التعليم، للتأكد أنها تستند إلى تقييم الاحتياجات بحسب منهجية تشاركية تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في برامج بناء القدرات وفقا لقدراتهم. • إجراء مراجعات وتحديثات منتظمة على برامج بناء القدرات للتأكد من أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية حقوق الطفل والأدوات والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات، مع مراعاة خصوصيات كل بلد (من ناحية الأخطار، قابلية التضرر والقدرات) • وضع إرشادات توجيهية وكتيبات لتدريب المدربين من أجل تنفيذ نشاطات بناء القدرات في قطاع التعليم حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال. • تدريب المدربين من أجل بناء القدرات في قطاع التعليم.ومراجعة آدائهم. • مراجعة التشريعات والصلاحيات لبناء القدرات وتطوير المناهج في قطاع التعليم لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٨وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع خطط مكتوبة للاستعداد والاستجابة، وفقا للمعايير الدولية،مع مراعاة تفاوتات قابلية التضرر للأطفال واحتياجاتهم للدعم النفسي-الاجتماعي بحسب القدرة،الفئة العمرية، الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. مثل هذه الخطط يجب أن تمثل مختلف سيناريوهات الأخطار، كما يجب أن تفصل الأدوار والمسؤوليات لمختلف الهيئات المعنية. ويجب أن تشمل هذه الخطط المكتوبة آليات لتسلم الصلاحيات مع مراعاة وتيرة تغير طاقم الموظفين. • تنفيذ تمارين حول الطاولة، تمارين في مواقع الخدمة، وتدريبات ميدانية لاختبار خطط الاستجابة وتدريب العاملين على تنفيذها. • وضع آليات لضمان أن خطط الاستجابة تراعي آراء الطفل، وتشجع الأطفال للعب دور هام في جهود الاستعداد والاستجابة. • تطوير خطط الاستجابة على المستويات المدرسية، الوطنية (وزارة التعليم)، المحلية، والمجتمعية، للاستجابة لحالات الطوارئ المدرسية ولضمان أن هناك تدريبات للتنسيق بين الخطط على مختلف المستويات. • مراجعة أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحرائق، الفيضانات، العواصف وأمواج التسونامي، لضمان وصول هذه الأنظمة إلى الفئات الأكثر قابلية للتضرر داخل المجتمعات المحلية بما في ذلك الأطفال على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.
٩وضع خطط التعافي وإعادة البناء التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع خطط لتعافي وإعادة الإعمار لقطاع التعليم (على الصعيد الوطني، المحلي، المجتمعي والمدرسي)، وفقا للمعايير الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية، ومع التركيز على الأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر واحتياجاتهم من الدعم النفسي-الاجتماعي على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • وضع آليات لضمان أن هذه الخطط تشمل جميع أنواع المدارس بما في ذلك القطاع الخاص والعام، المعاهد التقنية، الجامعات، مراكز الرعاية النهارية ودور الحضانة. • وضع آليات لضمان وجود منهجية تشاركية تشجع الأطفال على لعب دور في وضع خطط التعافي وعملية التعافي نفسها، بحسب قدراتهم. • وضع مشاريع رائدة لتدريب المدرسين وإدارة المدرسة على تطوير، اختبار، تعديل وإدارة خطط التعافي وإعادة الإعمار على مستوى المدرسة. • تعميم البرامج أعلاه على مختلف المدارس في كل دولة، مع إشراك القطاع الخاص، الجهات المانحة والهيئات المعنية الاخرى.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١٠تعميم مشاركة الأطفال في كل النشاطات الهادفة	• ضمان أن مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال تم لحظها في التشريعات، وإضفاء الطابع المؤسساتي على هذه المشاركة من خلال صلاحيات صريحة وواضحة. • تطوير آليات على المستويات الوطنية،المحلية،المجتمعية والمدرسية لتوفير إرشادات بشأن اعتماد نهج تشاركي، يشجع الأطفال على المشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • وضع آليات لتقييم مدى تعميم مشاركة الطفل في جميع أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال. • تطوير مشاريع رائدة في مدارس مختارة لتنفيذ الارشادات بشأن مشاركة الأطفال في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال، ضمن نشاطات قائمة وأخرى جديدة. • تعميم المشاريع اعلاه على جميع المدارس على الصعيد الوطني، مع إشراك جميع الهيئات المعنية.
١١تبني اطار عمل لحوكمة المخاطر وتطبيقه على جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	• تطوير واعتماد إطار عمل لحوكمة مخاطر الكوارث على الاطفال والذي يتألف من مرحلة ما قبل تقييم المخاطر،مرحلة التقييم المجتمعي والتقني للمخاطر، مرحلة تقييم مستويات المخاطر ومرحلة إدارة المخاطر، على أن تكون جميعها مبنية على مرحلة التشاور حول المخاطر. • تطوير نماذج لاستخدامها في رفع مستوى الوعي حول أهمية اعتماد إطار حوكمة مخاطر الكوارث على الأطفال. • تطوير أمثلة لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال تحت مظلة إطار حوكمة المخاطر، لجميع الأنشطة المذكورة في هذا الدليل (وبالتالي تشمل المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية). • تطوير مشاريع رائدة في مدارس مختارة وتحديد التدخلات الوطنية، المحلية والمجتمعية لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال ضمن إطار عمل لحوكمة المخاطر. • توسيع نطاق المشاريع أعلاه لتشمل جميع المدارس على الصعيد الوطني مع إشراك جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، والمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر والقطاع الخاص.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١٢مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق (المادة 4)	• مراجعة التشريعات حول حق الطفل في التعليم، وتحديد كيفية تفاعلها مع المبادرات الأخرى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، إطار عمل هيوغو، والتأقلم مع تغير المناخ. • وضع آليات لضمان أن هذه المراجعة تتم بطريقة منتظمة وتشاركية، مع مختلف الهيئات المعنية ومن ضمنها المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في المراجعة وفقا لقدراتهم. • مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في التعليم، للتأكد من أنه يمتد إلى الحق في التعليم خلال حالات الطوارئ والصراعات. • مراجعة الدروس المستخلصة من مناطق أخرى، لتقديم توصيات بشأن التشريعات حول الحق في التعليم. • وضع آليات لضمان أن التشريعات حول الحق في التعليم لا تتعارض مع التشريعات الأخرى التي تبطله، وتطوير مقاييس الأداء لتقييم مدى تنفيذ هذه التشريعات.
١٣تطوير آليات حماية الطفل	• مراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بحماية الأطفال، لتقييم مدى شمولها لحالات الطوارئ والنزاعات، وإذا لزم الأمر، وضع تشريعات جديدة. • مراجعة خطط الاستجابة في قطاع التعليم على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية، للتأكد من أنها تتضمن إجراءات التشغيل الموحدة لحماية الأطفال، تأخذ بعين الاعتبار الأخطار والصراعات المختلفة، والتفاوتات بقابلية تضرر الأطفال بحسب النوع الاجتماعي. • وضع مبادئ توجيهية للمعلمين والإدارة المدرسية لتطوير إجراءات التشغيل الموحدة أعلاه ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، المجتمعية والمدرسية. • وضع وتنفيذ مشاريع رائدة لتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة التي تم تطويرها ضمن خطط الإستعداد والإستجابة للمدارس، ودمجها مع تمارين التدريب على تلك الخطط. • تعميم المشاريع أعلاه على جميع المدارس على الصعيد الوطني، بالتشارك مع السلطات الوطنية والمحلية، المجتمعات المحلية والأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر والقطاع الخاص.

٥,٥ الصحة

يبين الجدول ١١ إجراءات بناء قدرة المجابهة في القطاع الصحي، تحت كل مجال من المجالات الأساسية المحددة في الفصل السابق. وينبغي الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وربما تحتاج إلى مزيد من التأطير بعد تحليل الوضع في كل بلد على حدة، من أجل تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات المحددة في كل بلد. يجب أن تشكل الإجراءات الموضحة أدناه جزءا من الاستراتيجيات، السياسات، الخطط، البرامج والمشاريع التي تنفذ على المستويات الوطنية،

المحلية، المجتمعية والمدرسية لتعزيز تطوير وتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال.

الجدول ١١ نشاطات لبناء قدرة المجابهة في القطاع الصحي

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث	• جمع البيانات وتقييم العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، الطبيعية والفيزيائية التي تساهم في قابلية تضرر القطاع الصحي وتهدد الحق في الرعاية الصحية الجيدة ، مع ضمان أن مثل هذه البيانات والتقييمات تراعي تفاوتات قابلية التضرر، أنماط الأمراض، سوء التغذية والمخاطر الصحية للأطفال على اختلاف الفئات العمرية، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، الجنس والقدرة، وكيفية تأثر هذه التفاوتات بحالات الطوارئ والكوارث المختلفة وبتغير المناخ. • وضع آليات لضمان أن عملية جمع البيانات حول قابلية تضرر المستشفيات، المراكز الصحية والحق في الرعاية الصحية الجيدة، تمتد لتشمل الأطفال والمجتمعات ذات القابلية ر المرتفعة للتضرر. كما انها تستند على نهج تشاركي يعبر عن الهواجس المجتمعية، بما في ذلك آراء الطفل، بشأن آثار الصراعات، مخاطر الكوارث وتغير المناخ على الرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، والمياه الصالحة للشرب وتوفير بيئة آمنة ونظيفة. • للمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، استخدام موارد المدرسة والمراكز المجتمعية (المساحة والمهارات) كوسيلة لتنفيذ تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات للقطاع الصحي بأسلوب تشاركي، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في التقييم وفقا لقدراتهم. • تطوير وتنفيذ آليات تبادل البيانات بين مختلف الوكالات والهيئات المعنية بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالصحة للتكيف مع تغير المناخ، إدارة مخاطر الكوارث، الخسائر الناجمة عن الكوارث، الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل • مراجعة صلاحيات جمع البيانات وتقييم قابلية التضرر في المستشفيات والمراكز الصحية، الحق في الخدمات الصحية الجيدة النوعية، المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة، لضمان أن النقاط المذكورة أعلاه يتم أخذها في الحسبان بطريقة واضحة وصريحة.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٢الإطار الإداري والقانوني المؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• مراجعة التشريعات والصلاحيات لوحدات الحد من مخاطر الكوارث في وزارة الصحة (وعلى مستوى السلطة التنفيذية) لضمان أنها تشمل بشكل واضح الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال مع تخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة. • مراجعة السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني، بما في ذلك أي برامج وطنية لسلامة المدارس والمستشفيات وخطط الاستجابة في حالات الطوارئ للتأكد من انها تراعي التفاوتات في مستويات قابلية تضرر الأطفال مع النوع الاجتماعي ولاسيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة الطبية، المواد الغذائية وممارسات التغذية. • الشروع في عملية تشاورية لمراجعة الخطط والبرامج مع جميع الهيئات المعنية بما في ذلك المجتمعات ذات القابلية التضرر المرتفعة للتضرر والأطفال ضمن هذه المجتمعات، ولاسيما فيما يتعلق بالمخاطر الصحية التي تؤثر على الأطفال، وتفاعل هذه المخاطر مع مخاطر الكوارث وتغير المناخ. • إشراك الأطفال والمجتمعات ذات القابلية التضرر المرتفعة للتضرر من أجل تحويل السياسات والاستراتيجيات الوطنية إلى سياسات، استراتيجيات، وخطط تنفيذية على مستوى المجتمع المحلي. • تطوير آليات التنسيق لضمان التنسيق بين قطاع الصحة، وغيره من القطاعات والهيئات المسؤولة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التأقلم مع تغير المناخ، اتفاقية حقوق الطفل، وإطار عمل هيوغو.
٣ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية،تعليم وصحة الأطفال	• وضع برنامج وطني لسلامة المستشفيات يهدف إلى تحسين قدرة المجابهة لدى القطاع الصحي، المستشفيات والعيادات الصحية. • تقييم قابلية تضرر المستشفيات والمراكز الصحية من مخاطر الكوارث، وتحديد أولويات المباني في المستشفيات والمراكز الصحية بحسب حاجتها إلى التدعيم وإعادة التأهيل. • وضع مبادئ توجيهية للمستشفيات والمراكز الصحية لتطوير برامج إدارة المخاطر الخاصة بها، والتي يجب أن تشمل تدابير الوقاية، التخفيف، الاستعداد، والاستجابة والتعافي. • وضع آليات لضمان أن النشاطات الواردة أعلاه تشمل جميع أنواع المستشفيات والمراكز الصحية بما في ذلك المستشفيات الخاصة والعامة، المستشفيات الدينية، والكليات والجامعات الطبية. • وضع آليات لضمان أن تنعكس النشاطات والمقترحات أعلاه في مراسيم وقرارات الوزارات ذات الصلة، بحيث تصبح قانونياً ملزمة لمديريات الوزارة وإدارات المستشفيات والمراكز الصحية.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٤قوانين البناء ومخططات استخدام الأراضي والتنظيم المدني التي تأخذ في الحسبان حاجات، قدرات،وقابلية تضرر الأطفال	• مراجعة قوانين مخاطر الكوارث فيما يتعلق بمباني المستشفيات والمراكز الصحية للتأكد انها تراعي التفاوتات في قابلية التضرر واحتياجات الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، القدرات، الجنس، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • مراجعة أنظمة البناء المتعلقة بمباني المستشفيات والمراكز الصحية، للتأكد من أنها تتضمن قوانين وتوصيات لتدعيم هذه المباني لمقاومة مخاطر متعددة بما في ذلك الفيضانات والزلازل وفقا للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية من حيث التكلفة، الموارد، والمهارات. • مراجعة أنظمة استخدام الأراضي والتنظيم العمراني بشأن المستشفيات والمراكز الصحية ، للتأكد من أنها تشمل اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. • وضع آليات لضمان تنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه بطريقة تشاركية، مع احترام آراء الطفل وتشجيع الأطفال على المشاركة في النشاطات وفقا لقدراتهم. • تجربة النشاطات، القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه في المستشفيات والمراكز الصحية ضمن المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر.
٥ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال	• وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لتقييم القدرة على المجابهة للبنى التحتية المجتمعية، بالتعاون مع كافة الهيئات المعنية ضمن المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأهل، مع التركيز على البنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على صحة الأطفال، والتي يجب أن تشمل المياه والصرف الصحي و البيئة بشكل عام. • تطبيق الإرشادات المذكورة أعلاه لتقييم البنى التحتية المجتمعية، مع اعتماد مقاربة تشاركية تحترم آراء الأطفال، وتشجعهم على المشاركة وفقا لقدراتهم، مع مراعاة التفاوتات في قابلية التضرر الأطفال بحسب النوع الاجتماعي. • تحديد أولويات قابلية التضرر للبنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على صحة الأطفال، وإحتياجات التدعيم وإعادة التأهيل، وذلك باستخدام نهج تشاركي. • وضع مشاريع رائدة لتنفيذ التوصيات حول تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على صحة الأطفال مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر. • تعميم الدروس من المشاريع الرائدة إلى مستشفيات أخرى على الصعيد الوطني، مع إشراك القطاع الخاص، السلطات الوطنية والمحلية،والهيئات المعنية الأخرى، بما في ذلك الأهل.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٦رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• إدراج مواد الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي ضمن المناهج الدراسية لجميع العاملين في مجال الصحة ، والتمريض، وموظفي الصليب الأحمر والهلال الأحمر والدفاع المدني، مع التركيز على الجوانب المتعددة الأبعاد للحد من مخاطر الكوارث،ورفع التوعية حول حقوق الأطفال ضمن إطار الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، والحاجة إلى مراعاة التفاوتات في قابلية التضرر بحسب النوع الاجتماعي في جميع مراحل إدارة الكوارث. • وضع مبادئ توجيهية للمدربين لتقديم مواد الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ ورش عمل لتدريب المدربين.. • على الصعيد الوطني،مراجعة حملات التوعية في قطاع الصحة للتأكد أنها تستند إلى تقييم للاحتياجات يستند بدوره على منهجية تشاركية تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في حملات التوعية وفقا لقدراتهم • إجراء تقييمات وتحديثات منتظمة على حملات التوعية في قطاع الصحة لضمان أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل والتحديات بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية حقوق الطفل والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات من أجل تحقيق تغيير إيجابي، مع مراعاة خصوصيات وضع كل دولة. • مراجعة الصلاحيات والتشريعات لرفع مستوى الوعي، وتطوير المناهج في قطاع الصحة لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.
٧زيادة القدرات حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• على المستوى الوطني، مراجعة برامج بناء القدرات في قطاع الصحة ، للتأكد أنها تستند إلى تقييم الاحتياجات بحسب منهجية تشاركية تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في برامج بناء القدرات وفقا لقدراتهم • إجراء مراجعات وتحديثات منتظمة على برامج بناء القدرات للتأكد من أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية حقوق الطفل والأدوات والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات، مع مراعاة خصوصيات القطاع الصحي في كل بلد (من ناحية الأخطار، قابلية التضرر والقدرات). • وضع إرشادات توجيهية وكتيبات لتدريب المدربين من أجل تنفيذ نشاطات بناء القدرات في القطاع الصحي حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال. • تدريب المدربين من أجل بناء القدرات في القطاع الصحي.ومراجعة آدائهم. • مراجعة التشريعات والصلاحيات لبناء القدرات وتطوير المناهج في قطاع الصحة لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٨وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع خطط مكتوبة عن الاستعداد والاستجابة، وفقا للمعايير الدولية،مع مراعاة تفاوتات قابلية التضرر للأطفال واحتياجاتهم للدعم النفسي-الاجتماعي بحسب القدرة،الفئة العمرية، الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. مثل هذه الخطط يجب أن تمثل مختلف سيناريوهات الأخطار، كما يجب أن تفصل الأدوار والمسؤوليات لمختلف الهيئات المعنية. ويجب أن تشمل هذه الخطط المكتوبة آليات لتسلم الصلاحيات مع مراعاة وتيرة تغير طاقم الموظفين. • تنفيذ تمارين حول الطاولة، تمارين في مواقع الخدمة، وتدريبات ميدانية لاختبار خطط الإستجابة وتدريب العاملين على تنفيذها. • وضع آليات لضمان أن خطط الاستجابة تراعي آراء الطفل، وتشجع الأطفال للعب دور هام في جهود الاستعداد والاستجابة، وفقا لقدراتهم. • مراجعة أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحرائق، الفيضانات، العواصف وأمواج التسونامي، لضمان وصول هذه الأنظمة إلى المراكز الصحية والمستشفيات في المجتمعات المحلية الأكثر قابلية للتضرر، بما في ذلك الأطفال على إختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • مراجعة وتطوير نظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمخاطر الصحية، و إنتشار الأوبئة والأزمات الغذائية الناجمة عن الكوارث وتغير المناخ والصراعات.
٩وضع خطط التعافي وإعادة البناء التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع خطط لتعافي وإعادة إعمار قطاع الصحة (على الصعيد الوطني، المحلي، المجتمعي والمستشفيات)، وفقا للمعايير الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية، ومع التركيز على الأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر واحتياجات الدعم النفسي-الاجتماعي على إختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • وضع آليات لضمان أن هذه الخطط تشمل جميع أنواع المستشفيات بما في ذلك القطاع الخاص والعام، الأكاديميات ومعاهد التمريض، الجامعات الطبية ومراكز التدريب على الإسعافات الأولية الطبية. • وضع آليات لضمان وجود منهجية تشاركية تشجع الأطفال على لعب دور في وضع خطط التعافي وعملية التعافي نفسها، بحسب قدراتهم • وضع مشاريع رائدة لتدريب الأطباء والعاملين الصحيين وإدارة المستشفى على تطوير، اختبار، تعديل وإدارة خطط التعافي وإعادة الإعمار على مستوى المستشفى. • تعميم البرامج أعلاه على مختلف المستشفيات في كل دولة، مع إشراك القطاع الخاص، الجهات المانحة والهيئات المعنية الاخرى.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١٠تعميم مشاركة الأطفال في كل النشاطات الهادفة	• ضمان أن مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال في القطاع الصحي تم لحظها في التشريعات، وإضفاء الطابع المؤسساتي على هذه المشاركة من خلال صلاحيات صريحة وواضحة • تطوير آليات على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمستشفى لتوفير إرشادات بشأن اعتماد نهج تشاركي، يشجع الأطفال على المشاركة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • وضع آليات لتقييم مدى تعميم مشاركة الطفل في جميع أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال في القطاع الصحي. • تطوير مشاريع رائدة في مستشفيات ومراكز صحية مختارة لتنفيذ الارشادات بشأن مشاركة الأطفال في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال، ضمن نشاطات قائمة وأخرى جديدة. • تعميم المشاريع اعلاه على جميع المستشفيات والمراكز الصحية على الصعيد الوطني، مع إشراك جميع الهيئات المعنية.
١١تبني اطار عمل لحوكمة المخاطر وتطبيقه على جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	• تطوير واعتماد إطار عمل لحوكمة مخاطر الكوارث على الاطفال في القطاع الصحي، لضمان سلامة الخدمات الطبية في أوقات الطوارئ، وحماية الحق في الخدمات الصحية، المياه، الصرف الصحي وبيئة نظيفة وآمنة. إطار عمل الحوكمة هذا يجب أن يتألف من مرحلة ما قبل تقييم المخاطر،مرحلة التقييم المجتمعي والتقني للمخاطر، مرحلة تقييم مستويات المخاطر ومرحلة إدارة المخاطر، على أن تكون جميعها مبنية على مرحلة التشاور حول المخاطر. • تطوير نماذج لاستخدامها في رفع مستوى الوعي حول أهمية اعتماد إطار لحوكمة مخاطر الكوارث على الأطفال في القطاع الصحي. • تطوير أمثلة لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال تحت مظلة إطار حوكمة المخاطر في القطاع الصحي، لجميع الأنشطة المذكورة في هذا الدليل (وبالتالي تشمل المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية ومستويات المستشفى). • تطوير مشاريع رائدة في مجموعة من المستشفيات المختارة وتحديد التدخلات الوطنية، المحلية والمجتمعية لتنفيذ أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال ضمن إطار عمل لحوكمة المخاطر في القطاع الصحي. • توسيع نطاق المشاريع أعلاه لتشمل جميع المستشفيات على الصعيد الوطني مع إشراك جميع الهيئات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، والمجتمعات ذات قابلية التضرر المرتفعة والقطاع الخاص.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١٢مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق (المادة 4)	• مراجعة التشريعات حول حق الطفل في الخدمات الصحية، المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة، وتحديد كيفية تفاعلها مع المبادرات الأخرى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، إطار عمل هيوغو، والتأقلم مع تغيرات المناخ. • وضع آليات لضمان أن هذه المراجعة تتم بطريقة منتظمة وتشاركية، مع مختلف الهيئات المعنية ومن ضمنها المجتمعات ذات القابلية التضرر المرتفعة للتضرر، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في المراجعة وفقا لقدراتهم • مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في الخدمات الصحية،للتأكد من أنها تمتد إلى الحق في الخدمات الطبية، المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة خلال حالات الطوارئ والصراعات. • مراجعة الدروس المستخلصة من مناطق أخرى، لتقديم توصيات بشأن التشريعات حول الحق في الخدمات الصحية، المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة. • وضع آليات لضمان أن التشريعات حول الحق في الخدمات الصحية، المياه النظيفة، الصرف الصحي والبيئة النظيفة والآمنة لا تتعارض مع التشريعات الأخرى التي قد تبطلها، وتطوير مقاييس الأداء لتقييم مدى تنفيذ هذه التشريعات.
١٣تطوير آليات حماية الطفل	• مراجعة التشريعات الحالية المتعلقة بدور القطاع الصحي في ضمان حماية الأطفال، لتقييم مدى شمولها لحالات الطوارئ والنزاعات، وإذا لزم الأمر، وضع تشريعات جديدة. • مراجعة خطط الاستجابة في قطاع الصحة على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والاستشفائي، للتأكد من أنها تتضمن إجراءات التشغيل الموحدة لحماية الأطفال، تأخذ بعين الاعتبار الأخطار والصراعات المختلفة، والتفاوتات بقابلية تضرر الأطفال بحسب النوع الاجتماعي. • وضع مبادئ توجيهية للمستشفيات، العاملين الصحيين، العاملين في الإسعافات الأولية، المستشفيات وإدارة المراكز الصحية لتطوير إجراءات التشغيل الموحدة أعلاه، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، المجتمعية وخصوصيات المستشفيات. • وضع وتنفيذ مشاريع رائدة لتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة التي تم تطويرها ضمن خطط الاستعداد والاستجابة في المستشفيات، المراكز الصحية، الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الدفاع المدني، والمجتمع المدني، ودمجها مع تمارين التدريب على تلك الخطط. • تعميم المشاريع أعلاه على جميع المستشفيات ومراكز الاستجابة على الصعيد الوطني، بالتشارك مع السلطات الوطنية والمحلية، المجتمعات المحلية والأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر والقطاع الخاص.

٥,٦حماية حقوق الطفل وحماية الأطفال

ويبين الجدول ١٢ إجراءات بناء قدرة المجابهة لحماية حقوق الطفل وحماية الأطفال، تحت كل مجال من المجالات الأساسية المحددة في الفصل السابق. وينبغي الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وربما تحتاج إلى مزيد من التأطير بعد تحليل الوضع في كل بلد على حدة، من أجل

تلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات المحددة في كل بلد. يجب أن تشكل الإجراءات الموضحة أدناه جزءا من الاستراتيجيات، السياسات، الخطط، البرامج والمشاريع التي تنفذ على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية والاستشفائية لتعزيز تطوير وتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال.

الجدول ١٢نشاطات لبناء قدرة المجابهة في قطاع الحماية

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١تقييم قابلية تضرر الأطفال من الكوارث	• جمع البيانات وتقييم العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسساتية، الطبيعية والفيزيائية التي تساهم في انتهاك حقوق الأطفال وإفشال آليات الحماية، مع ضمان أن مثل هذه البيانات والتقييمات تراعي تفاوتات قابلية التضرر لدى الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، الجنس و القدرة: وكيفية تفاوت قابلية التضرر هذه بإزدياد مخاطر الكوارث، حالات الطوارئ وتغير المناخ. أخيراً يجب ضمان أن عمليات التقييم تمتد إلى الأطفال في ملاجئ الطوارئ ومخيمات اللاجئين في حالة الكوارث والصراعات. • وضع آليات لضمان أن عملية جمع البيانات حول انتهاك حقوق الأطفال وإفشال آليات الحماية تمتد لتشمل الأطفال والمجتمعات ذات القابلية ر المرتفعة للتضرر، وتستند على نهج تشاركي يعبر عن الهواجس المجتمعية، بما في ذلك آراء الطفل، بشأن آثار مخاطر الكوارث، الصراعات وتغير المناخ على انتهاك حقوق الأطفال، وفشل آليات الحماية. • للمجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، استخدام موارد المراكز المجتمعية (المساحة والمهارات) كوسيلة لتنفيذ تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات بأسلوب تشاركي، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في التقييم وفقا لقدراتهم. • تطوير وتنفيذ آليات تبادل البيانات بين مختلف الوكالات والهيئات المعنية بجمع وتحليل البيانات للتكيف مع تغير المناخ، إدارة مخاطر الكوارث، الخسائر الناجمة عن الكوارث، الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية حقوق الطفل. • مراجعة صلاحيات جمع البيانات وتقييم قابلية التضرر لآليات حماية الأطفال في ملاجئ الطوارئ ومخيمات اللاجئين، لضمان أن النقاط المذكورة أعلاه يتم أخذها في الحسبان بطريقة واضحة وصريحة.
٢الإطار الإداري والقانوني المؤسساتي للحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• مراجعة التشريعات، الصلاحيات، الأدوار والمسؤوليات ضمن الإطار القانوني المعني بحماية حقوق الأطفال لضمان أنها تشمل حماية الأطفال وحقوقهم خلال الكوارث والنزاعات. • وضع تشريعات محددة لتنفيذ آليات لحماية الأطفال أثناء الكوارث والصراعات. • تطوير صلاحيات،أدوار ومسؤوليات صريحة وواضحة لمعالجة بنود محددة في أوقات الكوارث والنزاعات بما في ذلك تشخيص تقييم، رصد والإنذار حول العنف، الاستغلال الجنسي والاعتداء على الأطفال، وتسجيل هويات القاصرين، وتنقيح النظام القضائي المختص بالقاصرين. • تطوير واختبار آليات التنسيق بين الهيئات المعنية المختلفة لحماية شاملة للأطفال تضمن إجراءات عاجلة على نحو فعال في حالات الطوارئ أو الكوارث. • وضع وتنفيذ آليات للتعاون بين السلطات الوطنية والمحلية، الوكالات المانحة، القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ذات القابلية المرتفعة للتضرر واللاجئين.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٣ تطوير و تحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المؤثرة على سلامة، حماية،تعليم وصحة الأطفال	• وضع برنامج وطني لحماية، رعاية وسلامة الأطفال يهدف إلى تحسين قدرة مراكز الرعاية والاحتجاز على المجابهة خلال الكوارث والنزاعات، ويشمل دور الأيتام، مراكز الأطفال المعتدى عليهم والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. • تقييم قابلية تضرر مراكز الرعاية والاحتجاز من مخاطر الكوارث، وتحديد أولويات المباني بحسب حاجتها إلى التدعيم وإعادة التأهيل • وضع مبادئ توجيهية لمراكز الرعاية والاحتجاز لتطوير برامج إدارة المخاطر، والتي يجب أن تشمل تدابير الوقاية، التخفيف، الاستعداد، والاستجابة والتعافي. • وضع آليات لضمان أن النشاطات الواردة أعلاه تشمل جميع أنواع مراكز الرعاية والاحتجاز بما في ذلك المراكز الخاصة والعامة والدينية. • وضع آليات لضمان أن تنعكس النشاطات والمقترحات أعلاه في مراسيم وقرارات الوزارات ذات الصلة، بحيث تصبح قانونياً ملزمة لمديريات الوزارة المعنية وإدارة مراكز الرعاية والإحتجاز.
٤قوانين البناء ومخططات استخدام الأراضي والتنظيم المدني التي تأخذ في الحسبان حاجات، قدرات،وقابلية تضرر الأطفال	• مراجعة قوانين مخاطر الكوارث فيما يتعلق بالمباني في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز مأوى الأطفال ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين للتأكد انها تراعي التفاوتات في قابلية التضرر واحتياجات الأطفال على اختلاف الفئات العمرية، القدرات، الجنس، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • مراجعة أنظمة البناء المتعلقة بالمباني في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز مأوى الأطفال ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين ، للتأكد من أنها تتضمن قوانين وتوصيات لتدعيم المباني لمقاومة مخاطر متعددة بما في ذلك الفيضانات والزلازل وفقا للمعايير الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية من حيث التكلفة، الموارد، والمهارات. • مراجعة أنظمة استخدام الأراضي والتنظيم العمراني بشأن مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز مأوى الأطفال ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين، للتأكد من أنها تشمل اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. • وضع آليات لضمان تنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه بطريقة تشاركية، مع احترام آراء الطفل وتشجيع الأطفال على المشاركة في النشاطات وفقا لقدراتهم • تجربة النشاطات، القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز مأوى الأطفال ومراكز ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين ضمن المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٥ تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على الأطفال	• وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لتقييم قدرة البنية التحتية للمجتمع على المجابهة بما في ذلك الملاجئ ومخيمات اللاجئين، بالتعاون مع كافة الهيئات المعنية ضمن المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأهل، مع التركيز على البنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على حماية الأطفال، والتي تشمل البنى التحتية حيث يوجد مخاطر عالية على انتهاك حقوق الطفل وفشل آليات الحماية خلال الكوارث والصراعات. • تطبيق الإرشادات المذكورة أعلاه لتقييم البنى التحتية المجتمعية، بما في ذلك ملاجئ ومخيمات اللاجئين،مع اعتماد مقاربة تشاركية تحترم آراء الأطفال، وتشجعهم على المشاركة وفقا لقدراتهم، مع مراعاة التفاوتات في قابلية التضرر الأطفال بحسب النوع الاجتماعي. • تحديد أولويات قابلية التضرر للبنى التحتية المجتمعية التي تؤثر على الأطفال، وإحتياجات التدعيم وإعادة التأهيل، وذلك باستخدام نهج تشاركي • وضع مشاريع رائدة لتنفيذ التوصيات حول تطوير وتحسين قدرة مجابهة البنى التحتية المجتمعية المؤثرة على سلامة وحماية الأطفال، بما في ذلك ملاجئ ومخيمات اللاجئين حيث هناك مخاطر عالية من انتهاك لحقوق الطفل وفشل لآليات الحماية أثناء الكوارث • تعميم الدروس من المشاريع الرائدة إلى المجتمعات الأخرى على الصعيد الوطني، مع إشراك القطاع الخاص، السلطات الوطنية والمحلية،والهيئات المعنية الأخرى، بما في ذلك الأهل.
٦رفع التوعية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	• على الصعيد الوطني، مراجعة حملات التوعية بشأن آليات الحماية للتأكد من أنها تستند إلى تقييم الاحتياجات بحسب منهجية تشاركية، وأنها تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في حملات التوعية وفقا لقدراتهم. • رفع مستوى الوعي لدى المجتمعات المعرضة للمخاطر، على كيفية تفاعل مخاطر الكوارث، تغير المناخ والنزاعات بشكل يمكن أن يعرض التدابير وآليات حماية الأطفال للانتهاك مما يؤدي إلى فشل آليات الحماية هذه وانتهاك حقوق الأطفال. • رفع مستوى الوعي حول أهمية النشاطات الترفيهية وقدرتها على دعم آليات التأقلم والدعم الاجتماعي-النفسي. يجب التحقق من أن هذه الآليات مبنية على تقييم لقابلية التضرر، الاحتياجات والقدرات يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. • إجراء تقييمات وتحديثات منتظمة على حملات التوعية في قطاع الحماية لضمان أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل والتحديات بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، اتفاقية حقوق الطفل والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات من أجل تحقيق تغيير إيجابي، مع مراعاة خصوصيات وضع كل دولة. • مراجعة الصلاحيات والتشريعات لرفع مستوى الوعي وتطوير المناهج لوكالات الإستجابة، مقدمي الرعاية والعاملين في المجال الطبي، الاجتماعي والتعليم لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.
٧زيادة القدرات حول الحد من	• على المستوى الوطني، مراجعة برامج بناء القدرات فيما يتعلق بآليات الحماية ، للتأكد أنها تستند إلى تقييم الاحتياجات بحسب منهجية تشاركية

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال	تحترم حقوق الطفل، وتشجع الأطفال على المشاركة في برامج بناء القدرات وفقا لقدراتهم. • إجراء مراجعات وتحديثات منتظمة على برامج بناء القدرات للتأكد من أنها تعكس أحدث مفاهيم التفاعل بين التنمية، الحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية حقوق الطفل والأدوات والأساليب الأكثر نجاحاً لمعالجة هذه التحديات، مع مراعاة خصوصيات كل بلد (من ناحية الأخطار، قابلية التضرر والقدرات). • وضع إرشادات توجيهية وكتيبات لتدريب المدربين من أجل تنفيذ نشاطات بناء القدرات في قطاع الحماية حول الحد من مخاطر الكوارث المتمحور حول الأطفال، بما في ذلك الخدمات الحديثة المتعلقة بالدعم الاجتماعي والنفسي. بالرغم من أهمية هذه الخدمة، يجب التحقق من أهميتها النسبية داخل كل سياق وطني عبر اعتمادها على تقييم القدرات، قابلية التضرر والاحتياجات. • بناء القدرات على جميع المستويات (الوطنية والمحلية والمجتمع المحلية) لحماية الأطفال المعرضين لمخاطر الكوارث وحالات الطوارئ أو النزاعات عبر تدريب المدربين من أجل بناء القدرات ومراجعة أدائهم. • مراجعة التشريعات والصلاحيات لبناء القدرات وتطوير المناهج لوكالات الاستجابة، مقدمي الرعاية والعاملين في المجال الطبي، الاجتماعي والتعليم لضمان أن جميع النقاط المذكورة أعلاه يتم معالجتها بطريقة واضحة وصريحة.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٨وضع خطط الاستعداد، الإنذار المبكر والاستجابة التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع واختبار خطط مكتوبة عن الاستعداد والاستجابة لمراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين، وفقا للمعايير الدولية،مع مراعاة تفاوتات قابلية التضرر للأطفال واحتياجاتهم للدعم النفسي-الاجتماعي بحسب القدرة،الفئة العمرية، الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. مثل هذه الخطط يجب أن تمثل مختلف سيناريوهات الأخطار، كما يجب أن تفصل الأدوار والمسؤوليات لمختلف الهيئات المعنية. ويجب أن تشمل هذه الخطط المكتوبة آليات لتسلم الصلاحيات مع مراعاة وتيرة تغير طاقم الموظفين. • مراجعة أنظمة الإنذار المبكر للأخطار المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحرائق، الفيضانات، العواصف وأمواج التسونامي، لضمان وصول هذه الأنظمة إلى الفئات الأكثر قابلية للتضرر في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، ومراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين بما في ذلك الأطفال على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. • وضع آليات لمنع انفصال الأطفال عن أسرهم و / أو مقدمي الرعاية وتسهيل إجراءات تحديد الهوية، التسجيل والفحص الطبي للأطفال المنفصلين عن أولياء أمرهم. • الرصد والإبلاغ والتواصل حول الحالات الخطيرة والمنهجية لسوء المعاملة والعنف والاستغلال للأطفال المتضررين في حالات الطوارئ أو الكوارث، بما في ذلك تلك الموجودة في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاجئ ومخيمات اللاجئين. • إنشاء وتعزيز نظم الرصد لسوء المعاملة والعنف والاستغلال.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
٩وضع خطط التعافي وإعادة البناء التي تراعي احتياجات، قدرات وقابلية تضرر الأطفال	• وضع خطط لتعافي وإعادة الإعمار لمراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين(على المستوى الوطني، المحلي والمجتمعي) وفقا للمعايير الدولية،ومع التركيز على الأطفال ذات القابلية المرتفعة للتضرر واحتياجاتهم من الدعم النفسي-الاجتماعي على اختلاف الأعمار، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية • وضع آليات لضمان اعتماد نهج تشاركي يشجع الأطفال على لعب دور في وضع خطط التعافي وفي عملية التعافي نفسها، وفقا لقدراتهم واحتياجاتهم. • وضع مشاريع رائدة لتدريب العاملين في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين من أجل تطوير، اختبار، تعديل وإدارة خطط التعافي وإعادة الإعمار في مؤسساتهم. • تعزيز عملية التعافي التي تركز على الأسرة والتعليم وسبل العيش في المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، من بين عوامل أخرى، وتأخذ بعين الاعتبار التفاوتات في قابلية التضرر لدى الأطفال. • وضع آليات لضمان أن الدعم النفسي-الاجتماعي يتم تضمينه في خطط التعافي.
١٠تعميم مشاركة الأطفال في كل النشاطات الهادفة	• ضمان أن مشاركة الأطفال في جميع الأنشطة المرتبطة بحماية الأطفال أثناء الكوارث والصراعات تم لحظها في التشريعات، وإضفاء الطابع المؤسساتي على هذه المشاركة من خلال صلاحيات صريحة وواضحة. • تطوير آليات على المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية لتوفير إرشادات بشأن اعتماد نهج تشاركي، يشجع الأطفال على المشاركة في الأنشطة المتصلة بحماية الأطفال أثناء الكوارث والصراعات على اختلاف الفئات العمرية، الجنس، القدرة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وهذه الآليات يجب أن تشمل تعزيز وتيسير الحوار بين قادة المجتمع المحلي، السلطات المحلية والأطفال وغيرها من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بحماية الأطفال في أوقات النزاعات والكوارث. • وضع آليات لتقييم مدى تعميم مشاركة الطفل في جميع أنشطة الحماية. • تطوير مشاريع رائدة في مجتمعات ومراكز محددة (مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، الملاجئ ومخيمات اللاجئين)، لتنفيذ الإرشادات بشأن مشاركة الأطفال في أنشطة الحماية، ضمن نشاطات قائمة وأخرى جديدة • تشجيع استخدام استراتيجيات الحماية الذاتية، بالنسبة للسكان بشكل عام والأطفال بصفة خاصة، مع اعتماد مقاربة تشاركية.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١١تبني إطار عمل لحوكمة المخاطر وتطبيقه على جميع نشاطات الحد من مخاطر الكوارث المتمحورة حول الأطفال	• تطوير واعتماد إطار عمل لحوكمة المخاطر لضمان حماية حقوق الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات والكوارث والذي يتألف من مرحلة ما قبل تقييم المخاطر،مرحلة التقييم المجتمعي والتقني للمخاطر، مرحلة تقييم مستويات المخاطر ومرحلة إدارة المخاطر، على أن تكون جميعها مبنية على مرحلة التشاور حول المخاطر. • تطوير نماذج لاستخدامها في رفع مستوى الوعي حول أهمية اعتماد إطار لحوكمة المخاطر لضمان حماية حقوق الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات والكوارث. • تطوير أمثلة لتنفيذ أنشطة الحد من المخاطر لضمان حماية حقوق الأطفال وحمايتهم أثناء النزاعات والكوارث تحت مظلة إطار حوكمة المخاطر، لجميع الأنشطة المذكورة في هذا الدليل (وبالتالي تشمل المستويات الوطنية، المحلية، المجتمعية والمدرسية، الإستشفائية). • تطوير أنشطة الحد من مخاطر الكوارث المرتكز على الأطفال تحت مظلة إطار حوكمة المخاطر في قطاع الحماية لجميع الأنشطة المذكورة في هذا الدليل (وبالتالي يشمل المستويات الوطنية والمحلية، المجتمعية، المدرسية، الإستشفائية، مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين). • تدريب فرق الاستجابة الأولية، الأخصائيين الاجتماعيين والصحيين، صانعي القرار الفنيين والقادة على استخدام أطر حوكمة المخاطر لرفع مستوى الوعي، الضغط والمناصرة لحماية الأطفال أثناء النزاعات والكوارث.
١٢مراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق (المادة 4)	• مراجعة التشريعات حول حق الطفل في الحماية، وتحديد كيفية تفاعلها مع المبادرات الأخرى في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، إطار عمل هيوغو، والتأقلم مع تغيرات المناخ • وضع آليات لضمان أن هذه المراجعة تتم بطريقة منتظمة وتشاركية، مع مختلف الهيئات المعنية ومن ضمنها المجتمعات ذات القابلية المرتفعة للتضرر، وإعطاء الأطفال فرصة للمشاركة في المراجعة وفقا لقدراتهم • مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الطفل في الحماية ، للتأكد من أنها تمتد إلى الحق في الحماية خلال حالات الطوارئ والصراعات وأنها تشمل الأطفال الذين يعانون من مخاطر عالية في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين. • مراجعة الدروس المستخلصة من مناطق أخرى، لتقديم توصيات بشأن التشريعات حول حقوق الحماية. • وضع آليات لضمان أن التشريعات حول الحق في الحماية لا تتعارض مع التشريعات الأخرى التي تبطلها، وتطوير مقاييس الأداء لتقييم مدى تنفيذ هذه التشريعات.

محور التدخل الأساسي	نشاطات بناء قدرات المجابهة
١٣تطوير آليات حماية الطفل	• تطوير آليات للحماية للأطفال المعرضين للمخاطر أثناء الكوارث والصراعات، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين. • وضع كتيبات وخطط وبروتوكولات لضمان حماية الأطفال أثناء الكوارث والصراعات، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين. • تدريب الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ خطط الحماية والرعاية والسلامة في أوقات الصراعات والكوارث. • تطوير آليات الرصد والشكوى في حال انتهاك حقوق الأطفال خلال الكوارث أو النزاعات، للأطفال في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين. • تشجيع استخدام مساحات أمنة للأطفال (بما في ذلك في مراكز الرعاية والاحتجاز، دور الأيتام، مراكز الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الملاعب العامة والخاصة (في الداخل والخارج)، والملاجئ ومخيمات اللاجئين)حيث يتم تقليص خطر انتهاك حقوق الحماية الى مستويات منخفضة جداً.

المراجع

١ الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث عام ٢٠٢٠، جامعة الدول العربية، الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ، ٢٠١٠.

٢ Global Assessment Report, 2011, Geneva, UNISDR

٣. Reducing Risks, Enhancing Resilience, Save the Children's approach to Disaster Risk Reduction, and Climate Change Adaptation, Save the Children 2013.

٤ DRR in Somalia / Somaliland, Save the Children.

٥ Working with Conflict Affected Children, A Case of the ISVC Project in Puntland, Save the Children in Somalia, 2012

٦ Child Centred Disaster Risk Reduction, A Baseline Assessment Report, July 2012, Save the Children, Puntland, Somalia.

٧ Actions for Children and Youth Resilience – Guide for Governments, prepared for governments in Latin America region in May 2013, ECLAC.

٨ South Asian Association for regional Cooperation (SAARC) Framework for Care, Protection, and Participation of Children in Disasters, facilitated by UNICEF and Save the Children in 2011.

٩ إطار عمل هيوغو٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث ١٨-٢٢ يناير عام ٢٠٠٥، كوبي، هيوغو ، اليابان ، إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث.

١٠ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف، تم اعتماده كجزء من خارطة الطريق لتنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة، قرار الأمم المتحدة رقم ٥٥/٢ سبتمبر ٢٠٠٠.

١١ اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق و الانضمام بموجب قرار الجمعية العامة ٤٤ /٢٥ المؤرخ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ ، ودخل حيز التنفيذ في 2 أيلول سبتمبر ١٩٩٠، وفقا للمادة ٤٩.

١٢ Children's Charter, An Action Plan for disaster risk reduction for children by children, UNICEF, Save the Children, Plan, World Vision, 2011.

١٣ FACT SHEET: A summary of the Rights under the Convention on the Rights of the Child, UNICEF

١٤ What Will it Take to Achieve the Millennium Development Goals, An International Assessment, United Nations Development Program, 2010.

١٥ The Third Arab Report on the Millennium Development Goals (AMDGR) for 2010, and the impact of the Global Economic Crises, United Nations, League of Arab States, Publication Number: E/ESCWA/EDGD/2010/3, August 2010.

١٦ تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية 2011، الأهداف الإنمائية للألفية في عصر التغيير نحو التنمية الشاملة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة ، ٢٠١١.

١٧ Assessing the, Millennium Development Goals Process in the Arab Region, A Survey of key Issues, The Arab NGO Network for Development, 2010.

١٨ http://www.preventionweb.net/english/hyogo/progress

١٩ Progress in reducing disaster risk and implementing Hyogo Framework for Action in the Arab region, Executive Summary 2009, UNISDR.

٢٠ Progress in reducing disaster risk and implementing Hyogo Framework for Action in the Arab region, Summary report, 2011, UNISDR.

٢١ Progress in reducing disaster risk and implementing the Hyogo Framework for Action in the Arab Region, 2007-2013, UNISDR, Authored by Fadi Hamdan.

٢٢ اتفاقية الامم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، الأمم المتحدة ، ١٩٩٢

٢٣ الحد من مخاطر الكوارث: أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٠.

٢٤ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٢٥ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.

٢٦ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء الاتصالات.

٢٧ Rights of the Child in the Arab World: Needs and Challenges, The UN Convention on the Rights of the Child and the Reporting Procedures, A report from a Regional Workshop, Cyprus, Arab Resource Collective (ARC), 1994.

٢٨ Child Rights Situation Analysis – Middle East and North Africa, Report Commissioned by Save the Children Sweden, 2011.

٢٩ Child-Centred Disaster Risk Reduction, Building Resilience through participation – Lessons from Plan International, 2010

٣٠ SAARC framework for Care, Protection and Participation of Children in Disasters, Facilitated in Partnership with UNBICEF and Save the Children, SAARC, 2011

٣١ Actions for Children and Youth Resilience – Guide for Governments, UNICEF and RET, 2013

٣٢ Global Assessment Report, 2011, Geneva, UNISDR

٣٣ UNESCO. 2010. EFA Global Monitoring Report 2010: Reaching the marginalized

٣٤ HFA Monitor Template - HFA monitoring and review through a multi stakeholder engagement process, 2009 – 2011, International Strategy for Disaster Reduction, ISDR

٣٥ What Will it Take to Achieve the Millennium Development Goals, An International Assessment, United Nations Development Programme, 2010

٣٦ Localizing the Humanitarian Toolkit: Lessons from Recent Philippines Disasters, Save the Children, AADMER Partnership Group, August 2013